جامعة وهران

كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للإقتصاد و إدارة الأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد

تخصص: إقتصاد دولي

الموضوع:

تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية: (دراسة حالة دول شمال إفريقيا)

من إعداد :

كريم خديم

تحت إشراف:

د. كفيف بن عودة

أمام لجنة المناقشة: **2014/06/08**

رئيســا: أ.د دربال عبد القادر	**أستاذ التعلم العالي**	**بجامعة وهران**
مقــررا: د. كفيف بن عودة	**أستاذ محاضر درجة "أ"**	**بجامعة وهران**
مناقشا: د. مباركي ناصر	**أستاذ محاضر درجة "أ"**	**بجامعة وهران**
مناقشا: د. معمر بلخير	**أستاذ محاضر درجة "أ"**	**بجامعة وهران**

السنة الجامعية:

2014/2013

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين، حمدا يُوافي نِعَمَ المنعم، حمدا كثيرا مباركا فيه و سلام على إمام المرسلين محمد عليه أزكى الصلاة و التسليم.

و كما أمرنا الله تعالى بشكره، أمرنا بشكر المنعم الثاني علينا بعده، إذ قال تعالى، بعد بسم الله الرحمن الرحيم

"وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ "

الآية 14 من سورة لقمان، فالشكر و التقدير لهما مدى الحياة.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى ، الدكتور المشرف **" كفيف بن عودة"** على صبره معنا و الذي أمد لنا يد العون في إنجاز هذا البحث و لم يبخل علينا بتوجيهاته ومساعداته ونصائحه.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أعضاء لجنة مناقشة هذا البحث .

و لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر إلى ريحانة قلبي رفيقة دربي" سوسن" التي ساعدتني كثيرا في هذا البحث.

وإلى جوهرة حياتي الماسة الصغيرة إبنتي" **ريماس"**

و إلى رفقاء الدرب المهني بالمديرية الجهوية للجمارك بتلمسان، و أخص بالذكر، مدرستي في الحياة، السيد بن عيسى عبد القادر، و أخي و صديقي رباحي يوسف.

و لا أنسى كذلك كل من ساعدني في الحصول على المعطيات اللازمة لإجراء هذه الدراسة.

قال رسول الله عليه الصلاة و السلام:" ... **من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"**

إلى كل من ساعد في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

إلى كل من يساهم في نشر العلم و المعرفة.

إلى كل من سقط اسمه سهوا عن قلمي.

الملخص:

سعت الدراسة إلى البحث وتسليط الضوء على الحجم المنخفض للتبادل التجاري بين الدول العربية عامة، والتعرف على التبادل البيني بين دول شمال إفريقيا بصفة خاصة بالاعتماد على نموذج الجاذبية الذي يأخذ بعين الإعتبار عوامل التكامل والترابط كالتقارب الجغرافي والارتباط الثقافي والديني بين دول المنطقة، حيث أنه في ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق و الإنفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية، فانخرطت في العديد من الإتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات للاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وذلك باتخاذ مجموعة من السياسات و الاستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام و التجارة العربية البينية بشكل خاص، حيث تجسد ذلك من خلال التكتلات العربية المختلفة عبر الزمن وصولا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وبعد تطبيق نموذج الجاذبية لتفسير التدفقات التجارية بين دول شمال إفرقيا، خلصت الدراسة إلى تحديد أربعة متغيرات مستقلة (الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والإنضمام إلى إتحاد المغرب العربي وسعر الصرف) لها علاقة طردية مع حجم التجارة، على عكس باقي المتغيرات مثل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي كانت سلبية.

الكلمات المفتاحية:

نموذج الجاذبية، التجارة العربية البينية، مجلس التعاون الخليجي 1981، اتحاد المغرب العربي1989، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاقية اغادير 2004، التكامل الإقتصادي العربي، دول شمال افريقيا ،اتجاهات التجارة العربية الإجمالية، التجارة البينية للتجمعات العربية.

Abstract:

The study sought to research and highlight the low volume of trade exchange between Arab countries in general, and to identify the exchange interface between the countries of North Africa, in particular depending on the gravity model, which takes into account the factors of integration and interdependence ; geographical and link the cultural and religious among countries in the region, where it is In light of the growing role of foreign trade in all countries of the world in the light of the policies of liberalization and openness of international trade, Arab states recognized the importance of the growing role of foreign trade, Engaged in many bilateral trade agreements and regional and international organizations to keep pace with these developments to take advantage of their advantages and avoid some of the negative aspects her, by taking a set of policies and business strategies for promotion of foreign trade in general and inter-Arab trade in particular, where the reflected through clusters of various Arab over time and access to the area Greater Arab Free Trade., and after the application of gravity model to explain trade flows between the countries of North African, concluded the study to identify the four independent variables (GDP and population and to join the Arab Maghreb Union and the exchange rate) correlate with the volume of trade, unlike other variables, such as joining the World Trade Organization, which were negative.

Keywords: gravity model, inter-Arab trade, the Gulf Cooperation Council in 1981, the Arab Maghreb Union in 1989, the Free Trade Area of the Greater Arab, Agadir Agreement 2004, the economic integration of the Arab, North African countries, the overall trends in the Arab trade, intra-trade of the Arab communities.

مقدمـــــة

الفصل التمهيدي: الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي .

المبحث الأول: تطور نظرية التجارة الدولية.

المطلب الأول: تحليل نظرية التجارة الدولية عند الكلاسيك.

المطلب الثاني: نظرية تفاوت هبات عناصر الإنتاج لهيكشر أولين.

المطلب الثالث: تحديث نظرية التجارة الدولية.

المبحث الثاني: موقف الفكر الإقتصادي من تحرير التجارة.

المطلب الأول: المكاسب المحققة من التكامل التجاري.

المطلب الثاني: الآثار الإستاتيكية للتكامل التجاري.

المطلب الثالث: الآثار الدينامكية للتكامل التجاري.

المبحث الثالث: الإعتبارات الواجب مراعاتها في إقامة التكامل.

المطلب الأول: التماثل و التباين بين الهياكل الإقتصادية لأعضاء التكامل.

المطلب الثاني: التقارب في مستويات نمو و معدلات أداء أعضاء التكامل.

المطلب الثالث: تعدد العضوية في التجمعات التكاملية.

المطلب الرابع: حدود تحرير التبادل التجاري و درجة الإنفتاح على العالم.

الفصل الأول: تحليل إمكانيات التكامل الإقتصادي العربي.

المبحث الأول: مقومات التكامل الإقتصادي العربي.

المطلب الأول: تعدد و تنوع الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: حجم السوق العربية.

المطلب الثالث: توفر الكوادر.

المبحث الثاني: معوقات التكامل الإقتصادي العربي.

المطلب الأول: التناقضات الهيكلية و التنموية.

المطلب الثاني: تعدد الأنماط التنموية.

المطلب الثالث: غياب الإرادة السياسية.

المبحث الثالث: الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي.

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي 1981.

المطلب الثاني: إتحاد المغرب العربي 1989.

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المطلب الرابع: اتفاقية أغادير 2004.

الفصل الثاني: دراسة أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول العربية.

المبحث الأول: دراسة موارد الإقتصاد العربي.

المطلب الأول: دراسة الإمكانيات الزراعية.

المطلب الثاني: دراسة الإمكانيات و الموارد الطاقوية.

المطلب الثالث: دراسة الطاقات البشرية.

المطلب الرابع: دراسة الإمكانيات المالية و التجارية.

المبحث الثاني: دراسة الناتج المحلي الإجمالي العربي.

المطلب الأول: تحليل أداء الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

المبحث الثالث: نمط التجارة الخارجية للدول العربية واتجاهاتها.

المطلب الأول: تحليل أداء التجارة الخارجية للدول العربية.

المطلب الثاني: اتجاهات التجارة العربية الإجمالية.

المطلب الثالث: التجارة البينية للتجمعات العربية.

المطلب الرابع: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية للتجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية.

المبحث الأول: نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة.

المطلب الأول: المبررات النظرية لنموذج الجاذبية.

المطلب الثاني: النموذج الموسع لنموذج الجاذبية و تقييم أثر الإتفاقيات الإقليمية للتجارة.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية للتدفقات التجارية بين دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: نظرة عامة عن إقليم دول شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: وصف النموذج و تقديم البيانات.

المطلب الثالث: نتائج و اسقاطات الدراسة القياسية.

خاتمـــة

مقدمة:

عرفت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تطورات اقتصادية وسياسية هامة على المستوى الإقليمي و الدولي، تمثلت بالأساس في بروز ظاهرة التكتلات الإقتصادية في العالم و تعاظم دور مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، ومنظمة التجارة العالمية وريثة الإتفاقية العامة للتعريفة و التجارة)، وكذا زيادة عدد ودور الشركات المتعددة الجنسيات مع التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه مجال الإعلام و الإتصال، دون أن ننسى الزحف الجارف لظاهرة العولمة و التدويل. هذه التطورات وعلى الرغم من أهميتها و حجمها إلا أنها تظهر فقط حينما نتحدث عن الدول النامية عموما و الدول العربية بصفة خاصة.

و في ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق و الإنفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية، فانخرطت في العديد من الإتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية و الدولية لمواكبة هذه التطورات و الإستفادة من مزاياها و تجنب بعض المظاهر السلبية لها، و في هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من السياسات والإستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام و التجارة العربية البينية بشكل خاص.

ولقد خطا النظام العربي خطوات هامة في سبيل تطوير التجارة العربية البينية من خلال إبرامه لاتفاقيات تعاون و شراكة ثنائية و متعددة الأطراف، و هي خطوة هامة في طريق التعاون الإقتصادي العربي الذي ينبغي أن يتجاوز معابر الوحدة الجمركية و الإتحاد الجمركي وصولا إلى السوق العربية المشتركة و ربما العملة العربية الموحدة.

ولعل ما زاد من ضرورة العمل الإقتصادي العربي المشترك هو ما استجد من تحديات في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية وما يطرح فيها من مشاريع إقليمية منافسة كالشرق أوسطية و الشراكة الأورومتوسطية و خطر تعامل كل دولة بمفردها مع المجموعة الأوربية أو مع منظمة التجارة العالمية ....إلخ.

هذا و تلعب التجارة العربية البينية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية كمورد رئيسي للدخل و كمصدر لتمويل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و في تقوية العلاقات العربية تمهيدا لتحقيق التكامل الإقتصادي الكبير لا سيما في ظل المتغيرات الإقتصادية العميقة التي يعرفها النظام الدولي الجديد.

و في هذا الإطار و انطلاقا من إدراكنا العميق بأهمية التجارة العربية البينية ودورها المركزي في تحقيق التنمية الإقتصادية العربية المنشودة جاءت الرغبة العميقة في اختيار هذه الدراسة، إذ وجدنا ضرورة تسليط الضوء على الحجم المنخفض للتبادل التجاري بين الدول العربية من خلال البحث في واقع هذا التبادل و آفاق تطويره في ظل المستجدات العالمية و الإقليمية.

و على ضوء كل هذا، ارتأيت تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول ، وكل فصل إلى عدد من المباحث و المطالب.

حيث يستعرض الفصل التمهيدي إطارا نظريا لأسس التكامل التجاري الدولي من خلال التطرق إلى تطور نظرية التجارة الدولية ، و كذا تبيان موقف الفكر الإقتصادي من تحرير التجارة و ماهي الإعتبارات الواجب مراعاتها في إقامة التكامل.

أما الفصل الأول، فيتناول تحليلا لإمكانيات التكامل الإقتصادي العربي، و بعد ذلك تحديد معوقات هذا التكامل و الجهود المبذولة لتحقيقه من خلال تسليط الضوء على أهم الإتفاقيات التي عقدتها الدول العربية في أشكاله المختلفة.

و لقد خصصنا الفصل الثاني لدراسة أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول العربية، وذلك من خلال دراسة موارد الإقتصاد العربي المختلفة، و دراسة الناتج المحلي الإجمالي العربي، لنخلص بعدها إلى نمط التجارة الخارجية للدول العربية واتجاهاتها.

و في الفصل الأخير، فقد خصص لدراسة قياسية للتجارة العربية البينية و ذلك وفق نموذج الجاذبية الذي يحظى بأهمية بالغة في الإقتصاد الدولي خاصة مع نمو و تزايد التكتلات الإقتصادية الدولية، و على هذا الأساس تم تسليط الضوء في هذا الفصل على هذا النموذج لتفسير التدفقات التجارية، و اعتماده كنموذج قياسي للتدفقات التجارية بين دول شمال إفريقيا كعينة.

و في الأخير الخاتمة التي تحتوي على عدد من النتائج و التوصيات.

الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية للبحث:

رغم كل الإتفاقيات التي وقعت ورغم وجود كم كبير من البنى التشريعية والمؤسساتية في إطار جامعة الدول العربية لا يزال حجم التجارة العربية البينية متواضعا ولم تتجاوز التجارة البينية 10% من إجمالي التجارة العربية.

هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المشكلة أبعد من مسألة رسوم و ضرائب جمركية، إذ أن التبادل التجاري البيني يعاني مشكلات سياسية و إدارية معقدة تتلخص في عجز الإدارات الإقتصادية العربية عن أداء مهامها المتمثلة في بناء تجارة عربية بينية متكاملة بعيدة عن الضغوط الأجنبية التي تمارس ضدها في محاولة منها لإفشال مخطط إنشاء تكتل اقتصادي عربي ينافس التكتلات الإقتصادية العالمية القائمة.

وعليه، فإن موضوع تحليل أداء التجارة العربية البينية يحتاج إلى تشخيص و متابعة جدية، خاصة في ظل ظهور نظريات حديثة في التجارة الخارجية منها نظرية الجاذبية التي تحظى بأهمية بالغة في أدبيات الإقتصاد الدولي خاصة مع نمو و تزايد التكتلات الإقتصادية الدولية، و التي تتضمن دراسة بعض المؤشرات التي تسمح بقيام تكتل إقتصادي بين دولتين أو أكثر.

ومن هذا المنطلق يسعى بحثنا إلى معالجة الإشكال الجوهري الآتي:

- **ما مدى مساهمة نظرية الجاذبية في تحليل أداء التجارة العربية البينية وبالأخص بين دول شمال إفريقيا؟**

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل نجحت الدول العربية في خلق بنية إقتصادية تكاملية فيما بينهم؟
- هل هناك إمكانية لتنمية و توسيع التبادل التجاري العربي البيني ليكون كمرحلة بداية لمشروع التكامل الإقتصادي العربي؟

- هل أزيلت العقبات التي حالت، و ما زالت تحول دون زيادة حجم التجارة البينية العربية؟

- ما هي المكاسب التي ستجنيها الدول العربية من خلال رفعها لمستوى التبادل التجاري البيني؟

- ما هي استراتيجية العمل المستقبلي العربي للرفع من مستوى وحجم التجارة العربية البينية؟

- هل يمكن أن يقدم لنا نموذج الجاذبية تفسيرا للتبادل التجاري البيني بين دول شمال إفريقيا؟

فرضيات البحث:

سنقوم من خلال هذا البحث بالتحقيق من مدى صحة الفرضيات التالية:

- إن وجود تجارة عربية بينية متكاملة سيؤدي إلى دعم الإقتصاديات العربية وتطويرها و يسهل إقامة تكامل إقتصادي عربي.

- كلما ازداد التعاون الإقتصادي العربي الثنائي و المتعدد الأطراف كلما انعكس ذلك بالإيجاب على حجم التجارة العربية البينية.

- إن الرفع من مستوى التبادل التجاري البيني من شأنه أن يزيد من قوة الإقتصاديات العربية في مواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد.

- نظرية الجاذبية أهم نموذج قياسي لدراسة حجم التبادل التجاري البيني بين دول شمال إفريقيا.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التأكيد على ما يلي:

- تقديم مفاهيم عامة عن تطور نظرية التجارة الدولية و موقف الفكر الإقتصادي من تحرير التجارة.

- عرض أهم الإتفاقيات التي أبرمتها الدول العربية في سبيل تنمية التبادل التجاري البيني.
- تحليل إمكانيات التكامل الإقتصادي العربي من خلال تحديد المقومات والمعوقات وكذا الجهود المبذولة لتحقيق هذا التكامل.
- دراسة أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول العربية و تحديد نمط تجارتها الخارجية.
- محاولة تشخيص أداء التجارة العربية و بالأخص دول شمال إفريقيا وفق نموذج قياسي من أجل استنباط المتغيرات التي تحول دون الرفع وزيادة التبادل البيني بين هذه الدول.

المنهج المستخدم في البحث:

من خلال هذه الأطروحة ارتأينا المزج بين بعض المناهج حتى يكون هناك نوع من التكامل العلمي، و نلخص هذه المناهج فيما يلي:

أولا- المنهج الوصفي: حيث اعتمدنا على عرض و تحليل الوقائع الإقتصادية من خلال الجداول و البيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة و اتجاهاتها، و كذا رصد المؤشرات الإقتصادية و السياسية للعلاقات العربية الثنائية و المتعددة الأطراف، كما تم الإعتماد على الوصف الإحصائي من الجداول التي رصدت في هذا الشأن.

ثانيا- المنهج التحليلي: سنركز في جزء من هذه الدراسة على المنهج التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى تحليل نتائج و بيانات نموذج الجاذبية الذي تم الإستعانة به في هذه الدراسة لاستنباط النتائج و تقديم التوصيات بعد التحليل و الدراسة.

الفصل التمهيدي: الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي.

تمهيد:

تأتي أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية أو غير مادية من الدول الأخرى، ويمكن إرجاع الاهتمام بدور التجارة الدولية في الإقتصاديات الوطنية إلى المركنتالية (Mercantilisme) التي راجت في أوربا في القرن السابع عشر و أعطت التجارة وزنا مهما في تعزيز ثروات الأمم.

ومع تزايد الاهتمام بالتنمية منذ منتصف القرن العشرين، اكتسبت قضية تحديد الموقف من التجارة الدولية أبعادا جديدة نظرا إلى ارتباطها بما تعرضت له العلاقات الإقتصادية الدولية للدول النامية التي اقترن تعرضها للاستعمار بالتخلف في اقتصاداتها الوطنية، من عدم تكافؤ ساهم في تكريس هذا التخلف. و قاد هذا إلى الاعتقاد بأن تحقيق التنمية يتطلب إعادة تشكيل العلاقات الإقتصادية الدولية على نحو يسمح بإعادة هيكلة اقتصاديات تلك الدول على أسس توقف نزيف الموارد لصالح الدول الصناعية المتقدمة، وبناء علاقات أكثر تكافؤا، بالتعاون مع اقتصاديات نامية تتشارك في المشاكل و الأهداف.

ومن جانب آخر، اتجهت الدول المتقدمة إلى إزالة ما بينها من خلافات سياسية أفضت إلى حروب مدمرة، ومن ثم قامت الدعوة إلى بناء تجمعات دولية تدمج الكيانات الفردية في كيان واحد، هذا ما سيؤدي إلى إزالة ما يعوق حركة التدفقات الاقتصادية وفي مقدمتها التبادل التجاري بين الكيان الموحد.

و عليه، سنحاول من خلال هذا الفصل التمهيدي التطرق إلى تطور نظرية التجارة الدولية، و بعدها إلى موقف الفكر الإقتصادي من تحرير التجارة، لنخلص في الأخير إلى الاعتبارات الواجب مراعاتها في إقامة التكامل في مباحث ثلاثة متتالية.

المبحث الأول: تطور نظرية التجارة الدولية.

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، من أجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي و تتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الإقتصادي، كما تتعرض النظريات كذلك إلى كيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة.

و سنحاول إعطاء نظرة عامة عن تطور التجارة الدولية حسب المراحل التي مرت بها و بإيجاز من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تحليل نظرية التجارة الدولية عند الكلاسيك.

من خلال هذا المطلب سندرس التطور التاريخي للنظرية الكلاسيكية لقيام التجارة الدولية و ذلك بالتطرق إلى مدرسة التجاريين، و الفيزيوقراط و ما والاها من نظرية التكاليف المطلقة و التكاليف النسبية ونظرية الصناعات الناشئة.

1- مدرسة التجاريين (المركنتالية):

أدى الفكر السائد في القرن السابع عشر، باعتبار أن ثروة الأمم تتوقف على حيازة المعادن النفيسة، إلى توجيه النشاط إلى جلبها من حيث توجد، و تم ذلك بالدعوة إلى زيادة الصادرات عن الواردات حتى تتدفق النقود المعدنية سدادا لفائض التصدير. و أضافت إلى ذلك بعض الدول كاسبانيا و البرتغال غزو أمريكا اللاتينية لنهب ما بها من ذهب و فضة. وصاحب ذلك دعوة هذه المدرسة إلى حماية السوق المحلية لتقليل الواردات و العمل على تقليص التكاليف، و بخاصة خفض الأجور، لاكتساب تنافسية خارجية.

وكان أهم انتقاد وجه إلى هذا التفكير هو ما أوضحه المؤرخ الاسكتلندي **ديفيد هيوم** من أن ارتفاع كمية النقود محليا مع عدم مسايرة حجم الإنتاج المتاح محليا بسبب الفائض

في الميزان التجاري يحدث تضخما لا يسمح بانخفاض سعر الفائدة و يدفع إلى توسع الإنتاج، كما يتسبب في ارتفاع الأسعار و فقدان الميزة التصديرية.[1]

2- الفيزيوقراط (الطبيعيون):

راج في فرنسا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر رأي يعتبر مصدر الثروة ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية، ومن ثم اعتبار أن جهد المزارعين هو مصدر الثروة للمجتمع. و على عكس التجاريين كان من مصلحة الإقتصاد أن تتدفق المنتجات بلا عوائق، بما في ذلك دخول المنتجات المصنعة بحرية تتيحها أسعار منخفضة، ومن ثم أطلقت دعوة " دعه يعمل.....دعه يمر" التي مازالت ترمز إلى الحرية الاقتصادية. وانطوى ذلك أيضا على تقليص دور الدولة عما رآه التجاريون، و قصر مصادر إيراداتها العامة بفرض ضرائب على ملاك الأراضي الذين لا يساهمون مباشرة في النشاط الإنتاجي، وهو ما تضمن عدم الحاجة إلى فرض ضرائب على المنتجات محلية كانت أو أجنبية.[2]

3- نظرية التكاليف المطلقة (لآدم سميث):

لقد شهدت بداية الثورة الصناعية في بريطانيا ظهور فكر اقتصادي يتبنى فكرة تقسيم العمل، و هذا ما أكده الاقتصادي **آدم سميث** في كتابه " ثروة الأمم"[3]، واعتبر أن الثروة مصدرها هو **الإنتاج**، و أن توسعه يتم من خلال تقسيم العمل في ظل المنافسة الكاملة. وأدى امتداد هذا التفكير إلى التعامل الخارجي مع الدعوة إلى تقسيم العمل الدولي، بقيام الدول بتصدير ما تتمتع فيه بميزة انخفاض الكلفة مقارنة بالدول الأخرى، حيث تقاس الكلفة بوحدات العمل المبذول.[4]

وانطوى هذا الإمتداد المباشر على مقارنة القيم بالأسعار التي تمثل قيمة العمل بين الدول على النحو الذي تجري عليه المقارنة بمستوى الإقتصاد الوطني، و امتدت بالتالي دعوة سميث إلى إطلاق **اليد الخفية للسوق** من الإقتصاد الوطني إلى الإقتصاد العالمي، كما

[1] د. محمد محمود الإمام: الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 1 ، بيرروت ديسمبر 2005 ص 48.
[2] أنظر د. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 48.
[3] يعتبر كتاب آدم سميث " ثروة الأمم" من أشهر الكتب التقليدية في علم الإقتصاد و الذي يشار إليه كمرجع مهم رغم صدوره عام 1776، وما يهمنا هو تقديم بعض الأفكار الخاصة بمجال التجارة الخارجية.
[4] أنظر د. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 48 نقلا عن كتاب آدم سميث " كتاب ثروة الأمم 1776".

أن التجارة الدولية تساهم في رأيه في تقليل شدة الاحتكارات الداخلية، و تخلق مزيدا من فرص العمل التي تقلل من شأن البطالة المستترة و تخلق فرصا للإستفادة من موارد طبيعية غير مستغلة.

غير أن هذا أهمل التفاوت في ظروف كل إقتصاد و انطوى ضمنا على قيام الدولة التي ليست لها مزايا مقارنة مطلقة في أي منتج، باستيراد كل شيء دون القدرة على تصدير شيء، و هو أمر غير منطقي، و يلاحظ أن المكاسب من التبادل الدولي تعود على فئات دون أخرى، ما يؤثر في توزيع الدخل.

4- نظرية التكاليف النسبية (دافيد ريكاردو):

لقد جاء الإقتصادي الإنجليزي من أصل هولندي "دافيد ريكاردو" [5] بهاته النظرية التي تأخذ القيمة بكلفة العمل في تفسير التبادل التجاري الداخلي، و امتد بها إلى التجارة الدولية.

و تأخذ الأدبيات في عرض هذه النظرية التي يطلق عليها مزايا التكاليف النسبية بمثال حسابي قدمه ريكاردو و يطلق عليه نموذج دولتين و سلعتين، تتفاوت نسب استخدامهما لعنصر العمل لكل منهما على الأخرى، حيث افترض هذا التفاوت بين دولتين (انكلترا و البرتغال) في سلعتين (المنسوجات و النبيذ). و يشترط لصحة هذا النموذج سيادة المنافسة الكاملة و ثبات الغلة بحيث لا تتجه كلفة العمل لكل سلعة إلى التزايد أو التناقص مهما تغير مستوى الإنتاج، شريطة أن يسمح للعمل بانتقال داخل كل دولة و لكن ليس بين الدولتين. فإذا ارتفع السعر النسبي لإحدى السلعتين داخل دولة عن كلفة العمل، انتقل قدر من القوى العاملة إلى النشاط المنتج لها إلى أن يتساوى السعر النسبي مع كلفة العمل النسبية. و نظرا إلى افتراض عدم انتقال العمل بين الدولتين، فإن الدولة تستطيع الاستفادة من تصدير السلعة التي تنخفض كلفتها النسبية لديها و الحصول مقابلها على قدر أكبر من السلعة الأخرى من الدولة الأخرى التي تنخفض نسبة كلفتها لديها. و بالتالي تنشأ تجارة دولية، و تحصل كل دولة على قدر أكبر من المنتجات عما لو قامت بانتاجها بنفسها. ويفسر

[5] David Ricardo , on the Principal Economy and taxation (London : j.Murray,1817)

هذا الدافع إلى تخصص كل من الدولتين في إحدى السلعتين، و تحقيق كسب من التجارة الدولية، و لكنه لا يوضح مقدار الكسب لكل منهما.

المطلب الثاني: نظرية تفاوت هبات عناصر الإنتاج لهيكشر أولين.

أدخل الإقتصادي السويدي **هيكشر** (1919) و تلميذه **أولين**(1933)[6] تعديلا على النموذج الكلاسيكي بإسقاط فرض القيمة بالعمل، و إدخال عنصر إنتاجي آخر هو **رأس المال،** و بذلك أصبحت الفروض التي يقوم عليها تحليل التجارة الدولية هي:[7]

1- توجد دولتان و سلعتان متجانستا الوحدات و عنصران هما العمل و رأس المال بكميات محددة ولكن بنسب مختلفة للدولتين، و لذلك يعرف النموذج بأنه 2x2x2.

2- تماثل التكنولوجية في الدولتان، ما يعني أن دالة إنتاج كل من السلعتين واحدة في الدولتين.

3- و يتم الإنتاج بغلة ثابتة في الحالتين.

4- غير أن كثافة استخدام العنصرين تختلف في السلعتين، و لكنها متشابهة لدى دولتين، ولا تتأثر هذه الكثافة باختلاف نسب أسعار العناصر.

5- الأذواق و التفضيلات متماثلة في الدولتين.

6- تسود منافسة كاملة في الدولتين.

7- هناك حرية انتقال للعنصرين داخل كل دولة، و لكن لا يوجد انتقال لهما بين الدولتين، و هو ما يستبقي حيازاتهما العناصر على حالها.

8- لا توجد تكاليف نقل.

9- لا توجد أي عوائق تحد من انتقال السلع بين الدولتين، أو تتدخل فيما تحدده قوى السوق للأسعار أو حجم الإنتاج. و تؤدي هذه الفروض إلى استنتاج أنه " لصالح كل دولة أن تتوسع في إنتاج السلعة التي يستخدم إنتاجها العنصر الأكثر وفرة لديها بكثافة أكبر،

[6] Eli Heckscher,(The Effects of Foreign Trade on The Distribution of Income, reprinted in,american Economic Association, Reading in the theory of international Trade, 1949. Bertil Ohlin, Interregional and International Trade, Harvard University , Press combridge,1933.

[7] لمزيد من المعلومات أنظر د.سامي خليل" الإقتصاد الدولي : نظرية التجارة الدولية" ج1، دار النهضة العربية ، القاهرة 2001 ص228.

وتتبادل جانبا من الناتج مع الدول الأخرى التي تصدر لها قدر أكبر من السلعة الأخرى عما كانت تستطيع إنتاجه بمواردها الذاتية".

و يلاحظ أن خاصية الكثافة لا تعني استخدام عنصرين بنسب ثابتة دائما، بل إن منحنيات سواء الإنتاج للسلعتين في كل دولة تجعل نسبة استخدام أحد العنصرين للآخر في إحداهما للعنصر الآخر أكبر من نسبة استخدامه في الأخرى أو أقل منها باستمرار.

من جهة أخرى فإن شرط تماثل حالات الطلب يستبعد على وجه الخصوص الحالة التي يكون الطلب النسبي في إحدى الدول من الشدة على السلعة التي ترتفع فيها نسبة العنصر الأوفر بحيث تستكمل احتياجاتها منها بالاستيراد بدلا من تصدير جانب منها، ويلاحظ أن هذه النظرية على عكس النظرية الكلاسيكية لا تفضي إلى تخصص كامل في الإنتاج، و بالتالي تغطى احتياجات الاستهلاك بالإنتاج مضافا إليه الاستيراد أو تواجه الإنتاج بالاستهلاك والتصدير، و يرجع هذا إلى أنها أدرجت التوازن الداخلي إلى جانب محاولة تفسير التجارة الدولية. و لذلك تعتبر أساسا لإخضاع كل من الإقتصاد المحلي والتبادل الدولي لقواعد التوازن العام، الأمر الذي قاد إلى امتداد نماذج التوازن العام من الإقتصاد الوطني إلى الإقتصاد الدولي.[8]

و الرسم البياني يوضح نمط التجارة الدولية تبعا لطريقة **هيكشر أولين**:

الشكل رقم 01: نمط التجارة الدولية تبعا لطريقة **هيكشر أولين.**

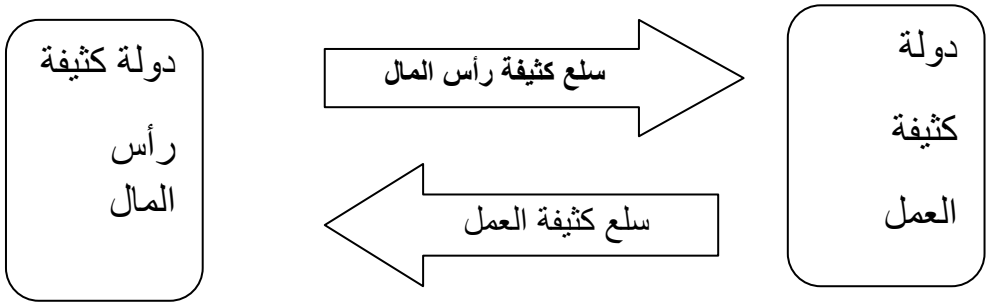

المصدر: أنظر زايري بلقاسم "إقتصاديات التجارة الدولية ، دار الأديب للنشر و التوزيع، وهران 2006 ص 160.>

[8] أنظر د. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 53.

تقوم الدولة بتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها الإستخدام المكثف لعامل الإنتاج المتوافر نسبيا في الدولة و الرخيص و تستورد السلعة الذي يتطلب إنتاجها الإستخدام المكثف لعامل الإنتاج النادر نسبيا في الدولة و المرتفع السعر.

- **مآخذ نظرية هكشير- أولين:**

تعرضت نظرية هيكشر- أولين للعديد من الانتقادات النظرية، رغم أنها بقيت لفترة زمنية طويلة تمثل الأساس النظري لقيام التجارة الدولية:[9]

- ✓ تركز على الاختلاف الكمي في عناصر الإنتاج (ندرتها أو وفرتها) مهملة الاختلاف النوعي في هذه العناصر (أنواع الأرض المختلفة و أنواع رأس المال، و أنواع العمل و المهارات المختلفة).
- ✓ صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- ✓ يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية، أي أنها لم توضح ديناميكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم لا يعد كذلك في المستقبل.
- ✓ لا تفرق بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة، إذ أنها تفترض أن الهيكل الإقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته و قدرته على التكيف، و الواقع يشير خلاف ذلك.
- ✓ لا تستطيع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة الدولية مثل بريطانيا و اليابان حيث تقهقرت الأولى و تفوقت الثانية.

كما أن النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات التطبيقية خاصة عند محاولة تطبيق نموذج هيكشر- أولين على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. و لعل أهم الدراسات التطبيقية لنموذج هيكشر- أولين في التجارة الدولية هما الدراستان اللتان قام بهما

[9] للمزيد من التفاصيل، أنظر زايري بلقاسم "إقتصاديات التجارة الدولية ، دار الأديب للنشر و التوزيع، وهران 2006 ص 168>

الإقتصادي **ليونتيف** عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة، واستخدم فيها أسلوبا جديدا في التحليل الإقتصادي عرف باسم جداول المدخلات و المخرجات.

إن أهم ما واجهته نظرية هبات عناصر الإنتاج هو الإختبار الذي أجراه الإقتصادي الروسي الأصل **فاسيلي ليونتيف** عامي 1953 و 1956 من دراسة قام بها على هيكل تجارة الولايات المتحدة مع الخارج. فقد تبين أنها صدرت سلعا يستخدم إنتاجها 13,991 دولار للمشتغل/سنة، بينما استوردت سلعا تستخدم 18,184 دولار للمشتغل/سنة، رغم أنها تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال، و أطلق على هذه النتيجة " متناقضة ليونتيف "Paradoxe"[10].

- **مغزى تغيير فروض نظرية هبات عناصر الإنتاج لهكشير- أولين:**

تعتبر الصيغة التقليدية لنظرية هبات عناصر الإنتاج التي تنسب إلى هيكشر- أولين أن قيام التجارة بين دولتين إنما يعود إلى تفاوت تلك الهبات مع تفاوت كثافة استخدامها في المنتجات المختلفة بالشكل نفسه للدولتين، ومن ثم فإنه إذا تشابهت دولتان في هبات العناصر وفي أذواق المستهلكين و الدخل الفردي لم تنشأ تجارة بينهما.

و إذا كانت هذه النظرية قد أدرجت الطلب ضمن المعطيات فتفادت بذلك النتيجة غير الدقيقة التي أفضت بنظرية التكاليف النسبية إلى الإدعاء بالتخصص التام في سلعة بعينها وتصديرها مقابل استيراد الأخرى، بأن سمحت بإعادة تقسيم العمل في الحدود التي تسمح بها ظروف الطلب في كل من الدولتين، فإنها لن تناقش على أثر تفاوت أو تغير هذه الظروف. وبوجه عام فإنه يمكن قبول مؤدى نظرية الهبات بالنسبة إلى التجارة في المواد الأولية، أما بالنسبة إلى السلع الصناعية، ولا سيما المتطورة منها، فإن هناك حاجة لمناقشة أثر تغير فنون الإنتاج و اختلاف مستويات الدخل و الطلب و الإنتاج في ظل تزايد الغلة، هذا ما يدفع إلى التمييز بين الدول وفقا لمدى تقدمها.

[10] للمزيد من التفاصيل أنظر د.زايري بلقاسم ، مرجع سابق ص 169-174.

لقد حاول بعض الإقتصاديين إثبات إمكانية قيام التجارة حتى على الرغم من التشابه في الهبات، منهم الكاتب الإقتصادي السويدي **ليندر**[11] إلى التركيز بدرجة أكبر على تقارب دوال الطلب خاصة بالنسبة إلى السلع الصناعية، على الرغم من إقراره صحة تلك النظرية بالنسبة إلى التجارة في المواد الأولية. فالدول تميل في ظل الإكتفاء الذاتي إلى إنتاج السلع الصناعية التي تتوافق مع أذواق المستهلكين التي تحدد بمستوى دخل الفرد.

من ناحية أخرى، فإن تقارب الدخل و الأذواق يغلب أن تتم بين دول متقاربة جغرافيا، وهو ما قد يعني أنها أكثر تمتعا بانخفاض تكاليف النقل بينها. ومع اتساع رقعة الدولة، فإن هذا العامل يظهر بدرجة أوضح في المناطق المتجاورة من الدول (أي عبر حدود مشتركة).

و لذلك يمكن أن تقوم الدولة بتصدير سلعة معينة إلى دول مجاورة لمناطق انتاجها، واستيراد السلعة نفسها من دول أخرى قريبة من مناطق بعيدة عن مواطن الإنتاج. و يشير ليندر إلى أن اتساع رقعة الدولة يدفعها لأن تكون أنشط في التجارة الدولية مع أنه لم يحدد اتجاه التبادل، إذ أنه يمكن تبادل السلعة نفسها بين دولتين، و أثار هذا التساؤل حول محددات مثل هذا التبادل الذي يجري داخل الصناعات(أي المنتجات نفسها) و ليس بين الصناعات كما تدعي النظريات التقليدية.[12]

المطلب الثالث: تحديث نظرية التجارة الدولية.

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق بصفة عامة عن بعض النظريات التي تخفف من الفروض المتشددة التي قامت عليها النظريات التقليدية، و تفسر التبادل الدولي لمنتجات جديدة و أخرى متشابهة و خاصة الصناعية، و سنقتصر على نظريتين مهمتين هما على النحو الآتي:

[11] Staffan Burenstam Linder, An Essay On Trade And Transformation (New York :Wiley,1961)

[12] أنظر محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 57.

1- نظرية دورة حياة المنتوج:

إن عدم قدرة نموذج هيكشر- أولين على تفسير هيكل التجارة الدولية للولايات المتحدة أدى ببعض الإقتصاديين إلى البحث عن بدائل لها، منها ما جاء به الإقتصادي **فرنون**[13] J.R.VERNON عام 1967 انصبت على تحليل أثر عامل البحث و التطوير (R&D) في الصناعات الأمريكية على التجارة و الإستثمار الدوليين، فهي ترتكز في الأساس على الصادرات الأمريكية من السلع المصنعة. وتشترك هذه الدراسة مع دراسات أخرى أجريت في التأكيد على أن الصناعات الأمريكية التي تستخدم تكنولوجيا عالية تتمتع بميزة نسبية في البحث و التطوير، بمعنى أن الوفرة (أو هبة المورد factor endowment) التي أشارت إليها نظرية هكشر- أولين تتمثل في هذه الحالة في المعرفة التكنولوجية، وهذه المعرفة يعبر عنها بعدد العلماء و المهندسين و أصحاب المعرفة التقنية و بما ينفق على البحث و التطوير من جهة و درجة تجزئة المنتج من جهة أخرى.

تشير هذه الفرضية إلى أن كل منتج جديد يمر بدورة أو بعدة مراحل و أن حالة الميزة النسبية لهذا المنتج تتغير في سياق اجتيازه لهذه الدورة، استنادا إلى ما تم ملاحظته في أنماط التجارة الأمريكية في السلع المصنعة بالتحديد. لقد لوحظ أن هناك العديد من المنتجات التي تنشأ في البداية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يظهر الإنتاج و تزدهر المبيعات داخل السوق المحلية، وما أن يظهر هذا المنتج في السوق الأمريكية حتى يبدأ بعد حين بالإستحواذ على اهتمام البلدان الأخرى و يبدأ التجار الأجانب بطلبه، لذا تعد الولايات المتحدة في هذه المرحلة مصدرا صافيا له (net exporter)، وبعد أن ينمو الطلب الجديد على هذا المنتج تصل المبيعات منه في البلدان الأخرى إلى مستوى الإنطلاق، ونقصد به المستوى الكافي من الطلب لتشجيع الشركات الأجنبية على البدء بتصنيعه، و في هذه المرحلة أي عندما يأخذ إنتاج الشركات الأجنبية بالظهور في الأسواق الأجنبية، تبدأ الصادرات الأمريكية بالإنخفاض، ثم تستمر الشركات الأجنبية بالإنتاج و التصدير إلى أسواق أخرى مؤدية بذلك بالصادرات الأمريكية إلى المزيد من الإنخفاض، وأخيرا و بعد

[13] أنظر محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 57، نقلا عن: Raymond Vernon ,International Investment and International Trade in the Product Cycle,Quarterly Journal of Economics,vol 80,N°2(may 1966)pp .190-207.

أن تتمكن الشركات الأجنبية من السيطرة على عملية الإنتاج و تبدأ اقتصاديات الحجم بالظهور مع اتساع المبيعات و الكلف بالإنخفاض، قد تقوم بتصدير المنتج إلى الولايات المتحدة نفسها، و بهذا تكتمل الدورة: الولايات المتحدة تبدأ بكونها مصدر وحيد، ثم تتنافس مع المنتجين الأجانب في التصدير، ثم تتحول إلى مستورد صافي. ويمكن تمثيل هذه الدورة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 2: دورة حياة المنتوج.

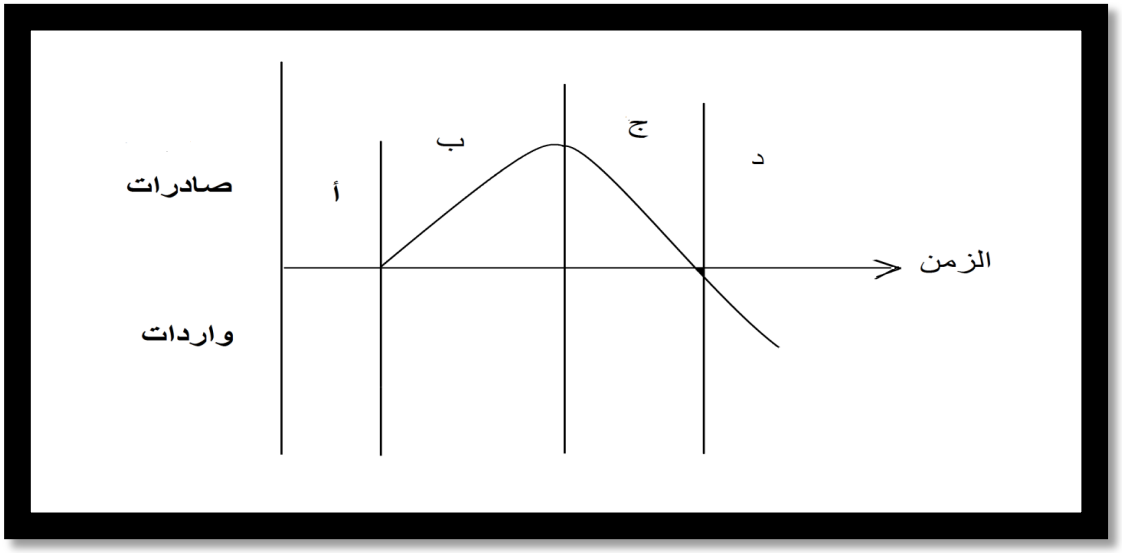

المصدر: د.هجير عدنان زكي أمين: الإقتصاد الدولي ،النظرية و التطبيقات، جامعة النهرين العراق، 2010، ص 125.

حيث:

أ: تعبر عن مرحلة المنتج في السوق المحلية نتيجة للميزة النسبية المتمثلة بالبحث والتطوير.

ب: تمثل النمو في الصادرات.

ج: تمثل انخفاض الصادرات مع قيام الشركات الأجنبية بالإنتاج لأسواقها المحلية.

د: يصبح البلد المصدر مستوردا للمنتج بعد انخفاض الأسعار الأجنبية.

لقد لوحظت هذه الدورة في العديد من المنتجات كالراديو و التلفزيون و الأنسجة من المركبات الصناعية و الترانزستور و الحاسبات، كما ظهرت شواهد على إمكانية تقصير الفترة الزمنية بين المرحلة الأولى و المرحلة الرابعة، ولو أن طول الدورة يختلف من سلعة لأخرى.

وتتميز فرضية دورة المنتج إلى إمكانية خضوعها للتطويع للظروف المختلفة وعوامل التفسير، إلا أنه بالقدر الذي تتسم هذه الفرضية بالمرونة، فإن ذلك يضعف قدرتها بوصفها نظرية، بمعنى إمكانية تطبيقها كمبدأ عام و الخروج بها عن التجربة الأمريكية، إذ يشير البعض إلى أن الولايات المتحدة بما لديها من سوق واسعة توفر للمستثمرين الحوافز والفرص، وهذا ما قد لا يتحقق في بلدان أخرى. في حين يشير آخرون إلى أن معدلات الأجور المرتفعة في هذه الدولة تحفز على نشوء صناعات مدخرة للعمل من خلال الإبتكار و التطوير، فضلا عن الولايات المتحدة تمتلك وفرة نسبية في الأشخاص ذوي الخبرة العالية و التسهيلات البحثية التي توفر لها ميزة نسبية في الإبتكار innovations ، كل هذه العوامل المختلفة تجعل من الولايات المتحدة تأخذ زمام المبادرة في قيام الدورة في تطوير المنتج، إلا أن استمرارها في الريادة يتصف بكونه مؤقتا، إذ ما أن ينمو الطلب على هذا المنتج و يكون بالإمكان محاكاة التكنولوجيا التي استخدمت فيه في أماكن أخرى و يصل الإنتاج إلى مرحلة التقييس standardized عند ذلك تبدأ محددات الميزة النسبية بتحديد موقع الإنتاج الجديد.

لقد أيدت العديد من الدراسات التطبيقية ما جاءت به فرضية دورة المنتج حيث بينت إحداها أن الصناعات الأمريكية الخمسة ذات الوضع التصديري الأفضل في الولايات المتحدة كانت تأتي في المراتب المتقدمة من حيث الإنفاق على البحث و التطوير، هذه الصناعات الخمسة تجهز 72% من الصادرات الأمريكية وتنفق ما يعادل 89% من إجمالي الإنفاق الأمريكي على البحث و التطوير، وهذه الحقائق تجعل أصحاب هذه الفرضية يؤكدون على أن كل السبل تقود إلى ربط العلاقة بين أداء قطاع التصدير من جهة و البحث و التطوير من جهة أخرى.

يتحدد طول دورة المنتج اعتمادا على مجموعة من الظروف منها:

- ❖ معدل نمو الطلب في الأسواق الأجنبية.
- ❖ طبيعة المنتجات المطورة.
- ❖ السرعة التي يستحوذ بها الأجانب على التكنولوجيا الجديدة.
- ❖ مدى اتساع اقتصاديات الحجم.
- ❖ بنية الصناعة نفسها تلعب دورا حاسما كذلك في تقصير دورة المنتج، ذلك أنه من الممكن أن تقوم الشركة المتعددة الجنسية بتقصير أو ربما إزالة دورة المنتج، فحتى مع الإفتراض بأن المنتج الجديد طور في الإقتصاد الأمريكي، فإن الشركة المتعددة الجنسية قد تقرر إنتاجه في موقع آخر لإحدى فروعها التابعة للإستفادة من ميزة معينة في هذا الموقع، كرخص العمل مثلا.

من هذا يمكن أن نلاحظ أن فرضية دورة المنتج لا تتقاطع مع نظرية التجارة التقليدية بصيغتها الأخيرة (هيكشر أولين)، فهي ترى أن الميزة النسبية للصادرات الأمريكية تأتي من الوفرة النسبية لمورد الخبرة العلمية و التقنية، وما أن يتم اجتياز مرحلة تعلم تقنية المنتج حتى ينتقل إنتاجه إلى مكان آخر يتمتع بوفرة نسبية في عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج الأخرى، و يمكن للولايات المتحدة نفسها أن تكون من جديد البلد صاحب الميزة النسبية وهذا يمكن ملاحظته من استمرار تطوير المنتجات (مثل الحاسبات الإلكترونية)، حيث يصعب دخول هذه الصناعة بسبب ما تتطلبه من اقتصاديات الحجم ومن الخبرة العلمية والتقنية العالية فضلا عن ضخامة رأس المال.

وكخلاصة لتفسير دورة حياة منتوج، فالمنتوج يمر بحياة ذات ثلاث مراحل:

أ- **مرحلة البدء بإنتاج المنتوج الجديد:** تتم داخل الولايات المتحدة و يحرص المنتجون فيها على التقرب من المستهلكين المحليين للتعرف على ردود أفعالهم عليه، وتعظيم فاعلية أنشطة الإعلان و النقل مع الحرص على أن تكون نفقاتها أقل ما يمكن، ويقوم المنتجون بإدخال تعديلات تغير مواصفات المنتوج بسرعة لا تسمح بالإنتاج الكبير دون سعي للتصدير إلى الولايات المتحدة.

ب- مرحلة نضج المنتوج: و تبدأ عند استقرار مواصفات الإنتاج و أساليبه، و فيها يتم الإنتاج على نطاق واسع و تصدير جانب منه إلى دول أخرى مرتفعة الدخل، و قد يعمد المنتجون إلى نقل جانب من نشاطهم إلى الأسواق الخارجية للإستفادة مما قد يتوافر فيها من متطلبات مناسبة للإنتاج (انخفاض نسبي في الأجور، توفير تكاليف نقل المنتوج إليها، الإستفادة من قربها من أسواق مماثلة أخرى بما في ذلك ما وفرتة السوق الأوربية المشتركة).

ت- الوصول إلى المنتوج المعياري(Standardized): أي يصبح مألوفا بين المستهلكين و أساليب إنتاج معروفة و التي تنتقل بطرق متعددة منها اتفاقيات الترخيص والمشروعات المشتركة بين المنتجين الوطنيين و الأجانب، و التقليد المباشر، و التجسس الصناعي.

وقد ينتقل الإنتاج إلى دول نامية للإستفادة من انخفاض كلفة العمل، بل و قد تصدره هذه الدول إلى الدول المتقدمة التي تنتقل إلى إدخال منتجات تمر بدورة مماثلة.

وانتقال المنتوج من دولة لأخرى يتطلب فترة زمنية معينة، وذلك ما تطرق إليه الإقتصادي **بوزنر**[14] فيما يسمى **بفترة إبطاء المحاكاة (Imitation Lag)**، التي تمر بين ظهور منتوج جديد في دولة و انتقاله إلى أخرى، وهي لازمة لاكتساب المعرفة الفنية وتدبير المستلزمات، و تركيب المعدات، و تجهيز الإنتاج و طرح المنتج الجديد في السوق.

2- نموذج كروجمان: وفورات الحجم و المنافسة الإحتكارية:

ويرى **كروجمان** أن اختلاف هبات عناصر الإنتاج يمكن أن يفسر التجارة في المواد الخام و المنتجات الزراعية، إلا أنه لا يكون له الوزن نفسه في تفسير التجارة في السلع الصناعية المعقدة، إذ تشير المشاهدات إلى حدوث تبادل أصناف متمايزة من السلعة نفسها حتى و لو تفاوتت الهبات، و لذلك بنى نموذجه على أساس عنصر إنتاجي وحيد هو العمل،

[14] Michael V.Posner (International Trade and Technical Change) ; Oxford Economic Papers (new series)vol 13 N°3 (october 1961).

مع الأخذ بفرضين: **تزايد غلة المنشأة** مع توسعها نتيجة وفرات داخلية تتحقق بقدرة المنشأة على تحسين الكفاءة الإنتاجية لوحدات العمل المستخدمة، و **سيادة المنافسة الإحتكارية.**[15]

و تعني المنافسة الاحتكارية أن الأصناف التي تنتجها المنشآت متمايزة و ليست متجانسة مع حرية دخول الصناعة و الخروج منها لكل صنف من الأصناف. و قد تلجأ المنشآت إلى أساليب الدعاية و الإعلام لضمان تمسك الجمهور الذي يطلب منتوجها به.

ولكن بينما يكون منحنى الطلب على منشآت بعينها في المنافسة الكاملة أفقيا، ذا مرونة لا نهائية ما يجعل من المتعذر عليها أن تؤثر في سعر منتجاتها التي تحدده ظروف الطلب والعرض على مستوى الصناعة، فإن منحنى الطلب في حالة **المنافسة الإحتكارية** يكون منحدرا إلى الأسفل و تكون الكلفة المتوسطة أقل من السعر عند مستوى إنشاء المنشأة، ما يوجد أرباحا تدفع منتجين جدد للدخول. و يعني هذا زيادة البدائل المتاحة أمام المستهلكين للأصناف المختلفة للسلعة نفسها، فينخفض منحنى الطلب و تزداد مرونته ومن ثم تتناقص الأسعار و الأرباح إلى أن تختفي الأرباح كما في المنافسة الكاملة ولكن في الأمد الطويل.

وعند فتح الحدود بين دولتين يتسع حجم السوق أمام كل منشأة فيهما، أي على كل من الأصناف المتمايزة بدخول مستهلكين من الدولة الأخرى مفضلين الصنف على ما كانوا يستهلكونه من إنتاجها، و يتيح هذا فرصة لوفرات الحجم فتنخفض تكاليف الإنتاج لجميع السلع ونتيجة ما يحدثه اتساع السوق من زيادة في حجم الطلب ترتفع نقطة التوازن إلى مستوى أعلى من الإنتاج نظرا إلى انخفاض سعر السلعة مقوما بمعدل الأجر و هو ما يعني ارتفاع الأجر الحقيقي. و تستفيد كل من الدولتين من التجارة بارتفاع الأجر الحقيقي والإنتاج الكلي من كل سلعة. و قد تستفيد المنشآت مما يسمى من الوفرات الديناميكية للحجم، من خلال ما يؤدي إليه توسع الإنتاج من اكتساب القدرة على الإتقان و التعلم من خلال العمل

[15] أنظر محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 60، نقلا عن: Paul R.Krugman (Increasing Returns, Monopolistic Competition and International Trade) journal of international Economics, vol 9 N°4 (November 1979)pp 469-479.

(Learning by doing) المقابلة لدعوى الصناعات الناشئة، ومن ثم تناقص التكاليف وازدياد القدرة على التصدير.[16]

المبحث الثاني: موقف الفكر الإقتصادي من تحرير التجارة.

يعتبر التكامل سمة من سمات التنمية الإقتصادية و التطلع للوحدة الإقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الإقتصادية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الإقتصادي و أساسياته إلى الإقتصادي "فاينر" سنة 1950، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية.

لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالإقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة و الشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة...الخ، كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الإقتصادية انطلاقا من الثمانينات من القرن الماضي لتربط التكامل الإقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة لا تتعدى الحدود الوطنية.

وقد أخذت الدعوة للتكامل الإقتصادي تتوسع و تزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد و العشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الإقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.

توجد أشكال عديدة يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادي، وما يميز بين هذه الأشكال هو الدرجة التي يحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف، والدرجة التي يحققها كل منها في تخفيف التمييز أو

[16] أنظر د. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 60.

القضاء عليه فيما بين الدول الأطراف، وأيضا فيما بينها وبين الدول الأخرى التي لم تدخل في عملية التكامل.

ومن أجل الوصول إلى أعلى درجة و هي "الإندماج" يجب المرور بمراحل حددها **بالاسا** (التفضيل الجزئي، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الإقتصادي، الإندماج الإقتصادي الكامل)[17] وعليه السؤال المطروح:

ماهي المكاسب المحققة من التكامل التجاري؟ وما هي الآثار المترتبة عنه؟

للإجابة عن الإشكال نعالج المكاسب المحققة من التكامل التجاري في مطلب أول، وبعدها تقدير الآثار الاستاتيكية و الديناميكية في مطلب ثاني و ثالث على التوالي، لنخلص في الأخير إلى مكسب مهم أيضا و هو تحسين شروط التبادل في مطلب رابع.

المطلب الأول: المكاسب المحققة من التكامل التجاري.

عند قيام حالة تكامل تجاري بين مجموعة من الدول، فإننا نصبح أمام تكامل اقتصادي جماعي قوامه الكيان الإقتصادي المستحدث و الذي ينشأ عن عملية تضافر عدد من الإقتصاديات الوطنية مع بعضها تضافرا تكامليا.

وبفعل عملية الإمدادات المتبادلة بين الدول الأطراف في العملية التكاملية يتولد تكامل إنتاجي بين هياكل الإقتصاديات الوطنية ، و هو تكامل في جانب العرض، كما يتولد تكامل تسويقي في جانب الطلب حيث تتشكل من الأسواق الداخلية سوق مشتركة ذات قدرة استيعابية واسعة النطاق و هكذا ينشأ كيان اقتصادي كبير بمعطيات جديدة مواتية لتوليد منافع جمة لصالح التنمية و التطوير الإجتماعي لدى أطراف التكامل، و يصبح بمقدور الأطراف المتكاملة أن ترتقي إلى مستوى من الإكتفاء الذاتي الجماعي[18] ، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا للدول الأطراف على جميع الأصعدة وهي

[17] للمزيد من التفاصيل حول درجات التكامل الإقتصادي أنظر إلى: - بلا بالاسا " نظريات التكامل الإقتصادي"1962.

[18] محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية :دراسة للإتجاهات الإنمائية في خطط التنمية المعاصرة إزاء التكامل الإقتصادي العربي،1960- 1980. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1984 ص91.

مزايا حدث و أن تحققت – حسب الإقتصاديين- لدى الدول التي أخذت بالتكامل الإقتصادي، و يمكن حصرها حسب ميادينها الرئيسية كما يلي:

1- في ميدان التنمية الإقتصادية: من شأن التكامل في هذا المجال تحقيق ما يلي:

- يتيح فرصا واسعة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير استجابة لاتساع السوق المشتركة كما يمكن أن تتمتع بالوفرات الخارجية المتولدة عن التعامل مع الوحدات الإنتاجية المتواجدة لدى أطراف منطقة التكامل و بذلك تنخفض تكاليف الإنتاج لصالح الرخاء الإقتصادي الجماعي.[19]

- يضمن درجة يقين أكثر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل مما يؤدي إلى تقليل مخاطر انعدام اليقين لدى المستثمرين و المنتجين بعد أن صاروا متأكدين من وجود سوق واسعة للتصريف، فتنعدم حالة التردد و تسود روح المبادرة و الإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية و تنشيط حركة التجارة وتبادل المنافع بين أقاليم المنطقة.[20]

- يؤدي إلى قيام ظروف وشروط مناسبة لتسريع حركة تطوير المعارف الصناعية لدى الدول المتكاملة ويحدث هذا بفعل الإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية حيث تشتد الحاجة إلى هذا النوع من المعارف و عندئذ يمكن أن تتضافر الجهود المالية و العلمية للأطراف المشاركة في ميدان البحوث و التجارب التطويرية التي تحتاجها المشاريع الكبيرة ذات الأساليب التقنية المتطورة.[21]

- يعمل على تحسين شروط التبادل، فالمعروف أن شروط التبادل التجاري بين أي دولة و العالم الخارجي تكون أكثر مراعاة لمصلحة الدولة القوية اقتصاديا، لأنها في هذه الحالة تتمتع بالمساومة الإحتكارية و التي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة، فالتكامل الإقتصادي يعطي للدول المتكاملة قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كان لكل واحدة منها قبل التكامل

[19] أنظر، محمود الحمصي، مرجع سابق، ص 92، و أحمد الغندور، الإندماج الإقتصادي العربي، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية،1983 ص50.

[20] أنظر، محمود الحمصي، مرجع سابق، ص 92.

[21] أنظر، محمود الحمصي، مرجع سابق، ص 92.

فيصبح بإمكانها أن تنال منافع أوفر من وراء إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها.

- يؤدي التكامل الإقتصادي على المدى الطويل إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي في الدول الأعضاء في العملية التكاملية عن طريق تشجيعه للإستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى الحافز على الإستثمار حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف دول التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل لإنتاج هذه السلع فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الإستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع.[22] نتيجة زيادة الحافز على الإستثمار ينشأ انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة للإستثمار في المشروعات و الصناعات التي تنشأ و تزدهر عقب التكامل وتبعا لاتساع حجم السوق وبالتالي فزيادة الإستثمار تؤدي إلى النهوض بالتنمية الإقتصادية داخل دول المنطقة.

2- في النواحي الإجتماعية و الحضارية: في هذه النواحي يفتح التكامل مجالا أوسع ل:-

- **زيادة التوظيف**: إن إلغاء القيود على حركة انتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق المكتظة بهم إلى المناطق التي تعاني نقص في عددهم، مما يعني زيادة التوظيف و تقليل البطالة داخل دول التكامل إضافة إلى تنويع مهارات المستخدمين و زيادة تخصصهم و بالتالي زيادة إنتاجيتهم.

و المؤكد أن اتساع حجم السوق و زيادة الإستثمار سيؤدي إلى خلق مجالات جديدة:

- للعمل في شتى الميادين و يتيح فرص العمل أوفر أمام العمال في دول منطقة التكامل، و هذا كله قد يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة و عدد السكان، مما ينتج عنه تخفيض البطالة و تحسين مستوى المعيشة.

- للتطور الإجتماعي بفضل زوال الحواجز عن التعامل و الإندماج بين سكان الدول المتكاملة.

---

[22] أنظر: - كامل بكري ، الإقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية للنشر،1988،ص 309.
- عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الإقتصادي العربي.بغداد: دار الحرية للطباعة، 1977.

- لاستفادة مجتمعات الدول المتكاملة من الخصائص و الإنجازات الحضارية لدى بعضها البعض.[23]

3- النواحي السياسية و الدفاعية:

يمثل التكامل الجماعي حالة من التعايش السلمي بين الدول عبر النشاطات الإقتصادية بدلا من التنازع بين دول منطقة التكامل، يؤدي إلى تضامن مجموعة الدول و يكسبها مركزا دوليا من شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها فرادى أو مجتمعة، و هو فوق ذلك يعزز قدرتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية.

ومهما يكن من أمر فإن تحقيق هذه المزايا و المنافع يعتمد على أمرين رئيسيين:

- أولها : نوع المقومات و الشروط الإقتصادية الواجب توفرها لدى الدول.
- ثانيها: يرتبط بدرجة أو مستوى التكامل الذي تختاره المجموعة.

المطلب الثاني: الآثار الإستاتيكية للتكامل التجاري.

يعتبر المنهج الذي أرساه الإقتصادي الأمريكي **فاينر**[24] أساسا للأدبيات التي عالجت آثار التكامل التجاري، و قد سبقه في ذلك تلميذه **دي بيرز**[25] كما طرحه الكاتب الفرنسي **بييه**[26] ، وقد تطرق الإقتصادي فاينر إلى تحليل الآثار المترتبة على إقامة إتحاد جمركي على تخصيص الموارد في الدول الأعضاء في الإتحاد، ويميز في هذا الإطار بين نوعين من آثار الإتحاد الجمركي على الرفاهية:

- **الأول خلق التجارة (Trade Création):**

فقيام الإتحاد الجمركي يسمح بنقل التجارة من دولة عضو في الإتحاد ذات تكلفة أعلى محليا، إلى دولة عضو أيضا في الإتحاد لكن بتكلفة أقل، مما يعني خلق تجارة، و يكون

[23] أنظر، محمود الحمصي، مرجع سابق، ص 93.

[24] Jacob Viner, The Customs Union Issue, Studies in the Administration of International Law and Organization, N° 10 (New York, Carnegie Endowment for International peace ; London : stevens,1950.

[25] J.S .Beers « Tariff aspects of a federal union »,Quarterly Journal of Economics,vol 56,1941 pp 49-92 .

[26] M .Byé « Union Douanière et données nationales » Economie appliquée,vol 3(1950) pp 121-157.

أثرها إيجابي لأنها تعني إستخداما أفضل لمجموع موارد أعضاء الإتحاد، و بالتالي الإقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.

- **الثاني تحويل التجارة (Trade Diversion):**

فيما يخص هذا الأثر، فيحدث عندما يتم، نتيجة إعتماد إتحاد جمركي، تحول الإستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع و الخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة العضو في الإتحاد.

و بمقارنة أثري الخلق و التحويل للتجارة، نلاحظ أنه إذا زاد أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فإن إقامة الإتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الإقتصادية وتحقيق الإقتصاد الوطني زيادة صافية في رفاهيته الإقتصادية.

المطلب الثالث: الآثار الدينامكية للتكامل التجاري.

تنطلق الأدبيات في بيان الآثار الديناميكية للتكامل التجاري التي تؤثر في معدل النمو في أعضاء التجمع التكاملي من دراسة بلا بلاسا في سنة 1961، التي أشارت إلى أنها تشمل ازدياد المنافسة و تنامي وفورات الحجم الخارجية و جذب استثمارات إضافية، وقد يصحب ذلك انتقال عناصر إنتاجية أخرى كالعمل بين أعضاء التكامل من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة ما يرفع كفاءة استخدامها.

أ- **المنافسة:** يؤدي تحرير التجارة البينية إلى تخفيف حدة الإحتكار داخل كل دولة عضو من ناحية، و اكتساب المنتجين الأكفاء القدرة على التصدير إلى أسواق الأعضاء الآخرين نتيجة اتساع السوق، و يدفع هذا المنشآت الأكبر إلى إنفاق المزيد على البحث و التطوير و التوصل إلى التكنولوجيات ترفع الجودة و تخفض الكلفة من جهة أخرى. كما يدفع المنتجين الأقل كفاءة الذين كانوا يستسلمون للحماية الجمركية إلى رفع كفاءة إنتاجهم، و العمل على تطوير أساليب إنتاجها، و إلا خرجوا نهائيا من الإنتاج، ويعني هذا أن يصبح إقتصاد كل من الدول الأعضاء أكثر ديناميكية، وقد يهيئ هذا إمكانية

التصدير إلى أسواق خارج التجمع ذاته، وهكذا تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الإقتصادية و تيسير المبادلات التجارية.

ب- **وفورات الحجم:** إن من بين الآثار الإستاتيكية نذكر استفادة المنشآت والصناعات العاملة بأقل من كامل طاقتها من تحرير التجارة و المساهمة في الاستفادة من وفورات الحجم و تحقيق خلق التجارة، وهو ما يساهم في إعادة تقسيم العمل و زيادة التصدير و التخصص بين الدول الأعضاء، و تدرج الأدبيات تلك الحالة ضمن الآثار الديناميكية للتكامل، غير أننا نفضل قصر هذه الأخيرة على ما يحدثه اتساع السوق من تحسين جدوى الأنشطة التي تتميز منشآتها بكبر الحجم و تناقص تكاليفها مع زيادة مبيعاتها، وكان يتعذر إنشاؤها قبل التكامل بسبب محدودية الأسواق المحلية للدول الأعضاء مع صعوبة التصدير إلى العالم الخارجي لتواضع القدرة التنافسية العالمية، و يهيئ هذا فرصا أفضل للدول النامية للدخول في الصناعات المتطورة التي يغلب عليها العمل وفق نموذج كروجمان القائم على منافسة احتكارية مع الإستفادة من وفرات الحجم، وهو ما تحقق في المجموعة الأوربية.

ت- **جذب الإستثمار:** تؤدي التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء نتيجة التكامل التجاري واتساع السوق الإقليمية و تحقيق وفورات الحجم الخارجية إلى اجتذاب الإستثمار سواء الوطني أو البيني أو من خارج الإقليم، و بخاصة في مجالات المنتجات المتطورة الكبيرة الحجم التي تتميز بوفورات داخلية، و تساهم في ذلك الزيادة في المدخرات المحلية و الطلب المحلي مع ارتفاع الدخل المحلي نتيجة التكامل.

المبحث الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها في إقامة التكامل.

إن إقامة تكامل تجاري يقتضي على أي دولة أو دول راغبة في إقامته أن تبني اختياراتها على أسس و عوامل محددة للآثار التي تترتب عن إقامة هذا التكامل، أو ملاءمة تلك العوامل و توظيفها على نحو يعظم مكاسبها من وراء التكامل، و يمكنها من التعامل الفعال مع سلبياته، لذلك ارتأيت أن أقدم في هذا المبحث على شاكلة أربع مطالب من أجل دراسة بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها في إقامة التكامل.

المطلب الأول: التماثل و التباين بين الهياكل الإقتصادية لأعضاء التكامل.

يسود الإعتقاد بأنه إذا كان هناك تباين بين اقتصاديات الدول النامية فإن ما يمكن أن ينشأ بينها من تبادل يكون قد سبق تحقيقه، و بالتالي فإن تأثير الترتيب التكاملي يكون محدودا، فعادة تكون السلع غير المنتجة محليا منخفضة الحماية، ولا تغير الإعفاءات الجمركية من هيكل التبادل كثيرا. بالمقابل فإن التماثل مع تفاوت في الكفاءات الإنتاجية يجعل التكامل يسمح بقدر من خلق التجارة، ترتفع جدواه إذا تفاوتت اختلافات الكفاءة بين تلك الدول.

و بوجه عام فإن التماثل لا يعني مجرد التخصص في مواد أولية، بل يتوقف على أصناف تلك المواد. فإذا تماثلت(كالنفط مثلا) فإن الأهم للدول المصدرة لها هو دعم التبادل مع الخارج و ليس البيني، أما إذا اختلفت فإنها تكون متوازية (النفط، الفوسفات،المنتجات الزراعية) ولا تعتبر السوق الإقليمية بديلا مقبولا للسوق العالمية، لأن القضية هنا ليس التوسع في الإنتاج و التصدير بل في تحسين الأسعار، ولا يجب أن يحل التبادل البيني محل العالمي كوسيلة لتحسين شروط التبادل، ومن الممكن للدخول في عمليات إنتاجية جديدة توافر طلب بيني على تلك المواد ضمن الآثار الديناميكية للتكامل، ولكنه يظل محدودا نسبيا عادة. [27]

ومن الواضح أن حدوث تخصص في إنتاج و تصدير مواد أولية، إلا وكانت الظروف التاريخية أكسبت الدول المعنية مزايا نسبية جعلت أسعارها النسبية أقل، مما يجعل الأسعار النسبية للمنتجات المصنعة محليا مرتفعة عنها في الأسواق العالمية، ولذلك تلجأ هذه الدول إلى الحماية لإنتاج بديل للواردات بدءا ببعض السلع الإستهلاكية التي يتوافر طلب محلي مرتفع عليها عند مستويات الدخل المتواضعة، ما يؤدي إلى تشابه الإنتاج مع احتمالات تفاوت في الكفاءة الإنتاجية، وتكون الحماية الجمركية أعلى في الدول الأقل كفاءة، و بالتالي سعر المنتج أعلى، ما يزيد احتمال حلول إنتاج من الشركاء الأكفأ محل

[27] أنظر، محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 93.

إنتاج محلي، إضافة إلى واردات خارجية ما يرفع الخسارة في الرسوم الجمركية، أي أن العبرة ليست بمجرد التماثل بل بكونه مصحوبا بتفاوت في الكفاءة الإنتاجية.

من ناحية أخرى، فإن الدول النامية تكون متقاربة من حيث محدودية إنتاج السلع الإنتاجية و الرأسمالية المتطورة و انخفاض كفاءتها فيما تنتجه، ونظرا إلى أن هذه المجالات تمثل لها مدخلا إلى تطوير قدراتها الصناعية فإنها تكون رافضة لأن يحل شريك تكامل محل منتج خارجي أكثر كفاءة، من جهة أخرى فإن الإستثمار الخارجي المباشر يكون مصحوبا عادة بطلب على سلع إنتاجية ورأسمالية من الدول الصناعية المتقدمة، فإن الآثار الديناميكية للتكامل تزيد من اعتماد دول التجمع التكاملي على الخارج و ليس على النفس.

المطلب الثاني: التقارب في مستويات نمو و معدلات أداء أعضاء التكامل.

ظلت عمليات التكامل تتم بين دول متقاربة في مستويات نموها، حيث أدى انفراد الدول الأوربية المتقدمة بترتيباتها التكاملية في شكل سوق مشتركة ومنطقة تجارة حرة (إفتا) و لجوء أستراليا و نيوزيلاندا إلى إنشاء تجمعها الثنائي، بينما اقتصرت الولايات المتحدة و اليابان على عضوية منظمة التعاون و التنمية (OECD)، إلى توجه الدول النامية إلى تشكيل تجمعاتها التكاملية، منتهجة تجارب الدول المتقدمة في الطابع الإقليمي، و بخاصة لما يسهم به التقارب الجغرافي من تخفيف عبء تكاليف النقل و الإتصالات التي ظلت مرتفعة نظرا إلى بنيتها الأساسية موجهة أساسا لخدمة الإلتحاق بالدول المتقدمة وتسهيل تبادل الخامات مقابل المصنوعات معها.

غير أن أزمات المديونية التي حاقت بالدول النامية في ثمانينات القرن الماضي، وما تلاها من تغيرات في البيئة الدولية، ومن اشتداد ساعد المؤسسات الدولية بسبب تلك الأحداث، و بانضمام مؤسسة التجارة العالمية إليها، أدت إلى ظهور الإقليمية الجديدة خلال التسعينات، في شكل مناطق تجارة حرة تلحق دولا نامية بأخرى متقدمة تعمل كقاطرة تنقلها إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي. و تقترن هذه المناطق بتسهيل انتقال الإستثمار الخارجي

المباشر بقيادة الشركات الكبرى للدول الصناعية، و بمعنويات تساعد على إعادة هيكلة الإقتصادات النامية لتصبح فناءا خلفيا أكثر كفاءة للنشاط الإقتصادي للدول الصناعية، بدعوى مساعدة الدول النامية على مواصلة الإصلاح الإقتصادي الذي راجت الدعوة إليه مؤخرا.[28] و يدل هذا على أن مجرد تحرير التجارة لا يكفي لانسياب الكفاءة من الدول الأكثر كفاءة، بل لابد من مساندته بتطوير مناسب للهيكل الإقتصادي. من جهة أخرى فقد أخذت بعض التجمعات النامية بقاعدة تقارب الأداء الإقتصادي التي جعلتها الجماعة الأوربية أساسا لإقامة اتحادها الإقتصادي و النقدي، الأمر الذي يشير إلى أن تعثر جهودها الرامية إلى تحرير التجارة يعود إلى التباين في الأداء الإقتصادي.[29]

المطلب الثالث: تعدد العضوية في التجمعات التكاملية.

تعمد بعض الدول إلى الدخول في أكثر من تجمع تكاملي، بعضها ثنائي و البعض الآخر متعدد الأطراف، و يطلق على هذا الأسلوب " الإقليمية الجمعية"(Additive Regionalism)، وهو ما قد يثير التباسا إذا تجاوزت بعض هذه التجمعات إقامة مناطق تجارة حرة، نظرا إلى احتمالات تضارب السياسات التجارية، و بخاصة الرسوم الخارجية في الإتحادات الجمركية.

و إذا كانت الدول تأمل من التعددية في جذب المزيد من الإستثمارات، فإن التضارب قد يثير شكوك المستثمرين، فدخول بعض الدول العربية، الإفريقية، في الإتحاد الإفريقي وتجمعاته كالكوميسا بجانب العضوية في التكامل العربي و في شراكات خارجية، أوربية أو أمريكية أو تجمعات أخرى كالمركوسور، يثير تضاربا في هيكل التعريفة الجمركية إذا أقرت التعريفة الإفريقية في وقت يتجه فيه التجمع العربي إلى إقامة إتحاد جمركي عربي.

وقد تسعى بعض الدول أعضاء تجمع تكاملي إلى بناء تجمعها الجزء إقليمي، كالتجمعين الخليجي و المغاربي، من دون ارتباط بتصور عربي عام، لرفض معظم

[28] World bank, Trade Blocks. A world bank Policy research report (new york :Oxford University Press,2000.)
[29] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

أعضائها الإنضمام لمجلس الوحدة العربية، وإن كانوا قد انضموا إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

المطلب الرابع: حدود تحرير التبادل التجاري و درجة الإنفتاح على العالم.

لا يعني تركيز النظرية على الموقف من الرسوم الجمركية أن إزالتها يكفي لتحقيق التكامل، نظرا إلى أن ما تفرضه الدول من عوائق إدارية و كمية، كفرض حصص أو سقوف معينة للصادرات أو الواردات، قد يكون أشد تأثيرا، فضلا عن كونه يحتوي على قدر كبير من التعسف الذي لا يمكن تقدير آثاره، و خاصة إذا استخدم لإعاقة عوامل إقتصادية تمثل اعتبارات كفاءة اقتصادية و يعبر عنها عادة بقوى السوق، و لذلك تضمنت اتفاقيات مراكش لنتائج جولة الأورغواي للغات ضرورة ترجمة هذه القيود إلى ما يعادلها من الرسوم الجمركية حتى تتضح آثارها و تدخل في عملية التحرير من الرسوم، و تشمل تلك العوائق ما تتعرض له حركة التجارة البينية العربية من عقبات في النقط الحدودية وخاصة السلع سريعة التلف، وهو ما اهتمت به المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤخرا.[30]

ومن ناحية أخرى، فإن من المفيد تجاوز تحرير التبادل إلى الإتفاق على تعريفة خارجية مشتركة، وهو ما يساعد على التخلص من الإجراءات الحدودية التي تقترن بعملية التأكد من استيفاء شروط المنشأ، و إن كان يحد من قدرة الأعضاء على استخدام السياسة التجارية لأهداف وطنية.

وتعاني التجارة في الخدمات من العديد من العقبات التي تحد من سيادة المنافسة،[31] الأمر الذي يرفع من تكاليف المعاملات و ينعكس سلبا على التنمية. و يدعو البنك الدولي إلى تحرير التجارة في الخدمات،[32] و بخاصة بعد أن أفردت له اتفاقيات مراكش اتفاقية

[30] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص 97.

[31] Mourice Schiff and L .Allan Winters , Regional Integration and Devlopment (Washington,DC : world bank : Oxford University Press,2003)p159 .

[32] World Bank,Trade Blocks. A World Bank Policy Research Report, P131.

خاصة (جاتس)، و يجد بعض الكتاب أن عملية تحرير التجارة السلعية غير واعدة في الوطن العربي، و لذلك يدعون إلى إتباع استراتيجية تكاملية تقوم على تحرير الخدمات.[33]

أما فيما يتعلق بدرجة الإنفتاح على العالم الخارجي، فتشير النظرية التقليدية إلى أنه كلما قلت درجة الحماية إزاء العالم الخارجي قلت احتمالات تحويل التجارة، و بالتالي اعتبر التكامل مقبولا. وكما سبق و أن ذكرنا فإنه كلما انخفضت درجة الكفاءة مالت الرسوم إلى الإرتفاع، ومن ثم فإن الإنفتاح على الخارج هو بداية دليل على تحسن الكفاءة و ليس أداة مباشرة لتحسينها، و عليه وجب العمل على اتخاذ اللازم لتحسين الكفاءة بدلا من التستر وراء الحماية العالية. وقد اعتمدت الدول النامية لمواجهة ما تعانيه من تخصص في المواد الأولية والإعتماد على الدول المتقدمة لتلبية احتياجاتها من السلع الصناعية، على التمييز بين ثلاث استراتيجيات وهي:

أ- التوجه نحو الداخل بالإنسحاب، ولو لأجل محدود، من الإندماج في الإقتصاد العالمي، وإتباع منهج الإحلال محل الواردات لتوفير النقد الأجنبي اللازم للتنمية وإنتاج سلع صناعية كمحاولة لتعديل هياكلها الإنتاجية، و تعتمد في ذلك على رفع الرسوم الجمركية وتطبيق قيود كمية.

ب- استراتيجية التوجه إلى الخارج بالمشاركة في التجارة الدولية عن طريق تخصيص الموارد من دون تشويه الأسعار أو إتخاذ إجراءات تعسفية لتوجيه الإنتاج إلى السوق المحلية بدلا من الأسواق الخارجية، وهذا عملا بما تقتضي المزايا النسبية مع تصويب الأسعار.

ت- تشجيع الصادرات عن طريق إعانات التصدير ورفع كفاءة القوى العاملة واستخدام تكنولوجيات أكثر تقدما، و إعفاءات ضريبية مؤقتة لتوليد مزيد من الصادرات، وخاصة في الصناعات كثيفة العمل.

[33] Ahmed Galal and Bernard Hoekman ;eds ;Arab Economic Integration : between Hope and Reality (Cairo : Egyptian Center for Economic Studies, Washington,DC, Brookings Institution Press,2003)p127.

خاتمة الفصل التمهيدي:

من خلال ما تم التطرق له، يتبين أن الأدبيات اهتمت بتقييم التحرير الإقليمي للتجارة من منظور التحرير المتعدد الأطراف على المستوى العالمي بدعوى أنه البديل الأفضل بالنسبة إلى حسن تخصيص الموارد و توفير متطلبات الرفاهية.

وقد وجدنا عند مراجعة تطور نظريات التجارة الدولية أنها لم تتوقف عند القاعدة التي أرساها ريكاردو و التي تقوم على تفاوت المزايا النسبية، أو نظرية هيكشر-أولين التي تهتم بتفاوت الهبات من عناصر الإنتاج، بل استجابت للواقع العملي الذي أوضح أن العبرة هي بالمزايا التنافسية التي سعت إلى اكتسابها أنشطة تعمل على تميز منتجاتها، لتكتسب القدرة على تقسيم الأسواق في ظل منافسة احتكارية وتناقص في التكاليف، و الإهتمام بالبحث و التطوير.

ولهذا الأمر مغزاه بالنسبة إلى دعاوى التكامل العربي المستندة إلى تباين هبات عناصر الإنتاج بين الدول العربية و التي تروج لما يمكن تسميته " تكامل الموارد" و تنتقد

قيام دول عربية باستيراد بعض المنتجات من الخارج مقابل وجود قدرات تصديرية فيها لدى دول أخرى.

وقد بنيت نظرية كروجمان على التجربة التكاملية الأوربية التي شهدت تبادلا لمنتجات الصناعات نفسها بسبب تمايزها.

وقد اتجه بعض الإقتصاديين إلى تفضيل التحرير المنفرد إزاء الإقتصاد العالمي، إلا أن ذلك يقوم على تحليل لا يستوعب جميع الآثار المباشرة و غير المباشرة على الدولة التي تقوم بالتحرير و ليس على قيام الأطراف الأخرى بالتحرير أمامها، وقد انتقل هذا الأسلوب إلى المنهج الذي أرساه فاينر في دراسته للإتحاد الجمركي، و جرى تطويره على نحو محدود في الأدبيات التي تلته.

الفصل الأول: تحليل إمكانيات التكامل الإقتصادي العربي.

تمهيد:

إنّ قضيّة التّكامل والتّعاون الاقتصادي العربي من أهمّ القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، والذي يجب أن ينتبه العرب له لمواجهة التّحدّيات الدّوليّة من تغيّرات في النّظام العالمي، الهيمنة الأمريكيّة السّياسيّة والاقتصاديّة على العالم، العولمة، الشّراكة الأوروبيّة المتوسّطيّة، والمشاريع الهادفة إلى طمس الهويّة العربيّة.

كنتيجة وجدنا بأنّه من الضّروري التّطرّق إلى التّكامل الاقتصادي العربي، واقعه، التّحدّيات التي تواجهه، أسسه ومعوقاته، وأيضاً الجهود المبذولة لتحقيقه.

المبحث الأول: مقومات التكامل الإقتصادي العربي.

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة . وفي الظروف الراهنة فإن الانطلاق من اعتبار الوطن العربي ككل إطارا عاما لتحرك المقومات وفعلها هو ضروري عند التركيز على قضية التكامل، وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أو في مجموعات إقليمية، وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكلية الاقتصاد العربي وذلك إذا تكيف الإطار السياسي والإداري بالشكل الملائم ليفعّل حركة النتاج بين الدول العربية ، أي داخل الوطن العربي كوحدة اقتصادية، وأن التعامل مع الوطن العربي كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والآمال والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية. وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزا لعملية التكامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية :

المطلب الأول: تعدد و تنوع الموارد الطبيعية.

حيث يملك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أم الصناعي. فالوطن العربي يمتد على مساحة كبيرة جدا تبلغ حوالي 14,2 مليون كم^2 (1.4 مليار هكتار)[1] وفي إطار هذه المساحة الكبيرة تتنوع المناخات والتضاريس وأنواع التربة وتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليارم^3 يستغل منها حاليا 175.م^3 فقط. ونتيجة ذلك تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية

[1] المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2011.

ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة . والوطن العربي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن أن يحقق تكاملا اقتصاديا يشكل عاملا مساعدا لت>وفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة، أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة.[2]

المطلب الثاني: حجم السوق العربية.

تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه الجيواستراتيجي والجيوسياسي والتعداد الكبير للسكان الذي وصل إلى حوالي 355 مليون نسمة حسب التقرير العربي الموحد لسنة 2011. وإن السوق العربية توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة، ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار العربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي وقد شهدت الصادرات والواردات البينية بين الدول العربية وبين الدول العربية ودول العالم ارتفاعا كبيرا خلال العقد النفطي أي بين عامي 1973-1982 وبلغ ذروته عام 1981 بحوالي379,7 مليار دولار. ويعكس حجم التجارة الخارجية إلى بعيد حركة الصادرات النفطية وما يؤدي إليه بالنسبة لحركة الواردات، وفي عام 1980 بلغت الصادرات النفطية ذروتها بحوالي 217,6 مليار دولار ونسبة الصادرات إلى اليابان وأوربا بلغت 63% عام 1985 و66% عام 1985 للواردات بين الدول نفسها . وجدير بالذكر أن نصيب التجارة

[2] د.أحمد محمد فراج قاسم: مقومات و معوقات التكامل الإقتصادي العربي و مقترحات إحيائه، مركز الخليج للأبحاث، العدد 87 ديسمبر 2011.

البينية العربية متواضع جدا بالمقارنة مع التجارة العربية مع الخارج، حيث تبلغ 8,6% من جملة الصادرات و4,3 % من جملة الواردات لعام 2010. [3]

إن سعة السوق العربية تشكل مجالا رحبا للتكامل العربي الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية ويؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها إلى مدى بعيد ثم إنماء استراتيجية ترتكز على التعاون والتكامل . ولا بد من الإشارة إلى أن درجة اندماج الاقتصاد العربي في اقتصاد الدول المتقدمة لا تقاس فقط بمقياس كثافة التبادل التجاري معه، وإنما كذلك بمعيار كثافة الاعتماد التفاني عليه والتعامل الواسع مع مؤسساته المالية والاعتماد المفرط عليها بالرغم من الوفرة النسبية في الموارد المالية العربية، والاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاد الغربي في مجالات الاتصال والإعلام ، ويلاحظ أن قدراً كبيراً من الواردات هي من النوع الاستهلاكي التي يمكن الاستغناء عنها في سبيل توفير المزيد من الموارد المدخرة للاستثمار المنتج .وكذلك أن قدرا كبيرا من الواردات الاستهلاكية الضرورية يمكن إنتاجه في المنطقة لو تم تبني سياسة التعاون والتكامل أما واردات الأسلحة والنظم الدفاعية فتشكل قضية تستحق الوقوف عندها وذلك للأسباب التالية:

. انتهاج سياسة مشتركة لضمان الأمن القومي مما يسهم في خفض الحاجة إلى هذه الواردات.

- إن سياسة إنتاجية مشتركة تسهم في تحقيق قدر ملموس من توسيع دائرة الإنتاج المحلي .

[3] التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2011.

- إن إعادة النظر في تقييم الحاجة الدفاعية ستؤدي إلى خفض الموازنات الدفاعية، خاصة وان قسما كبيرا من ترسانات الأسلحة الضخمة المتوافرة حاليا غير موجهة لمعارك تحرير الأرض العربية وحماية أمنها القومي من التهديد الخارجي، كما أثبتت التجارب الكثيرة خلال السنوات الماضية .[4]

المطلب الثالث: توفر الكوادر.

يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أو الإداري، ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية.

ففي الوطن العربي الآن مئات من الجامعات وحوالي 337 مركز بحث علمي وتتنوع الآن حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة، الإعدادية والثانوية والجامعية. وفي العديد من الدول العربية كوادر اقتصادية مدربة بالإضافة إلى توافر البنى والوسائل المساعدة لعملية التكامل تنظم الاتصالات المختلفة من شبكات الهاتف ووسائل الاتصال المتطورة ووسائط النقل المختلفة ، البرية والبحرية والجوية .

وفي الوطن العربي مؤسسات بحثية متعددة مهتمة بالتكامل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي.

[4] أنظر د.أحمد محمد فراج قاسم: مرجع سابق، العدد 87 ديسمبر 2011.

المبحث الثاني: معوقات التكامل الإقتصادي العربي.

يمر التكامل الاقتصادي العربي اليوم في مرحلة صعبة وحرجة بالرغم من وضوح فوائده ومزاياه التي يمكن أن يحققها لجميع الدول العربية . فمن خلال التعاون والتكامل الاقتصادي يمكن توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التعلم والتخصص وتوسيعها والاستفادة القصوى من الإمكانات والقدرات المتاحة والموجودة وتسهيل عملية اكتشاف القدرات الدفينة واستغلالها، والاستفادة القصوى من مزايا الكلفة النسبية ، والإسهام الكبير في ترشيد الموارد وتحسين الموقع في إطار تقسيم العمل الدولي ، وزيادة قوة الوطن العربي وفاعليته في إطار التكتلات القائمة .كما وأن قيام التكامل يتيح للوطن العربي إمكانية القيام بمشروعات كبيرة عالية الكلفة ليس من السهل على أي بلد أن يقوم بها منفرداً ، ويمكن أن يعيد الهيكلة الإنتاجية والتخصص الأمثل في الوطن العربي ، ويحقق وفراً في الكلفة الإنتاجية وزيادة مهمة في القيمة المضافة ، والإستفادة من الوفورات الخارجية والمالية ، وتضييق ظاهرة المديونية ، وتقليص حجم الفوائد المترتبة عليها. ونتيجة ذلك فإنه من الغرابة بمكان في ضوء المنافع البارزة ألا تتعمق مسيرة التكامل العربي في مرحلة تسودها التكتلات الاقتصادية الكبيرة وظاهرة تدويل الحياة برمتها وخاصة الحياة الاقتصادية ، وازدياد التعاون بين المجموعات الاقتصادية الكبرى رغم خلافاتها الاقتصادية والسياسية .وتوجد في الوطن العربي العديد من العوائق التي تقف عثرة في وجه التعاون والتكامل الاقتصادي ، وتتراوح الأسباب بين سياسية خارجية وداخلية ، وأيديولوجية واقتصادية واجتماعية هيكلية وتنظيمية وإدارية وإعلامية ومؤسسية وحتى نفسية وتجدر الإشارة أيضاً إلى وجود بعض الطموحات الكبيرة التي تبتعد في بعض مظاهرها عن الواقع ، ولا يمكن هنا أن نستعرض بشكل تفصيلي

لجميع هذه المعوقات ، لذا سنقتصر على بعض العوامل والأسباب التي تمثل عوائق جوهرية في طريق التكامل:

المطلب الأول: التناقضات الهيكلية والتنموية.

تكمن أزمة التكامل أساساً في البنية الجوهرية للاقتصاد العربي المتفاوت في توزيع القوى والعناصر الإنتاجية والتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية ، متمثلة بالتخلف والتبعية والتجزئة وكان ذلك نتيجة تقسيم عمل دولي غير متكافئ وعلاقات اقتصادية دولية غير متكافئة فرضت على الوطن العربي في ظل السيطرة الاستعمارية مع سريان قانون النمو والتطور المتفاوت . وكانت حصيلة هذه العوامل تفاوتاً كبيراً في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وفي توزيع الموارد والثروات بين أقطاره ، وتفاوتاً في درجات نموها ومستواها . وقد أدى هذا التفاوت إلى ارتباط الاقتصاد العربي عفوياً بالسوق العالمية ، واتخاذ كل بلد عربي مساراً معزولاً في العلاقات الدولية يكرس التجزئة بدلاً من أن تكون قاعدة التكامل الاقتصادي على أرضية التخطيط الاقتصادي والسياسي القومي وترسيخ عوامل التنمية المشتركة.

المطلب الثاني: تعدد الأنماط التنموية.

مارست معظم الدول العربية منذ مرحلة الاستقلال السياسي نمطاً تنموياً قطرياً غاب عنه البعد القومي نتيجة الإنشغال بالقضايا الوطنية الداخلية ، مما أسهم في تعميق التبعية واستمرار التجزئة . ولكن بالرغم من وجود تطلعات للتكامل الاقتصادي والسياسي وإقرارها رسمياً عبر أطر ومؤسسات رسمية إلا أن صلة التجزئة العربية تبدو أكثر بكثير من سواها.

إن مظاهر التبعية والتخلف ، واستمرار التجزئة التي تشكل عامل تقييد للقدرات والإمكانات القائمة تؤكد حقيقة هامة وهي أن القضية الأساسية التي تواجه الأمة العربية هي قضية التنمية ، وبالتالي فإن الطريق الطبيعي للعلاج هو اختيار قضية التخطيط الإنمائي والتكامل الإنتاجي ، بما يسهم في تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنويعها وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة ، إلا أن ظروف التجزئة وغياب مظاهر التعاون والتنسيق والتكامل جعل الدول العربية تخوض تجربة عكسية ، فقد اختارت مدخل الحرية الاقتصادية على الصعيد الوطني لا التخطيط الشامل على المستوى القومي . وبالإضافة إلى ذلك فمن المعروف أن التجارة الخارجية هي انعكاس للتركيب القطاعي الهيكلي للإنتاج ، وأنها قد تخلق معوقات التصنيع ، ولكنها لا تحقق بالضرورة التنمية الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد . وكان يجب البدء بتفاعل وتكامل العوامل الإنتاجية والتبادلية في إطار تخطيط علمي شامل على المستوى القومي بدلاً من النقل العشوائي لتجارب المجتمعات الصناعية المتقدمة وزرعها في بيئة غريبة عنها . إن الطموح الوطني ليحقق تنمية سريعة في العديد من الدول العربية في فترة الطفرة النفطية أدى إلى تعميق التبعية في ميادين الاستثمار والتجارة والصناعة ، كما أدى إلى

اتساع دور الشركات المتعددة الجنسيات في تنفيذ مشروعات التنمية بل وإدارتها وصيانتها .وهذا النمط التصنيعي الجديد أدى إلى زيادة الارتباط بالدول المتقدمة ، كما أسهم اعتماد هذه الصناعات على السوق العالمية لاستيعاب فائض منتجاتها إلى توثيق الارتباط بهذه السوق العالمية عن طريق القنوات التجارية الدولية .وعلى الرغم من تنامي العلاقات الاقتصادية العربية-العربية في حجمها المطلق إلا أن هذه العلاقات ضئيلة نسبياً ، فهي ما زالت أفقية وهامشية بتطبيقها من حيث الحجم والمكونات بالنسبة إلى العلاقات العربية مع العالم الخارجي . فلقد كان نصيب الصادرات إلى الأقطار العربية (8,6%) من نسبة الصادرات العربية لعام 2010 من حين لم تتجاوز نسبة الواردات العربية (4,3%) من مجموع كل استيرادها للعام نفسه . ويزيد من خطورة هذا الوضع أن السلع العربية المتبادلة قابلة للاستبدال وسهلة المنافسة كما أنها ليست سلعاً استراتيجية . وفي الوقت الذي تعكس فيه أرقام التبادل التجاري تزايد الارتباط المحكم بالسوق العالمية ، فإن السوق العربية نفسها تتعرض لعملية التفكك الداخلي . أما التكامل على مستوى رؤوس الأموال فينعكس في الظاهرة الاستثنائية التي يشهدها الوطن العربي والمتمثلة بالنقل المعاكس لرأس المال . وهي سمة ضعف تنفرد بها الاقتصاديات العربية حالياً ، أفلحت الدول الصناعية الكبيرة في جذب الأموال العربية المتراكمة ضمن حركة النظام النقدي الدولي ، وعبر شبكة مؤسساتها المالية والمصرفية ، وشكل ذلك عاملاً داعماً لاقتصادياتها وزيادة قدرتها . ونتج عن ازدياد حجم التراكم المالي العربي في الخارج مصلحة حقيقة لبعض الدول العربية في الحفاظ على استقرار تلك الأسواق وعملاتها الرئيسية رغم تعرض الكثير من مدخراته للتآكل في جسمها في ظل التضخم والفوضى النقدية وتعرضها للارتهان بحكم القيود المفروضة على حركتها واحتمالات تجميدها

.وتبدو المفارقة الكبيرة بين حجم الديون العربية التي تبلغ (172,9) مليار دولار أمريكي حسب التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011 وحجم الأموال العربية في الخارج لتصل إلى حوالي ألف مليار دولار .[5]

المطلب الثالث: غياب الإرادة السياسية.

إن لغياب الوعي والإرادة السياسية المتينة والداعمة لعملية التكامل دوراً بارزاً في تعميق أزمته . وكان الحرج السياسي لا الإقناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقات والمشروعات العربية . وكثيراً ما كان التأخر في التطبيق الجدي لبعض الاتفاقات والمشاريع مدعاة لحصول متغيرات جديدة أو تقل معها صلاحية هذه المشاريع والاتفاقيات، ثم تبدأ جولة جديدة لمدخل جديد دون انتظار نضوج التجربة الأولى ، ولا تلبث التجربة الثانية أن تعاني الإهمال نفسه الذي لاقته التجربة الأسبق. إن عدم الجدية في التطبيق والمتابعة أدت إلى غلبة النظرة الآنية على النظرة الطويلة المدى ، وطغيان المصلحة الآنية على المصالح الطويلة المدى ، وغياب هيئة مركزية تقوم بعملية التنسيق الشمولي للعمل المشترك . وضعف التنسيق بين الدول العربية ، وقد استطاعت الفئات والجهات الداخلية والخارجية استخدام هذه العوامل بمهارة لمواجهة قضية التعاون والتكامل بشكل عام والاقتصادي منها بشكل خاص ، فعزفت على وتر السيادة الوطنية، وتفاوت الأنظمة السياسية والاقتصادية وتباينها وإثارة المخاوف الوهمية بشأن التناقض بين التبعية الداخلية والقومية . وانعكس ضعف الإرادة السياسية التكاملية في مظاهر مختلفة أفرغ المؤسسات والمنظمات والاتفاقات من مضمونها ومحتواها

[5] أنظر أحمد محمد فراج قاسم: مرجع سابق، العدد 87 ديسمبر 2011.

وجوهرها والاكتفاء باستمرار وجودها شكليا . وأسهم في ذلك عدم تبلور وعي شعبي ضاغط يفرض على أصحاب القرار السياسي إرادة الالتزام به.

المبحث الثالث: الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي.

لقد مر التكامل الاقتصادي العربي بالعديد من التجارب التي حاولت تحقيق بدءا من التجارب على المستوى الثنائي للدول وانتهاء بالتجارب على المستوى القومي. وقد لوحظ بأن جميع المحاولات على المستوى الثنائي الدولي قد باءت بالفشل ، بدأ من الاتحاد الجمركي بين سورية ولبنان (1943-1950) ومرورا بالوحدة الاقتصادية في ظل الجمهورية العربية المتـــحدة (1958-1961) وتجربة التكـــــامل المصري – السوداني والتعاون الاقتصادي في المغرب العربي . والسبب الرئيسي في فشل هذه المحاولات هو الأحداث والإدارات السياسية التي تعارضت مع المصالح الاقتصادية مما أدى إلى انهيارها . وبما أن التجارب على المستوى الثنائي قد فشلت لذلك سنكتفي في هذا البحث باستعراض المحاولات على المستوى القومي.

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي لسنة 1981.

إن إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 وضع الإطار التنظيمي المشترك من أجل التحرك نحو التعاون الإقليمي **لأقطار المجلس الست** (السعودية ،قطر ،سلطنة عمان ،البحرين ،الكويت ،الإمارات)، وتعتبر الإتفاقية الإقتصادية الموحدة الموقعة من قبل وزراء المال و الإقتصاد في جويلية 1981 محور التعاون الإقتصادي الذي يعتبر العمود الفقري للعمل المستقبلي المؤدي إلى وحدة المنطقة.[6]

[6] أنظر: سيد نميري و السعيد فتح الله: جدوى التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء إتحاد جمركي و النظرية الحديثة للتكامل، المنارة،المجلد 8، العدد 01، 2000 ص 161.

أصبحت هذه التجربة دافعا آخر ليبحث قادة مجلس التعاون الخليجي عن صيغة تستوعب طموحاتهم و تجسد آمال و تطلعات شعوبهم وقد عمقت تلك التجربة الوحدوية الناجحة من رغبة قادة دول المجلس في تحقيق تكامل مستقبلا على مختلف المسارات لاسيما أن الواقع التاريخي و الإمتداد الجغرافي الطبيعي و السمات الإجتماعية و الثقافية المشتركة و الطبيعة الإقتصادية و التجارية الإستثمارية المكملة لبعضها البعض و الأبعاد السياسية و الأمنية المعززة لهذا التوجه تجسد عوامل أساسية مشتركة في قيام التعاون ثم التكامل على مختلف الأصعدة و المسارات.

1- **عوامل قيام مجلس التعاون الخليجي:** هناك عدة عوامل لعبت دورا بارزا ومهما في التسريع من العمل الإقتصادي المشترك نذكر من بينها:

- **العامل البشري:** تتسم دول الخليج بندرة في الموارد البشرية عامة حيث قدر عدد سكانها في سنة 2008 حولي 40 مليون نسمة وهو أصغر تجمع عربي من حيث عدد السكان و الجدول الموالي يوضح عدد سكان الدول الست للمجلس:

جدول رقم 01: عدد سكان مجلس التعاون الخليجي في عام 2008

ألف نسمة

الدول	عدد السكان	النسبة من الإجمالي
الإمارات	5850	%14
البحرين	1123	%3
السعودية	24807	%62
عمان	2867	%8
قطر	1448	%4
الكويت	3442	%9
المجموع	39537	%100

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2009.

حيث تحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث العدد حيث تجاوزت بذلك 24 مليون نسمة في حين تعتبر البحرين و قطر أصغر دول المجلس من حيث عدد السكان الذي لم يتجاوز 2 مليون نسمة.

- **العامل الطبيعي:** تقدر مساحة دول المجلس بـ 2,475,236 كلم^2 و تعتبر السعودية أكبر دول المجلس من حيث المساحة أيضا بجغرافية تقدر بـ 2,149,690 كلم^2 فيما تعتبر البحرين أصغر دولة بمساحة تقدر ب 678 كلم^2 .
- **الناتج المحلي:** قدر الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة سنة 2008 حوالي 1054 مليار دولار وهو ما يمكن تقديره بـ 55% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الخام للوطن العربي و الجدول التالي يوضح قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس للفترة الممتدة من 2004 إلى 2008.

جدول رقم 02: **الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2004_ 2008)**

مليون دولار

الدول	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	104,180	138,331	168,384	196,643	250,517
البحرين	11,235	13,459	15,852	18,447	24,338
السعودية	250,339	315,337	356,155	383,871	468,800
عمان	24,674	30,905	36,804	41,639	59,945
قطر	31,734	42,463	56,770	71,041	102,303
الكويت	59,439	80,799	101,549	114,585	148,165
المجموع	**449,867**	**621,294**	**735,514**	**826,226**	**1054,068**

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009، ص 266.

نلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس يعرف تطورا مستمرا يعود هذا إلى أسباب عدة منها الإرتفاع غير المسبوق لأسعار النفط العالمية و التي تجاوزت عتبة 134 دولار للبرميل في سنة 2008 و أيضا إلى زيادة الإنتاج بالنسبة لنفس المادة، أما عن ناتج دول المجلس فرادى فتحتل السعودية المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 44 % من الإجمالي في حين تقدر نسبة البحرين من الناتج بحوالي 2,3 % و بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في دول المجلس فقد قدر بحوالي 26351.7 دولار حسب تقدير سنة 2008 وتتفاوت هذه القيمة من دولة لأخرى حسب إجمالي الناتج وعدد السكان.

2- أهداف اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الخليجي: لقد جاءت المادة الرابعة عن النظام الأساسي للمجلس لتنص على أهداف مجلس التعاون الأساسية و تتمثل فيما يلي[7]:

- تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
- تعميق وتوثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الإقتصادية و المالية، التجارية التعليمية، الإجتماعية و الصحية، الإعلامية، السياحية و الشؤون التشريعية و الإدارية؛
- دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص.

3- مسار إتفاقية مجلس التعاون الخليجي: إذا كانت منطقة التجارة الحرة و التي أنشأها المجلس في عام 1983 تمثل المرحلة الأولى من مستويات التكامل وفق نظرية الإندماج الإقتصادي فإن الإتحاد الجمركي الذي أقامه المجلس في جانفي 2003 يمثل المرحلة الثانية و السوق الخليجية المشتركة التي أعلن المجلس عن قيامها اعتبارا من جانفي 2007 المرحلة الثالثة و أخيرا فإن مجلس التعاون الخليجي أصبح بالفعل في نطاق المرحلة

[7] العمل الإقتصادي العربي المشترك، ورقة مقدمة للمنتدى الإقتصادي العربي في القمة الإقتصادية العربية، إدارة البحوث و الدراسات،2009، ص 13.

الرابعة من التكامل و الإندماج عندما اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة و العشرين التي عقدت في مسقط خلال ديسمبر 2008 اتفاقية الإتحاد النقدي.[8]

1-3: الإتحاد الجمركي و أثره على التبادل البيني:

تم في الأول من جانفي 2002 تطبيق قانون موحد للجمارك في جميع دول المجلس و في الأول من جانفي سنة 2003 حققت هذه الدول خطوة هامة بتطبيقها الإتحاد الجمركي، حيث تم الإتفاق على تعريفة جمركية موحدة قدرت ب 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الإتحاد، مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية، وتم أيضا إلغاء التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع الأجنبية فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة، والجدول الموالي يبين ويوضح تطور التجارة البينية في ظل قيام هذا الإتحاد.

جدول رقم 03: تطور إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (صادرات+ واردات)

السنة	1984	1986	1988	1990	1992	1996	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة (مليار دولار)	5,9	5,2	5,4	7,5	9,03	12,2	13,5	13,4	12,7	15,1	19,8

المصدر: مجلس التعاون الخليجي في عقده الثالث، www.library.gcc.sg.org.

يلاحظ من الجدول أن التبادل التجاري فيما بين دول المجلس قد ارتفع من 5,9 مليار دولار سنة 1984[9] إلى 15,1 مليار دولار سنة 2002، أي بزيادة تقدر ب 75%، أما بعد قيام الإتحاد الجمركي فقد ارتفع حجم التبادل البيني بمعدل سنوي تجاوز 20% وهو تغير بطيء بالنظر إلى طول المدة الزمنية (18 سنة) في انتظار ما ستسفر عنه السوق الخليجية المشتركة.

[8] مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث: التكامل و الوحدة، مركز المعلومات، مطبعة الأمانة العامة، الرياض،2009،ص 11.
[9] أنظر فايز ابراهيم الحبيب، تطور حجم ونمط واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في الفترة من 1968_1985، الإدارة العامة، العدد 60، 1988، ص ص 155-162.

2-3: السوق الخليجية المشتركة و أثرها على التبادل التجاري البيني:

أما عن السوق الخليجية المشتركة فقد حقق مجلس التعاون في قمة الدوحة التي عقدت خلال شصر ديسمبر 2007 انجازا هاما و تاريخيا عندما أعلن قادة دول المجلس انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من 01 جانفي 2008، حيث مثل القرار نقلة هامة نحو التكامل، إذ يعتبر القرار تتويجا لسلسة من القرارات الناجحة التي اتخذتها دول المجلس و التي استهدفت تحقيق المواطنة أي المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الإقتصادية وفي جميع الدول الأعضاء في المجلس.

3-3: انجازات أخرى لدول مجلس التعاون الخليجي:

فبالإضافة إلى ما حققته السوق من انجازات على الصعيد التكاملي هناك انجازات أخرى يمكن ايجازها فيما يلي:

- توحيد السياسات التجارية الخارجية بموجب قرار المجلس في دورته ال26 (أبو ظبي،ديسمبر 2005)؛
- تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك؛
- اتخاذ دول المجلس لتدابير حمائية لاقتصادها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية (الإغراق و الدعم و الزيادة في الواردات)؛
- انجاز مشروع الربط الكهربائي و الذي حققت من خلاله دول المجلس فوائد عديدة من بينها التغطية المتبادلة في حالة الطوارئ، تقليل تكلفة انتاج الطاقة الكهربائية؛
- إجراء أبحاث متخصصة في مجال تحلية المياه إذ يعتبر هذا الإنجاز خيارا استراتيجيا لتلبية الطلب على المياه؛
- تنويع قواعد الإقتصاديات العربية و توسعة دور القطاع الخاص في الدول الأعصاء وتقليل الإعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل الوطني فيها؛
- تأكيد دول المجلس على حماية البيئة و صحة الإنسان بطرح شركات البترول الوطنية لنوع من الزيوت الخالية من الرصاص في الأسواق المحلية لدول المجلس؛

- توظيف الموارد البشرية في تحسين قدرة الإنسان الخليجي على العطاء فانعكس هذا على ارتفاع مؤشر دليل التنمية البشرية حيث تراوحت مراتب دول مجلس التعاون الخليجي من المرتبة 40 إلى المرتبة 77 على مستوى العالم في التقرير المعد لذلك، حيث احتلت البحرين المرتبة الأولى بينما احتلت السعودية المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول المجلس أي بمرتبة 77 عالميا، حسب تقرير التنمية البشرية الدولي لعان 2004.

3-4: التحديات التي يواجهها هذا التكتل:

رغم ما حققته دول مجلس التعاون الخليجي من انجازات لم يسبق لأي تكتل عربي تحقيقه إلا أنها لا زالت تواجهها بعض المشاكل التي يمكن إيجازها في:

- الإعتماد على النفط كمصدر رئيسي من مصادر الدخل القومي و كعنصر أساسي في تحريك العملية الإقتصادية؛
- التشابه في اقتصاديات دول المجلس مما يجعل الفائدة من المشاريع المشتركة دون جدوى اقتصادية؛
- تزايد الصراع الدولي على منطقة الخليج التي تشكل المنبع الرئيسي لصادرات النفط في العالم؛
- مشكلة الأمن الغذائي إذ تعاني دول المجلس الخليجي من محدودية الموارد الزراعية وذلك لضيق المساحات المزروعة و الصالحة للزراعة و كذلك نذرة المياه و قلة الأمطار؛
- ضيق السوق المحلية وضيق مصارف التسويق(الأسواق) وذلك بسبب قلة السكان.

وكخلاصة يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي قطعت شوطا كبيرا في مسار تحقيق التكامل الإقتصادي بينها، وذلك خلال العقدين المنصرمين منذ أن أنشئ المجلس في مطلع الثمانينات حيث شمل هذا التطور جميع أوجه الحياة الإقتصادية.

المطلب الثاني: اتحاد المغرب العربي لسنة 1989.

ان تجربة المغرب العربي في التكامل الإقتصادي ليست جهوية محدودة وإنما هي خطوة على طريق واحد و بالتالي فهي جديرة بأن تؤخذ بعين الإعتبار في بحث الجوانب المختلفة للتكامل الإقتصادي العربي ،إذ نشأت فكرة المغرب العربي الواحد منذ عهد الإستعمار الفرنسي فكان لها أثرها في تطور حركة الاستقلال و مقاومة الاحتلال و لعل انعقاد لقاء طنجة في أفريل 1958 بين ممثلين عن حركات التحرير في المغرب الأقصى و الجزائر و تونس يبين بوضوح البعد السياسي لمفهوم المغرب العربي الواحد.

و بحلول العام 1990 قام المجلس الرئاسي المغربي (و هو أعلى كتلة في مؤسسات الإتحاد) بوضع التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية تتمحور أهدافها حول تحقيق الأمن الغذائي المغاربي و ترقية الموارد البشرية و الطبيعية و التعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع وضع سياسات مشتركة في كل الميادين[10]، و أوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداءا من سنة 1992 وفق المراحل الأربعة التالية [11]:

- إقامة منطقة تبادل حر في 1992
- إقامة إتحاد جمركي في 1995
- إنشاء سوق مشتركة مغربية في 2000
- إقامة إتحاد إقتصادي بعد التفوق في المستويات الأولى

كما ورد في المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي أنه ينتظر في المجال الإقتصادي تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في كل المجالات الصناعية و الزراعية و التجارية و تبني المشاريع موحدة و إنجاز برامج عامة و خاصة .

و من الإتفاقيات و المشاريع التي يتم التفاوض حولها نجد:

- مشروع التكامل الكهربائي؛
- توحيد المقاييس الصناعية بين المؤسسات المغاربية خاصة في مجال السلع الصناعية؛

[10] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الإقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص 69- 72.
[11] محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى، بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، 2008، ص 88.

- مشروع إنشاء الشركة المغاربية للشحن؛
- مشروع القطار المغاربي و قد تقرر إنشاء خط مغاربي للقطار السريع و لكنه سرعان ما توقف؛
- اتفاقية بين تونس و الجزائر لإستغلال حقل البورمة وذلك بخصوص إستغلال الغاز الجزائري عبر تونس؛
- مشروع إنجاز شركة مختلطة جزائرية - مغربية لاستغلال منجم غار جبيلات، و يعد هذا المشروع ذو أهمية كبرى لأنه سيؤدي إلى تكاثف الجهود لصناعة الحديد و الصلب؛
- اتفاق حكومي بين الجزائر و ليبيا عام 1987 نتج عنه خلق ثلاث شركات مختلطة في قطاع المحروقات هي الشركة الجزائرية الليبية لإستغلال و إنتاج البترول، والشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيميائية.

و منذ ذلك الوقت اقتنعت الدول المغاربية بأهمية التكامل الإقتصادي الذي يحقق مصالحها ممثلا في إزالة كل ما يعرقل حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال و ذلك بتبني جملة من الاتفاقيات و سلسلة من الإجراءات التي تلتزم كل منها باتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الإقتصادية و قد عقدت اجتماعات أخرى عديدة استهدفت تحديد إطار للتعاون من أجل عملية اندماج المنطقة اقتصاديا.

الأبعاد الستراتيجية و الإقتصادية لإتحاد أقطار المغرب العربي:

الموقع الإستراتيجي: يحتل المغرب العربي موقعا استراتيجيا هاما على الشاطئ الجنوبي الغربي من البحر المتوسط ويضم خمسة أقطار عربية متماسكة الأجزاء دون أن يفصل بينها فاصل طبيعي وهي: الجماهيرية الليبية العظمى، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، المملكة المغربية وموريتانيا.

تمتد بلدان الإتحاد المغاربي على مساحة شاسعة تقدر ب578,8 مليون هكتار، تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك البلدان، حيث تعتبر الجزائر أكبر دول الإتحاد من حيث المساحة الجغرافية قدرها 238,2 مليون هكتار، فيما تعتبر تونس أصغر دولة من ناحية المساحة.[12]

[12] محمد أحمد الطوير: الأبعاد الإستراتيجية و الإقتصادية لإتحاد أقطار المغرب العربي، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد 3، 1991.

وتختلف هذه الدول عن بعضها البعض في كثير من الجوانب و الأهداف مما يجعل من استقرارها مهددا على الدوام و من بين هذه الاختلافات مثلا عدم التشابه في النظم السياسية فهي تجمع بين الملكية و الجماهيرية و الجمهورية كما تختلف الحياة الديمقراطية بين الدكتاتورية و سلطة الشعب و ضف إلى ذلك الاختلاف في المذاهب الإقتصادية من اشتراكية ماركسية إلى رأسمالية ليبرالية و الإختلاف الديني و المذهبي و الطائفي من إسلام و مسيحية.

البيئة السكانية: حسب تقدير سنة 2008 وصل تعداد سكان المغرب العربي إلى حوالي 88 مليون نسمة تتصدر فيها كل من الجزائر و المغرب المراتب الأولى ب 35 و 32 مليون نسمة على التوالي[13] مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة و يخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم، كما يوفر ذلك فرص العمل تعزز من القدرات التنافسية، و تنطوي منطقة المغرب العربي على شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل و الإنتاج فبتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي و التدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل فإن هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها في تنمية الإقتصاد.[14]

الإستقرار السياسي: إن إنضواء خمسة أقطار مغاربية تحت راية واحدة سوف يكفل أمن المنطقة العربية من حوض البحر المتوسط و يمنع أية إعتداءات خارجية تقوم ضده تقوم بها الدول المجاورة كما حدث في الماضي حيث أن أقطار المغرب العربي الكبير تجمع عددا من السكان يزيد كثيرا على مجموع سكان دول البحر المتوسط منفردة مثل اسبانيا و فرنسا و ايطاليا التي كانت كل واحدة من هذه الدول قد تغلبت على دولتين أو ثلاث من دول المغرب العربي في سنين خلت[15] و لكن و بالرغم من كل هذا لازالت التوترات تطبع علاقات الإتحاد المغاربي حيث أصبح من الصعوبة بمكان أن يجتمع القادة المغاربة رغم تجانس هذه الدول فبالنسبة للجزائر فإن قضية الصحراء الغربية التي لا تزال تخضع للاحتلال المغربي تعتبر قضية مبدأ و ليس الأمر يدخل في الفكر المؤامراتي الخارجي، و هذا لا يعني أن هناك أيادي

[13] التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009، ص 272.
[14] محمد الشكري، تجربة التكامل الإقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الإقتصادية، الدوحة، 7_8 نوفمبر 2007، ص 11.
[15] محمد أحمد الطوير، مرجع سبق ذكره، ص 185.

خارجية تعبث بأي تقارب بين دول المغرب العربي و إلا ما سر عدم التوصل إلى حل في قضية الصحراء الغربية رغم الجهود الكبيرة الرامية إلى تحريرها؟[16]

الإزدهار الإقتصادي: تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الإقتصادية الهامة التي تشكل سمة مميزة تؤهلها لبناء تكتل قوي ومتين ومن بين هذ الموارد نجد:

- **الإمكانيات المعدنية و الطاقوية:** حيث تشمل على حجم احتياطي غاز يزيد عن 6108 مليار متر مكعب واحتياطي بترولي 56 مليار برميل حسب تقديرات سنة 2008 مع احتمالات شبه مؤكدة لاكتشاف احتياطات أخرى في كل من موريطانيا و الصحراء الغربية وليبيا و المغرب و الجزائر.[17]
- **الإمكانيات المالية و التجارية:** إن استغلال الموارد و الثروات الطبيعية المتاحة و تشغيل الطاقات البشرية في الأقطار المغاربية يتطلب توافر حد أدنى من الموارد المالية لتحقيق التوظيف الرشيد للموارد العاطلة، ومما لا شك فيه أن هناك تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى هذه الأقطار، فأغلبها تعاني من مشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عبئا على اقتصادياتها بالرغم من سعي بعض الدول كالجزائر مثلا للتخلص من عبئها حيث وصلت إلى 5,5 مليار دولار في 2008 بعدما كانت تفوق 23 مليار دولار في عام 2003، أما بالنسبة لتونس و المغرب و موريطانيا فهي على التوالي: 2,6 ، 17,3، 20,5 مليار دولار و أكثر من 6 ملايير دولار في ليبيا لتبلغ في مجموع دول الإتحاد حوالي 51 مليار دولار، وهي أرقام تعكس وضعية مالية خطيرة على كافة التوازنات الإقتصادية و المالية وكذا الأوضاع الإجتماعية.

والجدول التالي يظهر بعض المؤشرات المالية و التجارية في بلدان المغرب العربي:

[16] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 86.
[17] التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009 ص 320.

جدول رقم 04: المؤشرات المالية و التجارية لبلدان المغرب العربي للعام 2008

مليار دولار

المؤشرات / الدول	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	رصيد ميزان المدفوعات	احتياطات رسمية	مديونية خارجية
الجزائر	170	78.1	37	37	143	5.5
المغرب	85	19.9	41	-1.4	92	17
تونس	40	19.2	24	1.6	9	20
ليبيا	76	60.2	26	3.3	92	6
موريتانيا	3 ,6	1.6	1.8	-0.1	0.2	2
المجموع	374.6	179.2	129.8	70 .1	268.2	50.5

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لبيانات التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009.

إذا تفحصنا الإمكانيات المالية فإننا نجدها تكفي لتغطية نسبة هامة من الإستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الأقطار المغاربية إذا ما توافرت العوامل الموضوعية لإعادة توظيفها للحد من هجرتها إلى الدول الغربية.

أما بخصوص الناتج المحلي الإجمالي فقد استطاعت دول الإتحاد مجتمعة أن تحصل على ما قيمته 374,6 مليار دولار بأسعار السوق المحلية وهو ما يعادل حوالي 20% من إجمالي الناتج المحلي الخام للوطن العربي، أما عن ناتج كل دولة على حدى فتتصدر الجزائر المجموعة بناتج إجمالي يفوق 170 مليار دولار في حين لا يتعدى نصيب موريتانيا 4 مليار دولار فيما يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للإتحاد المغاربي إلى 4250 دولار و يعود هذا الضعف بالمقارنة مع التجمع الخليجي إلى كبر حجم عدد السكان.

التحديات التي يواجهها هذا التكتل:

رغم المحاولات الحثيثة لإعادة إنعاش هياكل الإتحاد خاصة في السنوات ما بين 1999 و 2008 إلا أن الجهود لم تعطي ثمارا وذلك بسبب العوائق التي حالت دون انجاز

وتنفيذ هذا المشروع أو أنه لا يزال يسير بخطى بطيئة لم يحقق من خلالها النتائج المرجوة نظرا للعوائق التالية:

- **التعارض في الأنظمة الإقتصادية**: يترتب عليه اختلاف في السياسات و التوجهات الإقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الإقتصادية ولقد كان استيراد الأنظمة و المناهج الوضعية من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار الإتحاد المغاربي، فأضحى من الضروري اتخاذ خطوات جادة لتوحيد المنهج الإقتصادي انطلاقا من بلورة معالمه من عمق رصيدنا الفكري و معاناتنا في واقعنا.[18]
- **الخلافات السياسية و عدم الإستقرار السياسي:** فرغم مرور فترة زمنية طويلة على بداية إنشاء هذا التكتل إلا أن العامل السياسي لا يزال أقوى معرقل لمسيرة بناء اتحاد المغرب العربي، حيث أضحى من الصعوبة بمكان أن يجتمع القادة المغاربة رغم تجانس الدول نسبيا و القواسم المشتركة إلا أن الفشل لا يزال سيد الموقف.[19]
- **آثار النمو السكاني السريع:** فيما يتعلق بالنمو السريع في السكان نجد أنه يمثل تحديا كبيرا لأن معدل النمو السكاني يفوق حتى الآن معدل النمو الحقيقي في القطاعات الإنتاجية بالنسبة لدول المغرب العربي وهذا سيولد مشكل تفاقم معدلات البطالة.[20]
- **اختلاف حجم وقيمة المنافع المتوقعة من التكامل:** كلما كانت المنافع المتوقعة كبيرة و المصالح المحتمل حمايتها كثيرة، كلما زادت العقبات التي تعترض مسار التكامل المغاربي.

وهكذا كانت السمة المميزة للنشاط المغاربي على الصعيد العملي هي ضآلة النتائج المحققة ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عدم تطبيق أغلب اتفاقيات الإتحاد ولعل أبسط الأدلة على الضعف في تقدم الميزة التكاملية هو ضعف المبادلات التجارية بين دول احاد المغرب العربي وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

[18] العالية الشرع، أثر إتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير سنة 2010، المركز الجامعي بغرداية،ص 83.
[19] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الإقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 86.
[20] www.yemen-nic.org مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة، تاريخ الإطلاع 12.12,2011,

جدول رقم 05: حجم المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي للعام 2008.

	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	19,2	78,1	60,2	19,9	1,6	179,2
الصادرات البينية (مليار دولار)	1,5	1,4	0,72	0,31	0,0024	4,00
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات (%)	7	1,8	1,2	1,58	0,14	2,24

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لبيانات التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الصادرات البينية ضئيل جدا و لا يتعدى 3% وبقيمة تقدر 4 مليار دولار من إجمالي صادرات تفوق الـ 179 مليار دولار أما أعلى نسبة للصادرات البينية فهي التي حققتها تونس بما معدله 7%، كل هذه الأرقام تعكس عدم الجدية في السعي نحو التكامل.

خلاصة ما تقدم، مازال هذا التجمع الإقتصادي المغاربي يعاني من نفس المصير الذي تعرضت له كل محاولات التكامل الإقتصادي طيلة النصف الثاني من القرن العشرين و حتى السنوات الأولى من العقد الحادي و العشرين.

فالصراع القائم حاليا بين المغرب و الجزائر حول مستقبل الصحراء الغربية وموقفها من جبهة البوليساريو حول هذا المجلس إلى مجرد حبر على الورق، حيث توقفت اجتماعاته، و لم تفلح جهود الوساطة المغاربية (التي تقودها كل من تونس و ليبيا) في إنهاء هذا الصراع، و الجلوس على مائدة المفاوضات، ووضع جدول أعمال للقمة المغاربية لدفع جهود التكامل الإقتصادي المغاربي.

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بداية يمكن القول أن **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى**[21] جاءت استجابة للضغوطات و التحديات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية و التكتلات و الشراكات الإقليمية و العالمية المختلفة أكثر منها استجابة لمتطلبات التكامل الإقتصادي العربي، حيث كان لإنشاء منظمة التجارة العالمية 1995 ولانطلاقة الشراكة الأوروبية المتوسطية في نفس العام وقيام تكتلات اقتصادية أخرى دور هام في التعجيل بوضعها حيز التنفيذ، إلا أن منطقة التجارة الحرة العربية هذه تختلف عن كل برامج التعاون الإقتصادي السابقة باعتبارها تملك برنامجا تنفيذيا و برنامجا زمنيا واقعيا يحدد الواجبات والإلتزامات لكل دولة عضو، إضافة إلى لجان التنفيذ و المتابعة.

1- أهم ما جاء في هذه الاتفاقية:

من بين الأحكام الواردة في الاتفاقية نذكر ما يلي:

- ❖ العمل على استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1.
- ❖ تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف.
- ❖ عدم خضوع السلع العربية التي يتم تبادلها إلى أية قيود جمركية تحت أي مسمى كان.
- ❖ يشترط لاعتبار السلعة عربية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي فإن المنتجات العربية تخضع لقواعد تصنعها لجنة قواعد التي أنشأها المجلس الاقتصادي الاجتماعي.
- ❖ تبادل المعلومات والبيانات بشفافية والعمل على إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.
- ❖ تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كل القضايا المرتبطة بالاتفاقية.
- ❖ منح معاملة تفصيلية للدول العربية الأقل نمواً.

[21] إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قرار المجلس الإقتصادي و الإجتماعي رقم 1317/ د ع 59 بتاريخ 1997/02/19.

- ❖ التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- ❖ وضع آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات.

و يتم السير بخطوات جدية نحو تحيق السوق العربية الحرة الكبرى من خلال المناطق والاسواق الحرة الثنائية والجماعية بين الدول العربية أو من خلال تحرير التجارة بين الاقطار العربية والغاء الرسوم والقيود عبر اتفاقيات ثنائية.

2- التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و الإتحاد الجمركي العربي:

استكملت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[22] خلال عام 2010 القواعد الخاصة بالقيود غير الجمركية و آليات التعامل معها، و التي تعرف بأنها التدابير و الإجراءات التي قد تتخذها الدول العضو للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية نظرا لأهميتها في تسهيل التجارة البينية.

و لقد تم اعتماد التصنيفات الدولية للقيود غير الجمركية، و أبدت الدول الأعضاء في المنطقة التزامها بعدم تطبيق أي من تلك القيود ذات العلاقة بالتدابير أو الإجراءات شبه التعريفة كالرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل، والتزمت الدول الأعضاء بربط رسوم الخدمات عند الإستيراد بكلفتها الفعلية و التخلي عن الرسوم التصاعدية و الرسوم كنسبة من القيمة المستوردة مقابل خدمات الإستيراد مثل: إزالة اجراءات التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العربية، و أية رسوم مترتبة عليها.

بالإضافة، فقد التزمت الإدارات الجمركية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتطبيق الأحكام الواردة في اتفاقية التثمين الجمركي و تحديد السعر المرجعي و التقييم للأغراض الجمركية.[23]

[22] تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جميع الدول العربية باستثناء أربع دول عربية و هي: جيبوتي، الصومال و جزر القمر و موريتانيا.

[23] أنظر التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011 ص 161.

وفيما يتعلق بعضوية الدول الأقل نموا (السودان و اليمن) فقد استمرتا خلال عام 2010 في تطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 80% من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأ لتصل إلى التعريفة الجمركية الصفرية في عام 2012 و ذلك عوضا عن عام 2010، حيث أعيد جدولة الشرائح المتبقية مراعاة للظروف الإنمائية للدولتين، كما استمر إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل من قبل الدول الأعضاء.

و على صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار المنطقة، تم في عام 2010 صياغة اتفاقية التعاون الجمركي التي ستحدد مجالات التعاون الإداري و الفني بين الإدارات الجمركية العربية. كما تم وضع الأطر العامة لصياغة مبادرة عربية موحدة حول أمن و تسهيل التجارة و اعتماد محاورها المعنية بالأمن، و تسهيل التجارة و الإجراءات الجمركية و إدارة المخاطر و تبادل المعلومات، بالإضافة إلى وضع معايير المنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الإتحاد الجمركي، و الموضوعات الخاصة بالتعاون الجمركي في مجال البريد.

3- أداء التجارة العربية البينية في ظل المنطقة (1998-2010):

سنقوم بتحليل أداء التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة إلى قسمين، القسم الأول من بداية إنشاء المنطقة 1998 إلى نهاية سنة 2004 و هي السنة التي وصلت فيها نسبة الضرائب و الرسوم الجمركية إلى الصفر، أما القسم الثاني فمن سنة 2005 إلى سنة 2010 حسب المعطيات المتوفرة.

3-1: أداء التجارة البينية العربية في الفترة ما بين 1998-2004:

بحلول سنة 2004 بلغ التخفيض التدريجي للرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل 80% من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31، حيث أن توجيهات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي رقم 1431 الصادرة بتاريخ 2003/12/31 والذي حدد نسبة التخفيض التدريجي لسنة 2004 بنسبة 20% ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% ثم 100% في بدية سنة 2005.

وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة النسبية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت التجارة البينية العربية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: **تطور الصادرات و الواردات العربية** الفترة ما بين 1998-2004

السنوات / المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات البينية (مليار دولار)	13,72	14,12	16,05	17,25	20,9	25,47	34,67
الواردات البينية (مليار دولار)	12,27	13,62	15,7	17,08	20,16	21,87	29,75
التجارة العربية البينية (صادرات + واردات)/2 (مليار دولار)	13	13,87	15,87	17,15	20,5	23,55	32,15
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات (%)	9,2	8,1	6,2	7,3	8,5	8,4	8,7
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات (%)	7,9	9,7	10,5	10,6	11,8	11,2	12,2
نسبة التجارة العربية البينية إلى الإجمالية (%)	9	8,7	7,8	8,6	9,9	9,6	10,1

المصدر: من إعداد الطالب وفق بيانات التقرير العربي الموحد لسنوات 2003، 2005.

يلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة التجارة البينية العربية من 13 مليار دولار عام 1998(بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى ما يفوق 32 مليار دولار عام 2004 بنسبة 146,1% .

كما ارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية من 13,7 مليار دولار عام إعلان المنطقة إلى 14,1 مليار دولار عام 1999 و إلى 16 مليار دولار عام 2000 إلى ما يفوق 34 مليار دولار عام 2004، ويعود السبب في هذا الإرتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المصدرة منه، أما بالنسبة إلى الواردات العربية البينية فقد ارتفعت من 12,2 مليار دولار سنة 1998 إلى 13,6 مليار دولار عام 1999 و إلى ما يقارب 29,7 مليار دولار عام 2004 بنسبة نمو قدرت بـ33%.

وكذلك ارتفعت نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات العربية من 7,9% عام 1998 إلى 12,2% عام 2004 وتأتي الإمارات المتحدة في المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات البينية تليها السعودية.

2-3- أداء التجارة البينية العربية في الفترة ما بين 2005-2010:

مع نهاية سنة 2004 وبداية سنة 2005 كانت الرسوم الجمركيةو الضرائب ذات الأثر المماثل معدومة،وسنعتمد بالتحليل لواقع التجارة البينية العربية خلال المرحلة الثانية وذلك وفق ما يلي:

بلغت قيمة الصادرات العربية البينية مع نهاية سنة 2010 ما قيمته 77,7 مليار دولار مقابل 76,8 مليار دولار قيمة الواردات العربية البينية لتبلغ قيمة التجارة العربية البينية 10,2% من إجمالي التجارة الإجمالية العربية، ومن خلال الجدولين التاليين يتضح لنا تطور الصادرات و الواردات البينية العربية، ومعدلات نمو التجارة البينية العربية.

الجدول رقم 07: **تطور الصادرات و الواردات العربية** الفترة ما بين 2005-2010

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات البينية (مليار دولار)	48,3	58,6	71,0	86,8	76,8	77,7
الواردات البينية (مليار دولار)	44,1	53,6	64,2	78,2	72,4	77,20
التجارة العربية البينية (صادرات + واردات)/2 (مليار دولار)	46,2	56,1	67,6	82,5	74,6	77,40
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات (%)	8,5	8,5	8,8	8,7	10,28	8,60
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات (%)	12,6	13,11	12,0	11,04	11,2	11,84
نسبة التجارة العربية البينية إلى الإجمالية (%)	10,55	10,80	10,4	9,87	10,72	10,20

المصدر: من إعداد الطالب وفق بيانات التقرير العربي الموحد لسنوات 2006-2010.

الجدول رقم 08: معدلات نمو الصادرات و الواردات البينية مقارنة بالإجمالية (%)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو الصادرات البينية (%)	33,8	21,32	21,16	22,25	-19,1	1,2
معدل نمو إجمالي الصادرات (%)	38,3	21,44	16,44	32,41	-32,0	_
معدل نمو الواردات البينية (%)	39,7	21,54	19,77	21,80	-16,6	6,5
معدل نمو إجمالي الواردات (%)	20,9	14,19	33,11	32,31	-14,42	_
معدل نمو إجمالي التجارة العربية البينية (%)	36,5	21,43	20,46	22,02	-17,9	3,7

المصدر: من إعداد الطالب وفق بيانات التقرير العربي الموحد لسنوات 2006-2010.

يتضح من الجدولين ما يلي:

إن دخول الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة حيز التنفيذ مع بداية 2005 بتحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية و الصناعية العربية المنشأ من كل الرسوم الجمركية و الضرائب قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي، خلال السنوات القليلة الماضية لينتقل حجم التجارة العربية من 56,1 مليار دولار عام 2006 إلى 82,5 مليار دولار لعام 2008، مع ارتفاع تدريجي لكن بنسب قليلة لقيمة الصادرات والواردات العربية البينية في الفترة 2005-2007 حيث ازدادت الصادرات البينية خلال سنة 2008 بنسبة 22,2% لتصل إلى حوالي 86,8 مليار دولار بالمقارنة مع 71,0 مليار دولار عام 2007، وبالمقابل زادت الواردات العربية البينية خلال عام 2008 بنسبة 22,11% مقارنة بمستواها عام 2007 فبلغت 78,2 مليار دولار مقابل 64 مليار دولار عام 2007.

أما نسبة التجارة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية فقد بلغت نسبة 10,72% في عام 2009 مقارنة ب 9,87% عام 2008، وهذا بناءا على بيانات التقرير العربي الموحد لسنة 2010، كما يلاحظ من الجدول الثاني أن متوسط قيمة

التجارة العربية البينية شهدت نموا للعام الرابع على التوالي من بداية التحرير الكلي للسلع والرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل، حيث ارتفعت بنسبة 22% عام 2008 مقابل 2007.

وبالرجوع إلى النشرة الإحصائية الصادرة عن صندوق النقد العربي لسنة 2010 والتي غطت سنوات (1999-2008) يلاحظ أن جميع الدول العربية عرفت صادراتها نموا و بدرجات متفاوتة لعام 2008، باستثناء كل من العراق والصومال حيث تراجعت الصادرات البينية لها بمعدل 15,5% و 4,5% على التوالي، ويلاحظ أن معدل نمو الصادرات و الواردات العربية البينية قد انخفض بشكل ملحوظ مقارنة بالفترة 1998-2004، وهذا راجع إلى انخفاض مستوى الطلب على الصادرات ومن ثم تراجع أسعارها العالمية و التي يأتي على رأسها النفط و المعادن و الغاز، أما الواردات فيرجع انخفاضها إلى عدد من العوامل أهمها: تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي للمنطقة العربية بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 وما صاحبها من تراجع لواردات السلع الإستثمارية و الوسيطة، وكذا ارتفاع تكلفة التمويل نظرا لنقص الإئتمان المصرفي المتاح للمصدر و المستورد.

المطلب الرابع: اتفاقية أغادير 2004.

جاءت اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير) التي تم التوقيع عليها بالرباط في 2004/02/25 تنفيذا لإعلان أغادير الذي وقعه كل من **الأردن و مصر و تونس و المغرب** في 2001/05/08، و الذي جاء انطلاقا من إدراك هذه الدول الأربعة لأهمية التعاون العربي المشترك بما ينسجم مع البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و يسهم في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، إلى جانب القواسم المشتركة بينها في إطار ما يجمعها من اتفاقيات تجارية ثنائية فيما بينها و اتفاقيات الشراكة المعقودة مع الإتحاد الأوربي.[24]

[24] د. رشا مصطفى عوض: اتفاقية أغادير، نحو بيئة أعمال أفضل، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار،مجلس الوزراء المصري.ص 3.

و تهدف اتفاقية **أغادير** إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن و تونس و مصر و المغرب، و تتمثل الأهداف العامة التي تصبو إليها الإتفاقية _ وفقا لنص الإتفاقية بالمادة الثانية بالجزء الأول_ في الآتي :

- تنمية النشاط الإقتصادي و زيادة معدلات البطالة و الإنتاجية، إضافة إلى رفع مستوى المعيشة داخل الدول الأعضاء.
- توحيد السياسات الإقتصادية العامة و الخاصة في مجالات التجارة الخارجية و الزراعة و الصناعة و النظام الضريبي، إضافة إلى النظام المالي و الخدمات و التعريفة الجمركية.
- تجانس التشريعات الإقتصادية للدول الأعضاء لتوفير مناخ أفضل للأعمال.

وفي هذا السياق يأتي تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية و القطاعية في الدول الأطراف فيما يخص التجارة الخارجية و الزراعة و الصناعة و النظام الضريبي و المجال المالي والخدمات و الجمارك وبما يوفر المنافسة بين الدول الأطراف.

كما تتبنى الإتفاقية تحريرا كاملا للتجارة في السلع الصناعية و الزراعية من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، كما تلتزم الدول الأطراف بإزالة كافة القيود غير الجمركية مثل القيود الكمية و النقدية و الإدارية و الفنية التي تفرض على الإستيراد.

و تسمح اتفاقية أغادير للدول الأطراف بتصدير منتجاتها إلى الإتحاد الأوربي، دون أن تخضع للضريبة الأوربية الجمركية، و لذلك يعتبر الإتحاد الأوربي اتفاقية أغادير خطوة حاسمة نحو خلق منطقة تجارة حرة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط و دول الإتحاد الأوربي بحلول العام 2010.

1- مؤشرات الأداء الإقتصادي:

إن تقييم الأداء الإقتصادي لدول الإتفاقية يقتضي التعرف على أداء المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لوصف حال التنمية في الدول الأعضاء باتفاقية أغادير، وتتمثل أول تلك المؤشرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشر عام عن مجمل الأداء الاقتصادي، وسنعرض في الجدول الموالي البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء الإقتصادي الرئيسية:

جدول رقم 09: مؤشرات الأداء الإقتصادي الرئيسية للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير عام 2006.

	مصر	المغرب	الأردن	تونس
السكان (مليون نسمة)	75.4	30.5	5.6	10.1
قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	107.5	57.3	14.2	30.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج (دولار أمريكي)	1614.6	1348.6	1940.1	2336.5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.0	7.0	6.0	5.0
قيمة الصادرات من السلع و الخدمات (% من pib)	31.0	38.0	51.0	54.0
قيمة الواردات من السلع و الخدمات (% من pib)	34.0	44.0	95.0	54.0
معدل التضخم (معبرا عنه بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين%)	7.6	3.3	6.3	4.5
قيمة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر(بليون دولار أمريكي)	8	1.5	2.5	2.3

Source : World Bank, country at a glance 2007 ; World developement indicator,2006 .

من خلال استقراء بيانات الجدول أعلاه، يظهر تباين قيمة الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ففي مصر سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 107.5 مليار دولار أمريكي عام 2006، في حين كانت قيمته في المغرب 65,4 مليار دولار، كما يشير الجدول أيضا إلى تواضع قيمة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لتلك الدول إذا ما قورنت بإجمالي التدفقات العالمية، حيث أن نصيب تلك الدول من التدفقات العالمية بلغ حوالي 1,6% فقط عام 2006.

وعلى صعيد التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يشير الجدول أدناه، فإن مصر تحتل المرتبة الأولى بين الدول الأعضاء وفقا لمعيار قيمة التبادل التجاري العالمي حيث بلغت قيمة صادراتها إلى العالم 19,036 مليار دولار عام 2006، وسجلت وارداتها خلال نفس السنة 30,653 مليار دولار، و بالنظر إلى الأهمية النسبية لقيمة التبادل التجاري الموجه للدول العربية_ بغض النظر عن قيمته_ فالأردن تحتل المرتبة الأولى بين الدول الأعضاء بالإتفاقية حيث سجلت صادراتها إلى الدول العربية كنسبة من إجمالي صادراتها الدولية 35,9% وكانت قيمة وارداتها من الدول العربية كنسبة من وارداتها من دول العالم 35,6% وذلك عام 2006.

جدول رقم 10: قيمة التبادل التجاري الدولي والبيني للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير (2006)

(القيمة بالمليار دولار)

الدولة		قيمة التجارة الدولية	التجارة البينية العربية		التجارة بين دول اتفاقية أغادير	
			القيمة	% إلى التجارة الدولية	القيمة	% إلى التجارة العربية
مصر	صادرات	19,036	2,549	13,4	0,442	17,4
	واردات	30,653	3,099	10,1	0,102	3,3
الأردن	صادرات	11,913	0,449	3,8	0,150	33,5
	واردات	23,534	2,754	11,7	0,347	12,6
المغرب	صادرات	4,911	1,761	35,9	0,059	3,4
	واردات	11,641	4,147	35,6	0,512	12,3
تونس	صادرات	11,488	1,111	9,7	0,17	15,0
	واردات	14,299	1,409	9,9	0,19	13,5

Source : World Bank, country at a glance 2007 ; Arab logue, unified Arab Economic Report 2007 .

وبالنظر إلى العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير، كما يشير الجدول أعلاه، تشير الأرقام إلى تدني قيمة التبادل التجاري بين تلك الدول، على أنه وفقا للأهمية النسبية – بغض النظر عن القيمة – فإن المغرب هي الأكثر تجارة مع دول الإتفاقية، حيث سجلت نسبة صادراتها إلى باقي الدول الأعضاء في الإتفاقية 33,5% من إجمالي صادراتها العربية، وكانت نسبة وارداتها من الدول الأعضاء في الإتفاقية 12,6% من إجمالي وارداتها من البلدان العربية.

2- التجارة البينية بين دول الأعضاء:

سنحاول من خلال الجدول الموالي تفصيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير، والتي كانت على النحو الآتي:

الجدول رقم 11: قيمة التبادل التجاري البيني للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير (2006):

القيمة: مليون دولار

الدولة		مصر		المغرب		الأردن		تونس		الإجمالي	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مصر	صادرات			101.5	22.9	298.3	67.4	42.6	9.6	422.4	100
	واردات			11.0	10.8	66.9	65.8	23.7	23.3	101.6	100
المغرب	صادرات	37.5	25 .0			23.7	15.8	89.1	59.3	105.3	100
	واردات	208.6	60.0			5.0	1.4	133.8	38.5	347.4	100
الأردن	صادرات	47.3	79.6	3.9	6.6			8.2	13.8	59.4	100
	واردات	488.6	95 .5	18.5	3.6			4.6	0.9	511.7	100
تونس	صادرات	51.0	30.6	110.0	65.9	5.9	3.5			166.9	100
	واردات	108.7	57.2	72.6	38.2	8.9	4.7			190.2	100

Source : Arab logue, unified Arab Economic Report 2007 .

من خلال هذا الجدول يتبين الدور الأساسي الذي يلعبه البعد الجغرافي والذي يمكن اعتباره عاملا من العوامل المؤثرة على حجم التبادل التجاري، ذلك أن الأرقام تشير إلى أن العلاقات التجارية أقوى بين الثنائيين مصر و الأردن وبين تونس و المغرب.

خلاصة ما تقدم، تأتي اتفاقية أغادير كاتفاقية تجارية عربية هدفها على المدى الطويل تيسير الطريق أمام سوق عربية مشتركة، وعلى المدى القريب إلى اقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية. ولما كانت الإتفاقية تتسم بالحداثة، فإنه يتعين توفير المناخ الموات لإنجاحها، لتقوم في المقابل بخلق البيئة المساعدة لتعميق علاقات التشابك و الترابط الإقتصادية بين الدول الأعضاء. الأمر الذي يؤثر بطريق مباشر و غير مباشر على إنجاز مستويات أعلى من التنمية الإقتصادية ورفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف السياسية التي سعت إلى تحقيقها برامج و خطط التعاون الإقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية .

لكن البلدان العربية، وبعد حصولها على استقلالها السياسي، تعاني من مشكلتي التخلف و التبعية مع ارتباط ذلك بالتجزئة. إن هاتين المشكلتين تعنيان:

- ضعف الترابط الإقتصادي بين البلدان العربية.
- ارتباط المصالح الوطنية بالإقتصاد الرأسمالي على نحو أوثق من ارتباطها فيما بينها، ومن ثم بالمصلحة القومية.
- اتساع الفجوة بين المصلحة الوطنية و المصلحة القومية.

وينصب مفهوم التكامل الإقتصادي العربي على هذا الأساس على إيجاد وحدة اقتصادية كبيرة بدمج الوحدات القائمة قطريا و قوميا، مقابل إنهاء تبعياتها للإقتصاد الرأسمالي بهدف بناء القاعدة المادية للوحدة السياسية، و ذلك بالتزام التنمية المشتركة عن طريق الإستغلال الجماعي للموارد الإقتصادية لصالح الوطن العربي بكامله. وهكذا فإن التكامل الإقتصادي العربي إنما هو عملية سياسية و إقتصادية طويلة الأجل تقترن بالتزام التنمية المشتركة لتحقيق هدفين مترابطين هما إنهاء التبعية، و إنهاء التجزئة بما يحقق المصلحة الإقتصادية المشتركة للدول العربية، ويحمي حقوقها في تعاملها مع العالم الخارجي، ومنذ إحداث جامعة الدول العربية سنة 1945، بدأت البلدان العربية تعاونا اقتصاديا متعدد الجوانب، و في عام 1950 أحدث المجلس الإقتصادي العربي بموجب اتفاقية الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي، حيث نجح هذا المجلس في إقرار عدد من الإتفاقيات، لا سيما اتفاقية تسهيل التبادل و تسديد المدفوعات (1953)، إضافة إلى اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1964، و تعد هذه الإتفاقية المحاولة الأولى في إطار الجامعة التي نصت صراحة على الوحدة الإقتصادية، كما تم إنشاء مجلس الوحدة الإقتصادية العربية

للإشراف على تنفيذ الإتفاقية التي تأثرت باتفاقية السوق الأوروبية المشتركة في مجال اختيار وسيلة التكامل.

و رغم تعدد المحاولات و الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف، و التي تم التطرق إليها في الحوصلة السابقة، انطلاقا من مجلس التعاون الخليجي 1981 و مرورا باتحاد المغرب العربي 1989و اتفاقية أغادير 2004 وصولا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1998 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005، إلا أن هاته الخطوات لم يكتب لها النجاح المنشود و المنتظر طيلة عقود من الزمن وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- عدم توفر الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الإقتصادية التي تعترض إقامة السوق العربية المشتركة.
- تأثر التعاون الإقتصادي العربي بالخلافات و الأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية.
- اعتماد معظم اقتصاديات الدول العربية على الإيرادات الجمركية لسد احتياجاتها المالية و التنموية كأهم مصادر الدخل المالي لهذه الدول.

الفصل الثاني: دراسة أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول العربية.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دراسة لأهم المؤشرات الإقتصادية للدول العربية ، بحيث نبدأ باستعراض مختصر لأهم الإمكانيات و الموارد المتاحة في الوطن العربي في مبحث أول، ثم ننتقل بعد ذلك إلى دراسة الناتج المحلي الإجمالي العربي في مبحث ثاني، لنستعرض في الأخير نمط التجارة الخارجية للدول العربية واتجاهاتها في مبحث ثالث.

المبحث الأول: دراسة الإمكانيات و الموارد المتاحة في الوطن العربي.

إن الحديث عن أداء التجارة العربية البينية، يقودنا حتما إلى ضرورة التعرف على الإمكانيات و الموارد المتاحة في الوطن العربي ودراستها من أجل التأكد فيما إذا كان المتوفر لديها يساعد - إلى جانب عوامل أخرى – على تحقيق المأمول من قيام التجارة الخارجية العربية البينية، أم أن المنطقة تشكو من عجز في الإمكانيات و الموارد الطبيعية و بالتالي يعتبر هذا العجز تفسيرا للوضع الحالي للمنطقة و الذي يتميز بضعف التعاون و التبادل بين دولها.وعليه سنحاول من خلال المبحث التطرق إلى دراسة الإمكانيات و الموارد المتاحة في الوطن العربي، و ذلك بالتعريج على دراسة الإمكانيات الطبيعية (مطلب أول)، مرورا بدراسة الإمكانيات و الموارد الطاقوية (مطلب ثاني)، ثم دراسة الطاقات البشرية (مطلب ثالث)، وصولا إلى تحليل الإمكانيات المالية و التجارية (مطلب ثالث).

المطلب الأول: دراسة الإمكانيات الطبيعية.

كما سبق و أن ذكرنا في الفصل الأول، فالوطن العربي يمتاز بتنوع بيئته الطبيعية، إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات و المناطق شبه الرطبة و الأقاليم الجافة و الأقاليم الصحراوية، وانعكس هذا التنوع على المحاصيل الزراعية إضافة إلى تنوع الثروة الحيوانية.

1- **المساحة و السكان**: يتربع الوطن العربي على مساحة تقدر ب 14,2 مليون كم^2 ، أي ما يقارب نسبة 10,2% من مساحة العالم، و قد وفرت له هذه المساحة الممتدة اختلافات في المناخ و التربة و الثروات الطبيعية، و يسكنه نحو

355 مليون نسمة يمثلون ما يقرب نسبة 5,1% من إجمالي سكان العالم، و يبلغ متوسط معدل نمو سكانه نحو 2,3%.

وتتميز بعض الدول العربية بغالبية سكان الحضر فيها كما هو الحال في دول الخليج العربي، و الأردن و لبنان و ليبيا و جيبوتي، بينما يغلب الطابع الريفي على بعض الدول الأخرى مثل اليمن و السودان، و يتوازن التوزيع النسبي بين الحضر و الريف في باقي الدول العربية.

2- الأراضي الزراعية: تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1,4 مليون هكتار، وتبلغ المساحة القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار، أي نحو 14% من المساحة الكلية. و تقدر مساحة الأراضي المزروعة في عام 2009 حوالي 68,8 مليون هكتار، تشكل حوالي 34,9% من المساحة القابلة للزراعة.

وقد شكلت مساحة الزراعة المطرية حوالي 51,4% من إجمالي الأراضي المزروعة، و تتوزع التركيبة المحصولية في المتوسط بين الحبوب 60 %، و الخضروات و الفواكه 12%، و البذور الزيتية 13%، وقد زادت الأراضي المطرية بنسبة 2,7% نظرا لتحسن سقوط الأمطار خلال العام المذكور، وقد تركزت الزيادة في عدد من الدول العربية الزراعية كالمغرب و سوريا بنسبة 03 % ، و العراق و تونس و الجزائر و السودان بنسبة 2,5 % .[1]

و سجلت مساحة الأراضي المروية عام 2009 تراجعا بنسبة 04 % بالمقارنة مع العام الماضي، و يرجع سبب ذلك إلى محدودية الموارد المائية المتاحة للري المنتظم، حيث تراجعت مساحة الأراضي المروية في كل من العراق و لبنان

[1] أنظر التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011 ص 47- 48.

واليمن و المغرب، و تراوح هذا الإنخفاض بين 04 % و 35 %، وفي المقابل زادت مساحة الأراضي المروية في كل من مصر و السودان و تونس و السعودية، إلا أن تلك الزيادة كانت محدودة و بنسب ضعيفة تراوحت بين 0.5 % و 2,5 %.

الجدول رقم 12: تطور المساحة المزروعة مطريا و سقيا في الدول العربية خلال الفترة 1990 – 2000- 2009.

(ألف هكتار)

الفترة	المطري	المروي	الإجمالي
1990	35247	11553	46800
2000	32998	9500	42498
2009	35337	10089	45426

- **لا تشتمل على مساحة الأراضي المتروكة (البور) و التي تقدر عام 2009 حوالي 14,7 مليون هكتار.**
- **المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011.**

3-المراعي و الغابات:_ تقدر مساحة المراعي بحوالي 35,5 % من المساحة الإجمالية للدول العربية، يتركز معظمها في السودان و السعودية و الصومال و موريتانيا بنسبة قدرها 75 % من إجمالي مساحة المراعي.

و تؤمن المراعي حوالي **ثلثي** الموارد العلفية المتاحة للثروة الحيوانية في الدول العربية، و يقع الجزء الأكبر من هذه المراعي في المناطق الجافة و شبه الجافة، ومعظمها في حالة ضعيفة و متردية.

4-الموارد المائية المتجددة: تقدر الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بحوالي 266 مليار $م^3$ سنويا، تتكون من المصادر التقليدية (الأمطار و المياه السطحية و الجوفية) و المصادر غير التقليدية التي تتكون من مياه التنقية (إعادة الإستخدام)، و مياه التحلية.

الجدول رقم 13: الموارد المائية المتاحة في الدول العربية عام 2008:

مليار م ^{3}

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية			مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية و الجوفية	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتاحة
	المخزون	التغذية السنوية	المتاح		ماء التنقية	مياه التحلية	
209	8400	45	42	254	9,7	2,5	266

المصدر: من إعداد الطالب نقلا عن التقرير العربي الاقتصادي الموحد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2008.

المطلب الثاني: الإمكانيات و الموارد الطاقوية.

تتمتع المنطقة العربية بمكانة معتبرة من حيث حجم و نوعية الموارد الإقتصادية الهامة التي تشكل أساس الصناعات المتنوعة و مصادر الطاقة لاقتصادياتها، فهي تتوفر على موارد إقتصادية كبيرة و متنوعة موزعة بين الدول العربية على نحو يمكن من استغلالها وفق متطلبات اقتصاد كيان مندمج كبير، فالعالم العربي يمتلك كما وافرا من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط و الغاز الطبيعي .

1- النفط الخام:

بلغت نسبة الإحتياطي المؤكد من النفط الخام 91,5% في الدول العربية و البالغة 683,7 مليار برميل لعام 2010، و الجدير بالذكر أن هاته النسبة العالية تركزت في خمس دول و هي : السعودية التي استأثرت بحصة 38,7% من إجمالي احتياطات الدول العربية، و العراق بنسبة 16,8% ، و الكويت بنسبة 14,9% ، و الإمارات بنسبة 14,3% ، وليبيا

بنسبة 6,8% ، و قد شكلت احتياطات الدول العربي نسبة 57,5% من الإحتياطي العالمي من النفط الخام.[2]

بلغ الإنتاج العالمي من النفط 72,1 مليون برميل/ يوم في عام 2010 كما وصل معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام إلى حوالي 21,2 مليون برميل / يوم خلال العام نفسه، بزيادة قدرها 100 ألف برميل / يوم تقريبا عن عام 2009 و تمثل 0,5%، و ساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 29,4% من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام في سنة 2010 مقابل 29,8% سنة 2009.[3]

و سنحاول توضيح إنتاج النفط الخام للدول العربية للخماسي الممتد ما بين 2006-2010 وفق الجدول المبين أدناه.

[2] أنظر التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2011 ص 83- 84.
[3] التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011 ص 84- 85.

جدول رقم 14: إنتاج النفط الخام للدول العربية (2006 -2010)

ألف برميل /يوم

	2006	2007	2008	2009	2010[1]	نسبة التغير (%) بين 2010/2009
الإمارات ع	2,568	2,529	2,572	2,242	2,304	2,8
البحرين	183	184	182	182	181	0,7-
تونس	97	70	85	82	81,7	0,4-
الجزائر	1,426	1,398	1,356	1,216	1,199	1,4-
السعودية	9,208	8,979	8,532	8,184	8,135	0,6-
سوريا	377	370	390	375	387	3,2
العراق	1,952	2,035	2,281	2,336	2,340	0,2
قطر	803	846	843	733	726	1,0-
الكويت	2,644	2,575	2,676	2,262	2,311	2,2
ليبيا	1,751	1,674	1,722	1,474	1,487	0,9
مصر	554	562	528	564	554	1,8-
السودان	356	483	457	475	480	1,0
عمان	687	651	672	712	755	6,0
اليمن	366	320	294	284	275	3,2-
إجمالي الدول العربية	22,972	22,675	22,589	21,121	21,217	0,5

(1) بيانات تقديرية لسنة 2010.

- **المصدر:** من إعداد الطالب بال'تماد على إحصائيات التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011.

التحليل:

من خلال قراءة الجدول المبين أعلاه، يتضح منذ النظرة الأولى بأن إنتاج النفط الخام عرف ارتفاعا في بعض الدول العربية و انخفاضا في أخرى، فقد ارتفع انتاج النفط بالإمارات العربية من حوالي 2242 ألف برميل/يوم في سنة 2009 إلى 2304 ألف ب/ي في عام 2010، أي بنسبة زيادة 2,8% ، وارتفع انتاج النفط في سوريا من 375 ألف ب/ي سنة 2009 إلى 387 ألف ب/ي خلال 2010، أي بنسبة زيادة 3,2% ، و في العراق من 2336 ألف برميل/يوم إلى حوالي 2340 ألف ب/ي بنسبة زيادة تقدر ب 2,2%، و في ليبيا أيضا ارتفع الإنتاج من 1474 ألف ب/ي إلى حوالي 1487 ألف ب/ي بنسبة زيادة 0,9% ، و في السودان ارتفع إنتاج النفط من 475 ألف ب/ي إلى 480 ألف ب/ي بنسبة 1,0% ، و في عمان ارتفع الإنتاج من 712 ألف ب/ي إلى 755 ألف ب/ي بنسبة 6%.

وفي المقابل، تراجع إنتاج البحرين إلى 181 ألف ب/ي في عام 2010 مقابل 182 ألف ب/ي في سنة 2009 أي بنحو 0,7% ، كما تراجع أنتاج النفط خلال نفس الفترة بشكل طفيف و بواقع 0,4% في تونس، و في الجزائر انخفض الإنتاج من 1216 ألف ب/ ي إلى 1199 ألف ب/ي بنسبة 1,4% ، و تراجع أيضا انتاج النفط في السعودية إلى حوالي 8135 ألف ب/ي في عام 2010 مقابل 8184 ألف ب/ي عام 2009، أي بنسبة انخفاض 0,6% ، و نفس الشيء بالنسبة إلى قطر فانخفض الإنتاج من 733 ألف ب/ي إلى 726 ألف ب/ي في سنة 2010، و انتاج مصر إلى حوالي 554 ألف ب/ي مقابل 564 ألف ب/ي ، كما تراجع إنتاج اليمن إلى 275 ألف ب/ي مقابل 284 ألف ب/ي سنة 2009.

التمثيل البياني رقم 03:

تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية خلا فترة الممتدة من 2006 إلى 2010

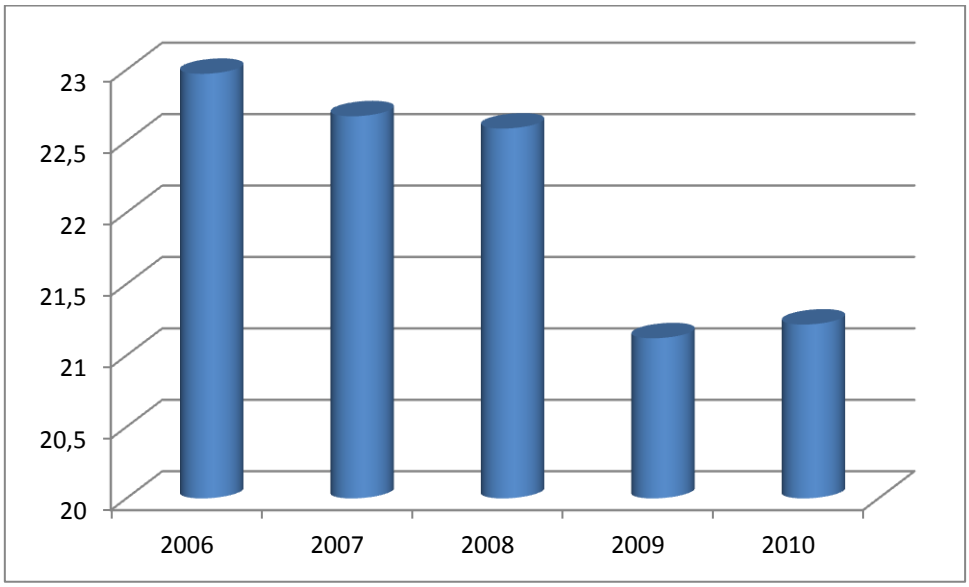

المصدر: من إعداد الطالب نقلا عن منظمة أوابك – تقرير الأمين العام السنوي 2010.

من خلال التمثيل البياني يتضح أن إجمالي إنتاج الدول العربية للنفط الخام عرف تذبذبا خلال الخماسي الممتد من 2006 إلى 2010 ، حيث عرف الإنتاج انخفاضا من 22972 ألف برميل / يوم خلال سنة 2006 إلى 22675 ألف ب/ي سنة 2007، ليتواصل الإنخفاض إلى غاية 21121 ألف ب/ي في سنة 2009، ليرتفع بنسبة طفيفة خلال سنة 2010 قدرت بحوالي 0,5%.

2- الغاز:

تسخر المنطقة العربية بمرد طاقوي جد مهم ، و يتمثل في الغاز الطبيعي، حيث قدر احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية بحوالي 54,8 تريليون م ^{3} سنة 2010، فقد ارتفعت بحوالي 280 مليار متر مكعب عن احتياطات عام 2009، أي بنسبة 0,5% لتصل إلى 54,8 ترليون م ^{3} في عام 2010، و قد حافظت جميع الدول العربية على مستوياتها السابقة من احتياطات الغاز الطبيعي في نهاية عام 2010، باستثناء مصر التي ساهمت

الإكتشافات الجديدة في رفع احتياطاتها بواقع 12,8% خلال عام 2010، وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 29,1% من الإحتياطات العالمية[4]، و هذا ما يتضح جليا في الجدول المبين أدناه:

جدول رقم 15 : احتياطي الغاز الطبيعي للدول العربية (2006 -2010)

مليار م^3 عند نهاية السنة.

	2006	2007	2008	2009	2010 (1)	نسبة التغير (%) بين 2010/2009
الإمارات ع	6040	6072	6091	6091	6091	0,0
البحرين	92	92	92	92	92	0,0
تونس	64	55	65	65	65	0,0
الجزائر	4504	4504	4504	4504	4504	0,0
السعودية	7153	7305	7570	7920	7920	0,0
سوريا	290	290	285	285	285	0,0
العراق	3170	3170	3170	3170	3170	0,0
قطر	25636	25636	25466	25366	25366	0,0
الكويت	1780	1784	1784	1784	1784	0,0
ليبيا	1420	1540	1540	1549	1549	0,0
مصر	1910	2024	2152	2186	2466	12,8
السودان	86	85	85	85	85	0,0
عمان	914	950	950	950	950	0,0
اليمن	515	555	479	479	479	0,0
إجمالي الدول العربية	53574	54062	54233	54526	54806	0,5

1- بيانات تقديرية لسنة 2010.

- **المصدر**: من إعداد الطالب اتمادا على احصائيات التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011.

[4] التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011 ص 84.

سوائل الغاز الطبيعي[5]**:** و لقد بلغ انتاج الدول العربية من سوائل الغاز الطبيعي 3481 ألف برميل/يوم ، وهو ذات المستوى المسجل في عام 2009، ليستأثر بنحو 38% من إجمالي الإنتاج العالمي.

الغاز الطبيعي المسوق:[6] شكلت حصة الدول العربية مجتمعة خلال سنة 2009 نسبة 14.6 % من الإجمالي العالمي، مقارنة بحصة 14,1% سنة 2008، وقد ارتفع إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية من 432,8 مليار م^3 من سنة 2008 إلى 435,4 مليار م ^{3} في سنة 2009 أي بزيادة بلغت نسبتها 0,6%.

المطلب الثالث: دراسة الطاقات البشرية.

تعد قضية السكانية بالمنطقة العربية من الأمور المهمة و الفعالة، إذ أنها ذات إشكالية واضحة، فالسكان هم العمالة المنتجة و المعمرة و المدافعة عن أرض الوطن و المحددة لكيانه الإستراتيجي و خططه التنموية و أنشطته الإقتصادية و أحواله الإجتماعية، و هم أيضا إشكالية الفقر و الديون و البطالة، أو بالأحرى فإن الوضع السكاني العربي يضم في مكنونه العديد من المفارقات تستوجب الدراسة.

1- حجم القوة العاملة و معدل النمو: يقدر حجم القوة العاملة في الدول العربية مجتمعة في عام 2009، بحوالي 135 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 39% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه.

و يبلغ المعدل السنوي لنمو القوة العاملة للدول العربية كمجموعة 3,2% في الفترة الممتدة بين 1995- 2009، و على صعيد الدول فرادى، يبلغ هذا المعدل حوالي 11,1% في قطر، و يتراوح ما بين 6,3% و 5% في الإمارات

[5] سوائل الغاز الطبيعي: هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل و مرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز و تشمل على (الإيثان، البروبان و البيوتان و البنتان و مكثفات أخرى)

[6] الغاز الطبيعي المسوق: هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق و الغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

و العراق و الأردن و الكويت. وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في ثمان دول أخرى هي: تونس و الجزائر و السعودية و سوريا و الصومال وعمان وموريتانيا و اليمن.

و يرجع ارتفاع معدل نمو القوة العاملة إلى استمرار النمو السكاني و تزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة و نعدل نمو فئة السكان الناشطين إقتصاديا لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحديا كبيرا و مستمرا بالنسبة للدول العربية على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي.

2- **التوزيع الجغرافي و القطاعي للقوة العاملة:** يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2009 أن حوالي 61,3% من إجمالي القوة العاملة العربية تتركز في خمس دول و هي: مصر (حوالي 25,5 مليون عامل)، السودان (حوالي 16 مليون عامل)، الجزائر (حوالي 14 مليون عامل)، المغرب (حوالي 10,3 مليون عامل) و العراق (بحوالي 12 مليون عامل).

يستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة من القوة العاملة مقدرة ب 59,5%، و تجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 33,6% عام 1995 إلى 22,9% عام 2009.[7]

3- **البطالة:** يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية حسب آخر بيانات متوفرة بحوالي 14,6%، وهو ما يمثل أكثر من ضعف متوسط معدل البطالة في العالم الذي بلغ

[7] التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2011. ص41.

نحو 6,2% في عام 2010[8] ، و يقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2010 بحوالي 14,2 مليون عاطلا.

و ضمن الدول التي توفرت لها بيانات لعام 2010، تجاوز معدل البطالة لذلك العام 8% في كل من الأردن، الجزائر، سوريا، فلسطين، تونس، مصر و المغرب، بينما سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات بطالة متدنية.

و تجدر الإشارة أن معدلات البطالة بين المواطنين ترتفع بشكل كبير في الإمارات و السعودية (14% و 10,5% على التوالي).

جدول رقم 16: معدلات البطالة في عدد من الدول العربية عامي 2010/2009.

الوحدة(%)

الدولة / السنة	2009	2010
الأردن	12,8	13,4
البحرين	4	3,8
تونس	13,3	13
الجزائر	10,2	10
سوريا	9,2	8,4
فلسطين	21,5	26,6
قطر	0,3	0,5
الكويت	1,4	5,9
مصر	0,4	8,9
المغرب	9,1	9,1

المصدر: من إعداد الطالب نقلا عن التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2010.

[8] تقديرات منظمة العمل الدولية لسنة 2011.

نلاحظ أنه من خلال المقارنة بين معدلات البطالة لسنتي 2009 و 2010 أن معدل البطالة ارتفع في كل من الأردن، فلسطين، قطر و الكويت، و تراجع بشكل طفيف في كل من البحرين، تونس و الجزائر، سوريا و مصر، وبقي كما هو في المغرب.

المطلب الرابع: دراسة الإمكانيات المالية.

شهد الوضع المالي لمعظم الدول العربية تحسنا في عام 2010، بعد أن تسببت الأزمة المالية العالمية في تراجعه بشكل كبير في عام 2009، ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات النفطية العربية بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في ضوء بداية تعافي الإقتصاد العالمي من تبعات الأزمة المالية العالمية.

وقد عرفت **الإيرادات العامة و المنح** في الدول العربية كمجموعة نموا بنسبة 18,9% في عام 2010 لتبلغ 712,1 مليار دولار[9]. وقد ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 29,9%، و الإيرادات الضريبية بنحو 1,5% ، في حين تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 9,3% ، و الدخل من الإستثمار بحوالي 6,8% .

أما في جانب الإنفاق، فقد ارتفع الإنفاق العام بنسبة 2,7% في عام 2010 ليبلغ نحو 691,6 مليار دولار، و قد ازداد الإنفاق الجاري بنسبة 4,5% ، في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 1,3% ، و تراجع أيضا صافي الإقراض الحكومي بنسبة 11,4% ، و هذا ما نلخصه في الجدول الموالي الخاص بالإنفاق العام في الدول العربية لعامي 2009 و 2010 وفق الآتي:

[9] نقلا عن التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011.

جدول رقم 17 : الإنفاق العام في الدول العربية لسنتي 2009 و 2010.

	الإنفاق العام		
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)
	2009	2010 [1]	
الإنفاق الجاري	467,2	497,5	4,5
الإنفاق الرأسمالي	194,6	192,0	1,3-
صافي الإقراض الحكومي[2]	2,3	2,0	11,4-
إجمالي الإنفاق العام	673,1	691,6	2,7

[1] **بيانات أولية و تقديرات.**

[2] **يمثل الإقراض الحكومي ناقصا السداد و يضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.**

المصدر: من إعداد الطالب نقلا عن التقرير العربي الإقتصادي الموحد سنة 2011.

و تمخض عن التطورات في جانبي الإيرادات و النفقات العامة تحول العجز المالي الكلي للدول العربية كمجموعة الذي بلغ 74 مليار دولار في عام 2009 إلى فائض كلي بمقدار 20,6 مليار دولار في عام 2010، نجم أساسا عن الفوائض التي سجلتها الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط و الغاز الطبيعي.

و قد بلغت نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة 01% في عام 2010، أما بالنسبة للدول فرادى، فمازالت بعض الدول العربية تعاني من عجز مالي جاري في ماليتها العامة، كما أن العديد من الدول العربية الأخرى شهد تراجعا في العجز المالي الكلي في عام 2010، في حين تفاقم هذا العجز في بعض الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة. وهذا ما يتضح جليا من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 18: الموازنة العامة العربية المجمعة (العجز أو الفائض) سنتي 2006- 2010

	الفائض الجاري (مليار دولار)	الفائض الكلي (مليار دولار)	الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	226.7	157.5	16.5	11.5
2007	274.1	141.3	17.3	8.9
2008	453.9	286.9	22.7	14.4
2009	119.9	74.0-	6.9	4.2-
2010 [1]	210.9	20.6	10.5	1.0

(1) بيانات أولية و تقديرات.

المصدر: من إعداد الطالب نقلا عن إحصائيات التقرير العربي الإقتصادي الموحد سنة 2011.

التحليل:

الفائض الجاري للموازنة العامة المجمعة للدول العربية: هو الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة و الإنفاق الجاري، فقد شهد ارتفاعا من 119.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 210.9 مليار دولار عام 2010، و يعود الإرتفاع في الفائض الجاري إلى نمو الإيرادات العامة بنسبة 18.9% مقابل نمو الإنفاق الجاري بنسبة 4.5 % .

و يشار أيضا إلى أن الفائض الجاري تراجع بشكل حاد في عام 2009 بعد سنوات من النمو المتزايد، و بعد تنامي نسبة الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 22.7% سنة 2008، فقد تقلصت هذه النسبة إلى 6.9% عام 2009، لترتفع بعد ذلك إلى 10.4% سنة 2010.

الفائض المالي الكلي: هو الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة و المنح و إجمالي الإنفاق العام، و قد شهدت معظم الدول العربية تطورات إيجابية فيه.

تطورات الدين العام الداخلي: ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية كمجموعة بنسبة 8,8 % عام 2010 ليبلغ 306,1 مليار دولار في الدول المتوفر بشأنها بيانات بهذه المديونية، غير أن نسبة المديونية العامة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 34% عام 2009 إلى 33,3% عام 2010. و هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 19: المديونية العامة الداخلية للدول العربية عامي 2009 و 2010.

	إجمالي الدين العام الداخلي	
	الرصيد القائم(مليار دولار)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)
2009	281,4	34.0
2010 [1]	306,1	33.3

(1) بيانات أولية و تقديرات

المصدر: من إعداد الطالب بحيث تم احتسابه على أساس الدول المتوفر حولها بيانات لكل من العامين 2009 و 2010 نقلا عن التقرير العربي الموحد لسنة 2011.

و على صعيد أداء الدول العربية الخاص بالمديونية العامة الداخلية في عام 2010، فقد ارتفع الرصيد القائم لهذه المديونية في كل من الجزائر و اليمن و الأردن و مصر والعراق و لبنان و سوريا و المغرب بدرجات متفاوتة. و يعود ارتفاع الدين العام الداخلي في معظم هذه الدول إلى ازدياد الحاجة لتمويل العجز المالي الكلي. ففي الجزائر، ارتفع رصيد المديونية العامة الداخلية بنسبة 31,7% في عام 2010، حيث آثرت الجزائر اللجوء إلى الإقتراض الداخلي لتمويل العجز في الوقت التي استمرت فيه باتباع سياسة تخفيض حجم مديونيتها الخارجية. كما ارتفعت مديونية اليمن الداخلية بنسبة 27,6% عام 2010 بعد لجوءها إلى الاقتراض المباشر من البنك المركزي لتمويل العجز المالي. أما في الأردن الذي ازداد فيه رصيد الدين العام الداخلي بنسبة 12,6% عام 2010، فقد تم الإعتماد على الإقتراض المحلي و الخارجي بشكل شبه متوازن لتمويل العجز المالي الكبير. وفي مصر،

ازدادت المديونية الداخلية بنسبة بلغت 9,7% في عام 2010. و يشار إلى أن الدين العام الداخلي لمصر يمثل حوالي 55% من إجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، كما ارتفع الدين العام الداخلي في العراق بنسبة 8,9% ، و في لبنان بنسبة 7,3% عام 2010، في حين جاء الإرتفاع طفيفا في كل من سوريا و الكويت و المغرب.[10]

وفي المقابل، تراجع رصيد الدين العام الداخلي القائم في تونس بنسبة 11,7% في سنة 2010 و تم موازنة هذا التراجع بالإعتماد على الإقتراض الخارجي، كما انخفض رصيد المديونية الداخلية في موريتانيا بنسبة 1,2% في العام نفسه.

وقد تراجع عبء المديونية الداخلية في معظم الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، حيث انخفضت نسبة رصيد الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس و سوريا و العراق و الكويت و لبنان و مصر و المغرب و موريتانيا، في حين ارتفعت هذه النسبة في كل من الأردن و الجزائر و اليمن. فقد تراجعت سبة المديونية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان من 85,4% عام 2009 إلى 81,6% عام 2010، و في مصر من 80,3% إلى 76,1%، و في موريتانيا من 28,1% إلى 23,2% خلال الفترة نفسها.

كما انخفضت هذه النسبة في سوريا إلى 17,9% في عام 2010، و في تونس إلى 15,9%، و في العراق إلى 6,5% ، و في الكويت إلى 5,6%، و في المغرب إلى 41,5%. أما في الأردن، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 42,5% عام 2010، وازدادت في اليمن إلى 20,2%، و في الجزائر إلى 9% في عام 2010.

و عند الأخذ بعين الاعتبار العبء الكلي للمديونية العامة، متضمنة المديونيتين الداخلية و الخارجية في الدول المتوفر بيانات بشأنها في كل من العامين 2009 و 2010، نجد أن العبء في بعض من هذه الدول يبقى كبيرا على الرغم من تراجعه مؤخرا، ففي

[10] نقلا عن إحصائيات التقرير العربي الإقتصادي الموحد لعام 2011.

لبنان، فقد بلغت نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 133,3% في عام 2010 بعد تراجعها من 145,6% في عام 2009. كما وصلت هذه النسبة هذه النسبة إلى 114,6% في موريتانيا سنة 2010 مقارنة بنحو 131,7% في عام 2009، و تراجعت في مصر إلى 92,1% من 98,0%، و تراجعت أيضا في كل من تونس من 66,4% إلى 64,7% ، و في سوريا من 27,7% إلى 25,4% خلال الفترة ذاتها. أما في المغرب، فقد ارتفعت نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 63,2% في عام 2009 إلى 67,4% في عام 2010، و في الأردن من 64,8% إلى 67,1%. كما ازدادت المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن من 37,9% في عام 2009 إلى 41,1% في عام 2010، و ارتفعت في الجزائر من 12,0%إلى 12,5% ، و هذا ما سنلخصه في الجدول الآتي:

جدول رقم 20: المديونية العامة الإجمالية للدول العربية عامي 2009 و 2010.

(مليون دولار)

	الدين الخارجي		الدين الداخلي		الدين العام الإجمالي		الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010
الأردن	5457	6503	9994	11255	15451	17758	64,8	67,1
تونس	20984	21612	7951	7017	28935	28629	66,4	64,7
الجزائر	5413	5457	11224	14776	16637	20233	12,0	12,5
سوريا	4677	4469	10357	10514	14934	14983	27,7	25,4
لبنان	21012	20274	32019	32019	50847	52293	145,6	133,3
مصر	33287	34993	166122	166122	184653	201115	98,0	92,1
المغرب	19368	23576	37937	37937	57214	61513	63,2	67,4
موريتانيا	3139	3318	841	841	3991	4159	131,7	114,6
اليمن	6035	6139	5916	5916	10671	12055	37,9	41,1

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011.

المبحث الثاني: دراسة الناتج المحلي الإجمالي العربي.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى دراسة الناتج المحلي الإجمالي العربي الذي عرف نموا نتيجة الإنتعاش الإقتصادي وارتفاع عائدات صادرات النفط للدول العربية كمجموعة واحدة، بحيث انتقل من حوالي 1,74 تريليون دولار عام 2009 إلى 2,0 تريليون دولار سنة 2010، ومن أجل تسليط الضوء على هذا الجانب الأساسي في الإقتصاد العربي، سنحاول إبراز أهم النقاط الأساسية لهذا المبحث انطلاقا من تحليل أداء الناتج المحلي الإجمالي العربي في مطلب أول، مرورا بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في مطلب ثاني، وصولا إلى دراسة الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق في مطلب ثالث و أخير.

المطلب الأول: تحليل أداء الناتج المحلي الإجمالي العربي.

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية مجتمعة في عام 2010 معدل نمو قدره 16,3%، و ليصل إلى 2027 مليار دولار، و ذلك نتيجة انتعاش الإقتصاديات العربية في أعقاب الأزمة الإقتصادية العالمية التي أثرت على أدائها السنة الماضية (2009).

و ساهم ارتفاع وتيرة النمو الإقتصادي العالمي في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية و زيادة عائدات صادرات الدول العربية المصدرة له، و توسع الطلب على صادرات بعض الدول العربية، و تحسن تدفقات الإستثمارات الأجنبية و رؤوس الأموال و تحويلات العاملين بالخارج. و كان لكل هذه العوامل أثر إيجابي على قيمة الناتج و معدل نمو في الدول العربية خلال عام 2010. وهذا ما نلخصه في الجدول الموالي:

جدول رقم 21: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (1995 و 2000 و 2005-2010)

(مليون دولار)

	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	(1) 2010
مجموع الدول العربية	**507,913**	**714,797**	**1.152,547**	**1.370,617**	**1.585,628**	**1.993,973**	**1.743,251**	**2.027,293**
الأردن	6650	8461	12589	15056	17110	21993	23853	26463
الإمارات	65744	104337	180617	222106	258150	314845	270335	297648
البحرين	5889	8028	13459	15852	18473	22151	19586	22945
تونس	18050	21559	32256	34419	38967	44924	43551	44253
الجزائر	42079	54793	103066	117220	135032	171756	138126	161947
جيبوتي	498	553	709	770	831	951	1008	1109
السعودية	142458	188442	315337	356155	384686	476305	376692	447762
السودان	7003	13379	35186	45467	52849	59585	58325	72519
سوريا	16617	18937	28499	33333	40405	52582	53943	58898
العراق	7500	20969	36243	54475	74235	107672	97302	121335
عمان	13803	19450	30905	36804	41901	60566	46865	63199
قطر	8138	17760	43040	60497	80751	110712	98313	128593
جزر القمر	232	202	387	403	465	530	530	557
الكويت	27181	37708	80799	101574	114564	147541	105929	124244
لبنان	11122	17261	21861	22438	25047	30080	34929	39221
ليبيا	30510	34574	47635	55520	68118	86506	63769	73965
مصر	60106	99590	89528	107378	130367	162464	188489	218393
المغرب	37407	36958	59524	65640	75224	88880	90553	91319
موريتانيا	1411	1072	1857	2699	2819	3536	3031	3629
اليمن	5517	10864	19050	22812	25634	30395	28125	29298

(1): بيانات أولية

المصدر:من إعداد الطالب نقلا عن إحصائيات التقرير العربي الإقتصادي الموحد سنة 2011.

و تشير تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة إلى ارتفاع معدل نموه من 1,6% في عام 2009 إلى 5,5% عام 2010، و ذلك نتيجة لتحسن أداء معظم اقتصاديات الدول العربية، على خلفية ارتفاع إنتاج النفط وزيادة الطلب على الصادرات غبر النفطية.

و على مستوى الدول العربية فرادى، تظهر تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و بالعملات الوطنية في عام 2010 تباينا في الأداء بين مختلف الدول، فقد حققت خمسة عشرة دولة عربية معدلات نمو بالأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي عام

2010 تفوق المعدلات المحققة خلال العام السابق أي 2009، و تجاوز معدل النمو بالأسعار الثابتة متوسط معدل النمو للدول العربية في عام 2010 (5,5%) في كل من قطر، اليمن، لبنان. فقد حققت قطر أعلى معدل نمو في ظل وتيرة النمو المرتفع لقطاعي النفط و الغاز، وارتفاع الإنفاق الإستثماري. و تحسن النمو في اليمن عام 2010 نتيجة لتبعات البدء المتوقع لتصدير الغاز، و نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي، في حين سجل لبنان معدل نمو مرتفع نسبيا في عام 2010 لكن أقل من الذي تحقق في عام 2009، و ذلك نتيجة للأداء الجيد لقطاعات السياحة و المصارف و البناء و التشييد.

وفي العراق ارتفع معدل النمو ليصل إلى 5,5% نتيجة لارتفاع صادراتها النفطية، وفي المقابل سجلت كل من موريتانيا، السودان، مصر، البحرين، جيبوتي، عمان و ليبيا، الأردن والإمارات، تونس والجزائر والسعودية، سوريا، جزر القمر و الكويت و المغرب ، معدلات نمو أقل من المتوسط معدل نمو الدول العربية في عام 2010.

ففي موريتانيا يرجع تحسن أداء النمو إلى زيادة صادراتها، و في السودان ورغم تراجع معدل النمو في عام 2010 عن مستواه في عام 2009، فإن هذا النمو ظل مرتفعا بدفع من القطاع النفطي و القطاع الخدماتي. و في مصر يرجع ارتفاع الأداء الجيد للنمو إلى ارتفاع حجم الطلب المحلي، خاصة خلال الجزء الأول من عام 2010.

أما بالنسبة لكل من الإمارات، الجزائر، السعودية والكويت، عمان، ليبيا، فعلى الرغم من أن معدلات نموها لم تكن مرتفعة مقارنة بالدول العربية الأخرى خلال 2010، إلا أنها تحسنت بشكل واضح بالمقارنة مع تلك المعدلات المسجلة في سنة 2009، نتيجة لتحسن قطاع النفط.

و حققت الأردن وتونس تحسنا في أدائها في سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009 بفضل زيادة الطلب على صادراتهما، و ذلك رغم بعض الصعوبات المتمثلة في انتهاء فترة انتعاش قطاع البناء و التشييد، وتباطؤ نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي في الأردن و تراجع نمو القطاع الزراعي من جراء الجفاف في تونس. أما في سوريا فتراجعت معدلات النمو

بالمقارنة مع سنة 2009، نتيجة لتأثر الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ بالعوامل المناخية الغير ملائمة.

و في المغرب، فقد تراجعت معدلات النمو مقارنة مع سنة 2009 نتيجة لتراجع الإنتاج الزراعي الذي سبق و أن حقق زيادة كبيرة استثنائية خلال عام 2009.

المطلب الثاني: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

شهد عام 2010 زيادة في الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات، حيث بلغت حصته في الناتج الإجمالي 35,5% مقارنة مع 31,3% سنة 2009، و ذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية لهذا القطاع بنسبة 31,8% مقارنة مع انكماش بلغ 36,7% عام 2009، قد أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية إلى تراجع حصص بقية القطاعات رغم تسجيلها ارتفاعا في معدلات نموها بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام 2009، و يأتي قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ثم قطاع التجارة و المطاعم و الفنادق في المرتبة الثالثة، ثم قطاع الصناعات التحويلية.

جدول رقم 22: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنوات 2000 و 2005 و 2009- 2010

الوحدة : (%)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (1)		
	2000	2005	2009	2010	2005-2000	2009-2008	2010-2009
قطاعات الإنتاج الكلي منها:	**55,5**	**60,4**	**54,7**	**57,5**	**11,9**	**23,9-**	**22,1**
الزراعة	7,8	6,1	6,5	6,1	4,8	11,8	10,00
الصناعات الأستخراجية	30,2	38,1	31,3	35,5	15,3	36,7-	31,8
الصناعات التحويلية	10,6	9,6	9,7	9,3	7,7	1,3	11,5
باقي قطاعات الإنتاج	6,8	6,6	7,3	6,6	9,2	2,8	5,3
إجمالي قطاع الخدمات منها:	**42,0**	**38,8**	**45,2**	**42,6**	**8,2**	**4,9**	**9,5**
الخدمات الحكومية	11,5	10,4	12,1	11,4	7,9	9,5	10,3
صافي الضرائب غير المباشرة	2,6	1,1	1,2	1,0	7,2-	114,1	0,9
الناتج المحلي الإجمالي:	**100**	**100**	**100**	**100**	**10**	**12,6-**	**16,3**

(1): معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام قاعدة بيانات التقرير العربي الموحد لسنة 2011.

وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات في تكوين الناتج بين الدول العربية،إذ احتل قطاع الصناعات الإستخراجية في عام 2010 المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الناتج في تسع دول عربية بحصة تراوحت بين 72,2% في ليبيا، و 31,6% في الإمارات العربية المتحدة، و حاز قطاع الزراعة على المرتبة الأولى في السودان بحصة بلغت 31,4% و قطاع التجارة و المطاعم و الفنادق في لبنان بحصة بلغت 26,8% و الخدمات الحكومية في الأردن بحصة بلغت 19,9% و الصناعات التحويلية في مصر و تونس بحصة بلغت 16,1% و 14,9% على التوالي.

المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق.

سنتناول من خلال هذا المطلب دراسة للناتج المحلي حسب بنود الإنفاق و ذلك بالتطرق إلى الإستهلاك النهائي بشقيه العائلي و الحكومي و دراسة الإنفاق الاستثماري ونخلص إلى دراسة لفجوة الموارد.

بلغت حصة الإستهلاك النهائي بشقيه العائلي و الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نسبة 63,7% سنة 2010، و بلغت حصة الإستثمار 26,8%، بينما كانت حصة فجوة الموارد حوالي 9,5%، و هذا ما يوضحه الشكل الآتي:

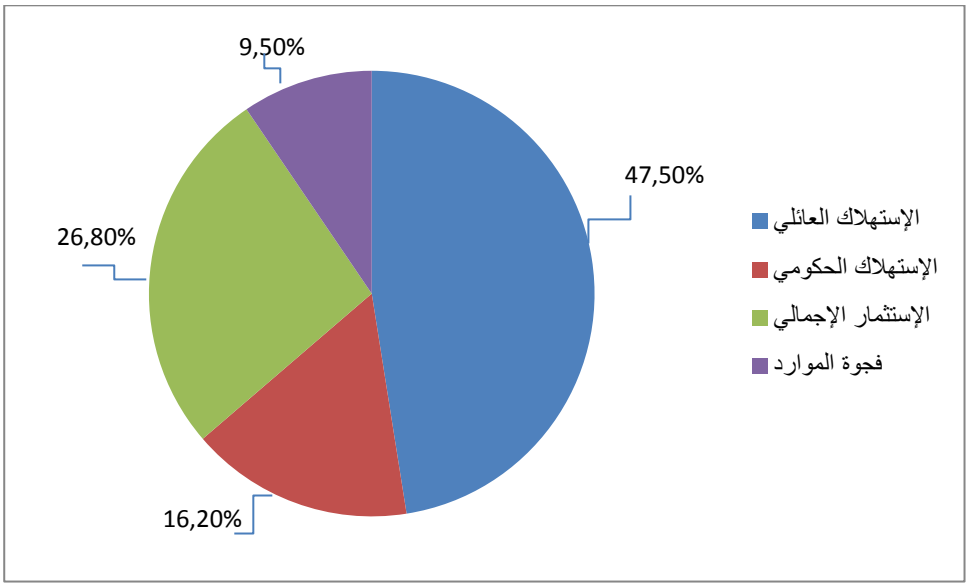

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011.

لقد ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بمعدل نمو بلغ 9,3% عام 2010، مقابل 3% عام 2009، على الرغم من انخفاض نسبته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 63,7% مقارنة مع 67,8% عام 2009.

وانخفضت أيضا نسبة الإستثمار في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 26,8% عام 2010 مقارنة مع 27,3% عام 2009، إلا أن الإستثمار سجل نموا بلغ معدله 14,2% بعد أن سجل انكماشا بلغ معدله 6,1% عام 2009.

و كمحصلة انخفاض حصة كل من الإنفاق الإستهلاكي و الإستثمار ارتفعت نسبة فجوة الموارد لتبلغ 9,5% مقابل 4,9% عام 2009. و ذلك في ضوء الأداء الجيد لقطاع الصادرات، و بالتالي ارتفعت نسبة تغطية صادرات السلع و الخدمات للواردات في الدول العربية كمجموعة لتصل إلى حوالي 123,7% عام 2010 مقابل 111,3% عام 2009.

جدول رقم 23: هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق (2000،2005، 2009،2010) (%)

	الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية		
	2000	2005	2009	2010	2005-2000	2009-2008	2010-2009
الاستهلاك النهائي:	**68,1**	**60,3**	**67,8**	**68,1**	**7,4**	**3,0**	**9,3**
الإستهلاك العائلي	49,4	44,3	50,5	49,4	7,7	1,4	9,4
الإستهلاك الحكومي	18,8	16,0	17,4	18,8	6,6	7,9	8,9
الإستثمار الإجمالي:	**19,0**	**21,5**	**27,3**	**19,0**	**12,8**	**6,1-**	**14,1**
فجوة الموارد:	**12,8**	**13,2**	**4,9**	**12,8**	*	*	*
صادرات السلع و الخدمات	44,6	54,8	47,7	44,6	14,7	29,1-	20,4
واردات السلع و الخدمات	31,7	36,6	42,9	31,7	13,2	10,5-	8,3
الناتج المحلي الإجمالي	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**10,0**	**12,6-**	**16,3**

المصدر: من إعداد الطالب، التقرير العربي الموحد لعام 2011 و قاعدة بيانات التقرير الإقتصادي العربي الموحد(ملحق 5/2 و 6/2).

الإستهلاك النهائي: أدى تراجع نسبة الإستهلاك العائلي و الإستهلاك الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى تراجع نسبة الإستهلاك النهائي بالرغم من ارتفاع كل من معدل نمو الإستهلاك العائلي ليصل إلى 9,4% مقابل 1,4% عام 2009، و معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى 8,9% مقابل 7,9% عام 2009.

الإنفاق الإستثماري: ارتفع الإنفاق الإستثماري بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة نسبة 14,2% سنة 2010، مقارنة بانكماش بلغ 6,1% عام 2009، و سجلت كل من عمان، العراق، الأردن، قطر، السودان أعلى معدلات نمو في الإنفاق الإستثماري في

الدول العربية بنسبة تراوحت بين 40,7% و 28%، ثم الكويت و موريتانيا و مصر والإمارات و البحرين بمعدلات تراوحت بين 24,5% و 15,7%، و يرجع الإرتفاع في معدلات نمو الإستثمار في عدد من هذه الدول إلى زيادة الإنفاق الإستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط و تسجيلها فوائض و معدلات إدخار محلي مرتفعة.

بالإضافة إلى ذلك، يرجع النمو المرتفع للإستثمار في عمان و العراق إلى مواصلة جهود الإعمار و تطوير الطاقة الإنتاجية فيهما، و في قطر إلى استكمال عدد من المشاريع خاصة في قطاع الغاز المسال و في قطاع البناء السكني و الصناعي، و سجلت كل من جيبوتي و المغرب أدنى معدلات نمو للإستثمار.

صادرات وواردات السلع و الخدمات و فجوة الموارد: ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع و الخدمات من حوالي 832 مليار دولار عام 2009 إلى 1001 مليار دولار عام 2010، مسجلة بذلك معدل نمو بلغ 20,4% مقابل انكماش بلغ 29,1% عام 2009.

وارتفعت قيمة الواردات من السلع و الخدمات من حوالي 747 مليار دولار عام 2009 إلى 809 مليار دولار في عام 2010، أي بزيادة نسبتها 8,3% مقابل انكماش بلغ 10,5% عام 2009، و بذلك تحسّن وضع الميزان الجاري للسلع و الخدمات، و تحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية كمجموعة من 111,3% عام 2009 إلى 123,7% عام 2010.

المبحث الثالث: نمط التجارة الخارجية للدول العربية و اتجاهاتها.

تأثرت التجارة الإجمالية العربية في عام 2010 بالإنتعاش النسبي للإقتصاد العالمي، حيث ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام و السلع الأولية الأخرى إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية، كما ارتفعت الواردات العربية جراء الإرتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية.

أما بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2010، فقد زادت قيمة الصادرات الإجمالية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسين بدرجات متفاوتة، وزادت أيضا قيمة واردات الدول العربية من غالبية شركائها التجاريين الرئيسيين، أما فيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد سجلت الصادرات البينية زيادة طفيفة بنسبة 1,2 % لتبلغ نحو 77,7 مليار دولار في عام 2010.

وفيما يخص تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، فبلغت قيمة التجارة البينية للبترول الخام نحو 10,9 مليار دولار في عام 2010 مشكلة حصة 14,2 % من التجارة العربية البينية، و بالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، تستأثر المصنوعات الأساسية الحصة الأكبر، و يلي ذلك البتروكيماويات، ثم الغاز الطبيعي بأنواعه، فالأغذية والحيوانات الحية، و أخيرا الآلات و المعدات.

و سنحاول التفصيل في كل هذه المعطيات من خلال المطالب الأربع الموالية وفق الترتيبالآتي:

المطلب الأول: تحليل أداء التجارة الخارجية للدول العربية.

إن تحليل أداء التجارة الخارجية للدول العربية، يقتضي منا دراسة الصادرات والواردات للدول العربية، حيث شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الإقتصادية والمالية العالمية، وبعد ذلك عاودت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010، حيث سجلت زيادة بنسبة 25,2% لتبلغ حوالي

904 مليار دولار مقارنة مع نحو 722 مليار دولار في عام 2009، و تعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى إرتفاع أسعار النفط العالمية و استقرارها النسبي خلال عام 2010 وذلك بالمقارنة مع حركة الأسعار خلال العامين السابقين، وقد تقاربت نسبة زيادة الصادرات الإجمالية العربية مع نسبة زيادة الصادرات العالمية في عام 2010، الذي أبقى وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية تقريبا عند مستواه لعام 2009 أي ما نسبته 5,9%.

أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية، فقد سجلت زيادة بنسبة 10,2% عام 2010 لتبلغ حوالي 655 مليار دولار، بعد أن بلغت نحو 594 مليار دولار في عام 2009، ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له، وقد انخفضت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من 4,7% عام 2009 إلى 4,3% عام 2010، و هذا وفق الجدول الآتي: **جدول رقم 24: التجارة الخارجية العربية (2006-2010)**

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة 2006-2009(%)
	2006	2007	2008	2009	2010 *	2006	2007	2008	2009	2010*	
الصادرات العربية	685,4	795,8	1,070.6	722,3	904,5	37,0	16,1	34,5	- 32,5	25,2	1,8
الواردات العربية	406,4	538,7	673.2	594,3	655,2	22,0	32,6	25,0	- 11,7	10,2	13,5
الصادرات العالمية	12,113	14,000	16,116	12,522.0	15,238	16,1	15,6	15,1	-22,3	21,7	1,1
الواردات العالمية	12,437	14,300	16,520	12,718.0	15,376	16,5	15,0	15,5	-23,0	20,9	0,7
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5,7	5,7	6,6	6,6	5,9						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	3,3	3,8	4,1	4,1	4,3						

*بيانات أولية.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات التقرير العربي الموحد لعام 2010 ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2010، فقد حققت معظم الدول العربية تحسنا في أداء صادراتها ، فبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط التي ارتفعت صادراتها الإجمالية بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى، فقد حققت ليبيا أعلى نسبة زيادة بلغت 69,9% تليها قطر بنسبة زيادة 49,2% ثم السعودية فالعراق و الكويت وعمان و الجزائر والبحرين و الإمارات بنسب تراوحت بين 30,6% و 10,7%.

و بالنسبة للدول العربية الأخرى، حققت موريتانيا أعلى نسبة زيادة بلغت 54% إثر زيادة صادراتها للحديد الخام الذي شهد ارتفاعا في أسعاره العالمية، تلتها السودان التي ارتفعت صادراتها بنسبة 38,1%، و أتت المغرب في المرتبة الثالثة و التي شهدت صادراتها زيادة بنسبة 26,5% و التي تعود لزيادة صادراتها للفوسفات و مشتقاته بشكل رئيسي، أما الأردن فقد سجلت زيادة في صادراتها بلغت نسبتها 17,8%، و سجلت أربع دول أخرى زيادة في صادراتها بنسب أقل من 15% و هي سوريا وتونس ولبنان ومصر والصومال. أما الدول التي تراجعت صادراتها فهي اليمن بنسبة 39,5% و القمر 22,5% وجيبوتي 9%.

أما فيما يتعلق بأداء واردات الدول العربية فرادى في عام 2010، فقد ارتفعت قيمتها في عشر دول بنسب تراوحت 62,2% (ليبيا) و10,2% (الكويت)، و سجلت تسع دول أخرى زيادة تقل عن 10% تراوحت بين 8,8% (المغرب) و 1,8% (اليمن)، أما الدول التي سجلت تراجعا في قيمة وارداتها فهي جيبوتي بنسبة 7% و قطر بنسبة 5,5%.

المطلب الثاني: اتجاهات التجارة العربية الإجمالية.

لقد تحسنت التطورات الإيجابية في السوق النفطية العالمية و تحسن أداء معظم اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية في زيادة التجارة الإجمالية العربية مع شركائها التجاريين الرئيسيين، فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية، فقد حققت الصادرات العربية إلى آسيا أعلى نسبة زيادة بلغت 31,6% ، و ضمن آسيا استأثرت الصادرات إلى الصين بأعلى

نسبة زيادة وصلت إلى 51,9% تلتها باقي الدول الآسيوية الأخرى بنسبة 42.1%، ثم اليابان بنسبة 4,4%.

وبالنسبة إلى الصادرات العربية باتجاه الإتحاد الأوربي، فقد سجلت نسبة زيادة بلغت 21,2% ،

و شهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضا بلغت نسبتها 9,9% ، كما زادت الصادرات العربية إلى باقي دول العالم بنسبة بلغت 33,2%، أما الصادرات البينية العربية فقد ارتفعت بنسبة طفيفة 1,2% في عام 2010.

أما فيما يخص حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية و في ضوء الزيادات في قيمة الصادرات العربية إلى معظم الإتجاهات فلم يطرأ تغير يذكر على هذه الحصص. فقد حافظت الدول الآسيوية على حصتها في الصادرات العربية مع تحقيق زيادة طفيفة لتصل إلى نسبة 42,4% عام 2010 مقابل 40,3% عام 2009، و ضمن حصة الصادرات العربية إلى الدول الآسيوية، تراجعت حصة اليابان من 12,8% عام 2009 إلى 10,7% عام 2010، أما الصين فقد ارتفعت حصتها من الصادرات العربية لتبلغ 8,1%، وارتفعت أيضا حصة الصادرات العربية إلى بقية الدول الآسيوية لتصل إلى 23,6% مقابل 20,8% خلال نفس الفترة.

أما مجموعات الدول التي انخفضت حصتها في الصادرات العربية، فقد تراجعت حصة الإتحاد الأوربي بصورة طفيفة من 15,8% إلى 15,3% ، و تراجعت أيضا حصة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة من 8,7% إلى 7,7%، فحصة الصادرات البينية العربية من 10,6% إلى 8,6% خلال الفترة نفسها.[11]

و في ما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، فقد شهدت زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية في عام 2010، فقد حصلت أعلى زيادة

[11] لمعلومات أكثر، أنظر التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011.

للواردات العربية من اليابان بنسبة بلغت 13,7% ثم الواردات العربية من الصين بنسبة زيادة بلغت 8,9%، كما ارتفعت الواردات العربية من الولايات المتحدة بنسبة 9,5%، والواردات العربية البينية بنسبة 6,5%، أما الواردات العربية من الإتحاد الأوربي فقد سجلت نسبة زيادة بأقل من واحد 1%.

وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية، فقد تراجعت حصة الواردات العربية من الدول الآسيوية بصورة طفيفة من 33,9% عام 2009 إلى 32,8% عام 2010، غير أن ضمن هذه الدول حافظت كل من الصين واليابان على حصصهما في الواردات العربية بنسبة 11,2% و 4,5% على التوالي، كذلك حافظت الولايات المتحدة على حصتها في الواردات العربية بنسبة 8,7% ، أما الإتحاد الأوربي فقد تراجعت حصته في الواردات العربية من 28,9% عام 2009 إلى 26,3% عام 2010، وتراجعت أيضا حصة الواردات البينية العربية من 12,2% إلى 11,8% خلال الفترة نفسها.

و سنوضح كل هذا من خلال الرسم البياني المواتي:

الشكل البياني رقم 05: اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2010

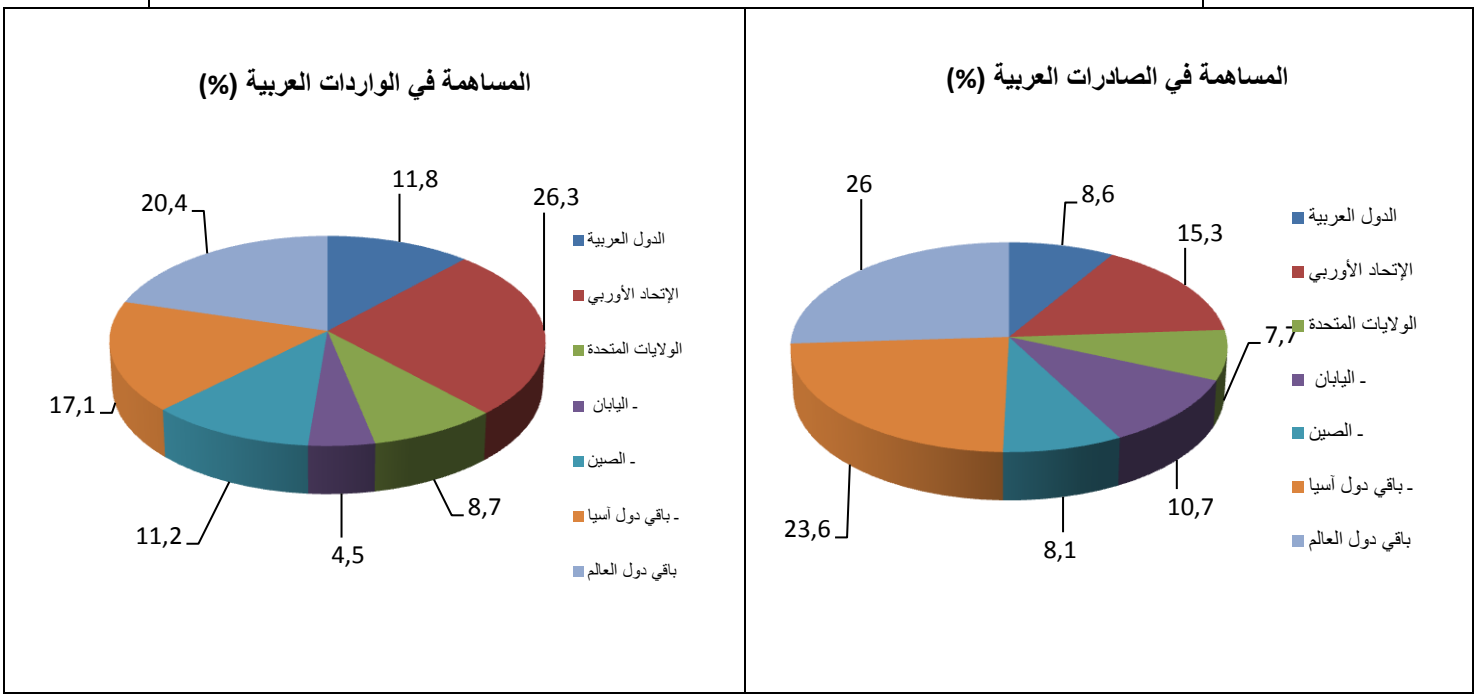

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام بيانات التقرير العربي الموحد لسنة 2010 (ملحق رقم 01).

المطلب الثالث: التجارة البينية للتجمعات العربية.

إن المعلومات و البيانات المجمعة تشير عن تطور أهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية و هي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و مجلس التعاون لدول الخليج و اتحاد دول المغرب العربي و دول اتفاقية أغادير، أن مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات تراجعت في عام 2010، وذلك راجع إلى الإرتفاع في قيمة التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، سواء من جانب الصادرات أو الواردات بنسب أعلى من ارتفاع قيمة التجارة البينية لكل منها و ذلك خلال الفترة نفسها، و هذا ما نستخلصه من الجدول و الشكل الآتيين:

الجدول رقم 25: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية 2007-2010.

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)									
	قيمة الصادرات البينية				معدل التغير 2010 %	قيمة الواردات البينية				معدل التغير 2010 %
	2007	2008	2009	2010		2007	2008	2009	2010	
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	68,987	93,122	75,604	75,487	0,2-	62,762	85,478	71,057	74,258	4,5
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	31,527	41,394	33,144	27,540	16,9-	19,168	29,919	23,654	25,009	5,7
إتحاد دول المغرب العربي	2,362	3,301	2,693	2,895	7,5	2,379	3,404	2,539	2,672	5,2
دول اتفاقية أغادير	1,387	2,116	2,225	2,192	0,5-	1,552	2,059	1,951	1,937	0,7-
	المساهمة في إجمالي الصادرات(%)					المساهمة في إجمالي الواردات(%)				
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	9,1	9,8	9,8	8,4		11,7	13,3	11,9	11,6	
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	6,2	6,4	5,7	4,2		6,1	8,5	6,9	7,0	
إتحاد دول المغرب العربي	1,6	2,0	2,5	2,0		2,4	2,7	2,2	2,0	
دول اتفاقية أغادير	1,9	3,3	3,9	3,3		1,4	1,8	1,7	1,6	

المصدر: من إعداد الطالب بيانات التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011 وتقارير قطرية و دولية متنوعة.

و سنبين مدى مساهمة الصادرات و الواردات البينية في إجمالي الصادرات والواردات العربية الواردة في الجدول أعلاه من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل البياني رقم 06: حصة الصادرات و الواردات البينية في إجمالي الصادرات و الواردات للتجمعات العربية 2007-2010.

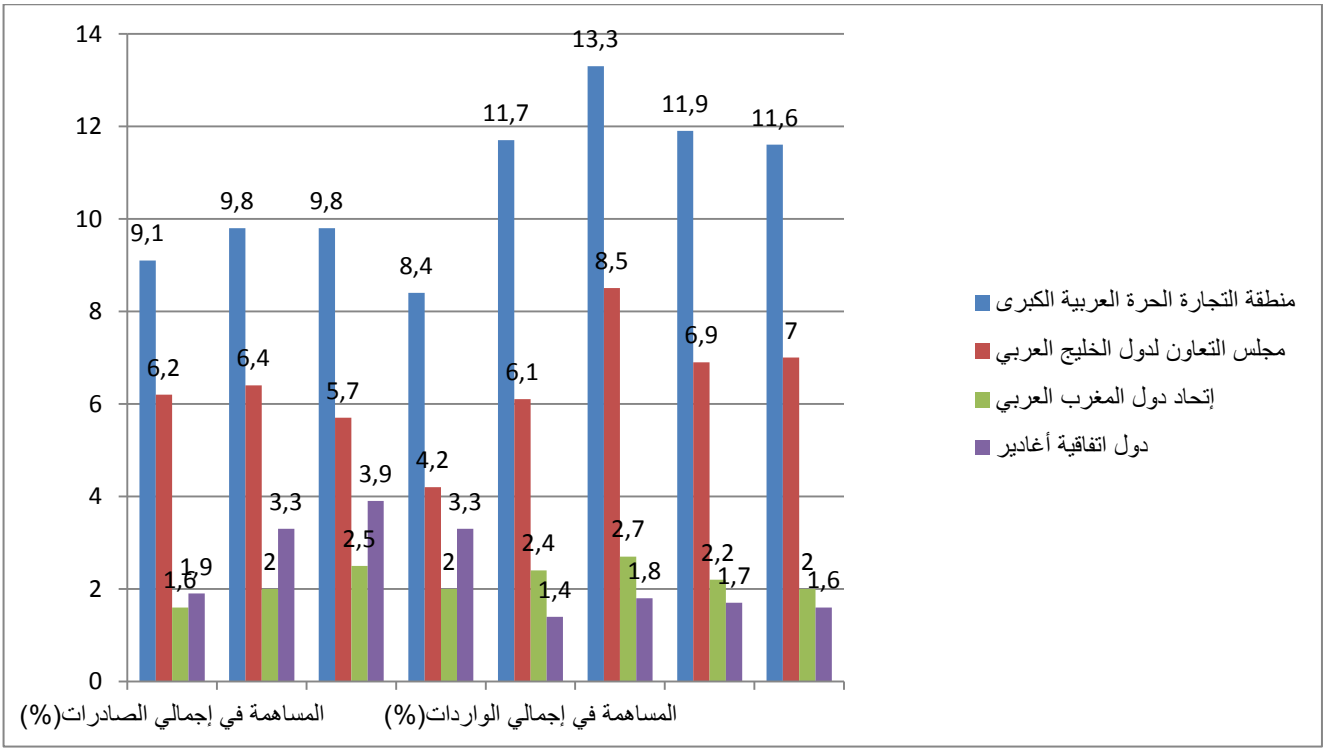

المصدر: من إعداد الطالب وفقا للجدول رقم 4.

- منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى: تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، القمر وموريتانيا)
- مجلس التعاون لدول الخليج العربي تضم (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر و الكويت)
- إتحاد دول المغرب العربي يضم (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب و موريتانيا)
- دول إتفاقية أغادير تضم (الأردن، تونس، مصر و المغرب).

المطلب الرابع: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية.

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلى زيادة الأهمية النسبية للوقود المعدني و المعادن الأخرى في مكونات الصادرات البينية، حيث ارتفعت حصة هذه الفئة السلعية لتبلغ نسبتها 23,3% سنة 2010 مقارنة بحصة 22,2% عام 2009، و ترجع زيادة أهمية فئة الوقود و المعادن إلى ارتفاع أسعار كل من النفط الخام والغاز الطبيعي وكذلك عدد من المعادن الأخرى في الدرجة الأولى سنة 2010.

وعليه، انخفضت الأهمية النسبية لفئتي السلع الزراعية و المصنوعات في هيكل الصادرات البينية، و قد تراجعت حصة السلع الزراعية من نسبة 22,5% سنة 2009 إلى 21,9% عام 2010، أما في ما يتعلق بالمصنوعات التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية فقد تراجعت أيضا من 49% سنة 2009 إلى 48,5% عام 2010، وتراجعت بدورها الفئات الرئيسية للمصنوعات، فانخفضت حصة المصنوعات الأساسية من نسبة 18,7% عام 2009 إلى 16,1% عام 2010، كما انخفضت حصة فئة الآلات و معدات النقل من 13,7% إلى 12,6% من الصادرات البينية العربية. وفي المقابل سجلت المواد الكيماوية (عضوية وغير عضوية ومنتجات دوائية و صيدلية) زيادة طفيفة في حصتها من الصادرات البينية لتبلغ 11,5% عام 2010 مقابل 11,2% عام 2009، كما ارتفعت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى لتبلغ 8,3% مقابل 5,3% خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق **بهيكل الواردات البينية،** فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية مضاف إليها قيمة الشحن و التأمين ، وعليه فمن الناحية النظرية فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل و التصنيف، ما ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات و الواردات البينية وبالتالي تباين قيم الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية، و لكن رغم هذه الإختلافات، يلاحظ من خلال البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2010 أن الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الإتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية.

ومن خلال ما سبق ذكره نلخص هذه المعطيات في الجدول الآتي:

الجدول رقم 26: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية (مليار دولار)

السلعة	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2006-2009	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2006-2009
السلع الزراعية	13,7	15,7	15,2	22,5	21,9	16,8	20,7	19,2	18,0	23,2	20,9	20,3
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	35,4	22,7	27,3	22,2	23,3	26,9	16,8	16,6	24,7	22,9	26,8	20,2
المصنوعات	47,9	58,4	54,2	49,0	48,5	52,4	57,5	61,2	54,3	50,0	47,0	55,8
المواد الكيماوية	9,7	12,3	10,7	11,2	11,5	11,0	16,1	18,1	14,4	14,3	14,2	15,7
مصنوعات أساسية	16,6	19,0	20,5	18,7	16,1	18,7	20,1	18,4	14,7	17,5	15,9	17,7
الآلات ومعدات النقل	15,4	19,9	17,2	13,7	12,6	16,6	15,6	18,8	17,5	11,7	9,5	15,9
مصنوعات متنوعة أخرى	6,1	7,3	5,8	5,3	8,3	6,1	5,8	5,9	5,4	6,5	7,3	5,9
سلع غير مصنفة	**3,0**	**3,2**	**3,3**	**6,3**	**6,3**	**3,9**	**5,0**	**3,0**	**2,9**	**3,9**	**5,3**	**3,7**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام بيانات التقرير العربي الإقتصادي الموحد لسنة 2011.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما ورد في هذا الفصل من معلومات حول المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، فإنه يتبين أنه بمقدور الدول العربية أن ترفع حجم تجارتها البينية بنسب كبيرة في حال ما إذا عملت على معالجة المعوقات التي تحول دون ذلك، واستغلال موارد الإقتصاد العربي من إمكانيات زراعية وموارد طاقوية وطاقات بشرية، و الإمكانات المالية والتجارية المتاحة أحسن استغلال، مما سيخلق فرص استثمارية و وظيفية في المنطقة العربية، خاصة و أن معدلات البطالة في المنطقة العربية تعتبر تحديا سياسيا و اجتماعيا مما يتطلب تحسين الوضع في هذه المنطقة من خلال خلق وظائف جديدة عبر ترويج الأعمال و المشاريع و دعم التجارة .

الفصل الثالث: دراسة قياسية للتجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية.

تمهيد:

يمكن تقييم أداء التجارة باستخدام عدد من الأساليب القياسية، من بينها نموذج الجاذبية (Modèle de Gravité) الذي ثبت اتساقه بالنسبة إلى تفسير عدة أنواع من التدفقات، كالهجرة و التنقل و السياحة و النقل البحري للسلع و تدفقات التجارة الثنائية، وعلى وجه خاص تستطيع المعادلات اللوغاريتمية الخطية أن تفسر التدفق من نقطة مصدر (س) مثلا إلى نقطة مقصد (ص) مثلا، بعوامل اقتصادية تخص هاتين النقطتين، و عوامل اقتصادية أخرى تحفز أو تعوق الحركة من المصدر إلى المقصد.[1]

و ما يميز نموذج الجاذبية هو أنه لا يستند في تفسيره للتجارة الثنائية إلى فروض يجري استنباطها نظريا، بل إلى نوع من التقريب البديهي، وهو ما أوضحه بعض الإقتصاديين أمثال: سانسو و غايران و سانز(Sanso,Guairan and Sanz)[2]، يضاف إلى ذلك أن الدراسات التي اعتمدت أسلوب نموذج الجاذبية لتفسير التجارة الثنائية حقق معظمها نجاحا، وهو الأمر الذي قلما يحدث في الدراسات الإقتصادية.

إذا و باختصار، فاختيار نموذج الجاذبية يقوم على عدد من الإعتبارات **أولها:** أن هذا النموذج يتميز بتقديم أقوى التفسيرات في علم الإقتصاد، وامتلاك قدرة عالية على التفسير في أوضاع مختلفة، **ثانيا:** أنها كثيرا ما تستخدم لمقارنة التجارة داخل الدول و في ما بينها، **ثالثا:** أنه يمكن أن يدرج فيها عدد كبير من العوامل التي تمثل رفعا أو خفضا لتكاليف المعاملات، ومن هذه العوامل المسافة الطولية بين الدول، ووجود لغة مشتركة، والإنتماء إلى تاريخ استعماري متماثل و المشاركة في الحدود.

وعليه، سنحاول تسليط الضوء على نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة في مبحث أول، وبعدها إسقاط النمذجة القياسية للتدفقات التجارية على دول شمال إفريقيا في مبحث ثاني.

---

[1] أنظر محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 213 نقلا عن: J.Bergstrand, « The gravity Equation in International Trade : Some Microeconomic Foundations and Empirical Evidence »,Review of Economics and statistics, vol 67 N° 3 ;1985,pp 474-481

[2] M.Sanso, R.Guairan and F.Sanz:" bilateral trade flows, The gravity Equation, and functional Form » Review of Economics and statistics, vol 75 N° 2 ,1993,pp 266-275.

المبحث الأول: نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة.

يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الإقتصاد الدولي، حيث يجعل (في شكله الأساسي) التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس **المسافة** التي تفصل بين الدول و التفاعل بين الأحجام الإقتصادية لهذه الدول، بحيث يحاكي هذا النموذج **قانون نيوتن** للجاذبية الذي يعتبر أيضا المسافة و الحجم المادي بين كتلتين.

و لقد لاقى هذا النموذج نجاحا صريحا من وجهة نظر الإقتصاد القياسي، في حين تبقى مبرراته النظرية موضوع خلاف واسع، و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المبررات النظرية لنموذج الجاذبية في مطلب أول، ثم نتناول النموذج الموسع للجاذبية و دوره في تقييم أثر الاتفاقيات الإقليمية للتجارة في مطلب ثاني.

المطلب الأول: المبررات النظرية لنموذج الجاذبية.

إن استخدام نموذج الجاذبية في أدبيات التجارة العربية البينية محدود جدا، ويرجع هذا النقص حسب الإقتصاديين الأطرش و يوسف إلى القدر الكبير من البيانات التي يحتاج إليها نموذج الجاذبية[1] و التي قد يتعذر الحصول عليها بالنسبة إلى الدول العربية، و الوزن الكبير للنفط الذي قد يؤدي إلى إحداث تحيز بالنسبة إلى الأهمية النسبية للتجارة البينية العربية ومع باقي العالم.

و لفهم محددات التدفقات التجارية ما بين الدول، فإن نموذج الجاذبية في شكله الأساسي يفترض أهمية المسافة و الأحجام الإقتصادية للدولتين، و يعرف النموذج الأساسي للجاذبية بتدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى الدولة j (F_{ij}) على أنه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين M_i و M_j مقسوما على المسافة

[1] أنظر د. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 215 نقلا عن: « Alatrash and Yousef, « Intra-Arab Trade : It Too Little ? » .

بينهما و تنميط التعبير بثابت G. و يمكن كتابة هذا التعريف في شكل معادلة فنية على النحو الآتي:[2] $fij = \frac{\text{G x Mi x Mj}}{\text{Dij}}$

حيث: تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى أو من الدولة j.

$F_{ij}G$ = ثابت

MiMj= يعبران عن الحجم الإقتصادي للدولتين، كمل يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتين i و j.

D_{ij} = المسافة بالكليومترات أو الأميال بين الدولتين، و هي مؤشر لتكلفة التجارة.

و يمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الإقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم (Ln)، حيث تتمثل المعادلة في شكلها الخطي كالآتي:[3]

$$Ln(Fij) = \beta 0 + \beta 1 \ln(Mit) + \beta 2 \ln(Mjt) - \beta 3 \ln(Dij)$$

حيث يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات أو واردات، وهي المتغير التابع هنا اعتمادا على ثلاثة متغيرات تابعة و المتمثلة في لوغاريتم حجم إقتصاد الدولة المصدرة و حجم إقتصاد الدولة المستوردة و لوغاريتم المسافة بينهما، ويمكن استخدام معلمات النموذج $\beta 1$ و $\beta 2$ و $\beta 3$ كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام إقتصاديات الدول أو المسافة بينها.

تزيد تدفقات التجارة على وجه التحديد بمعدل 1% إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة 1%، في حين تتقلص تدفقات التجارة بين الدولتين i و j إذا ما زادت المسافة بينهما بنسبة 1%،

[2] J.E.Anderson : " A Theoretical foundation for the gravity equation » American economic Review vol 69 N°1, 1979 pp 106_116.

- Elhanan helipman and Paul R. Krugman : " Market structure and foreign teade (cambridje.Mit Press, 1985).

[3] أنظر عيسى محمد الغزالي: نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 97، 2010ص04 نقلا عن: أوكليدو و ماكبي (1994)، كروجر(1999)، سيرنت (2001)، جاكرانث(2007) و كاندوجان (2008).

و تشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج الأساسي تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات التجارة، لذلك عمل الكثيرون على إدخال العديد من المتغيرات الإضافية التي تأخذ بعين الإعتبار عدم تجانس هذه الدول. تعكس هذه المتغيرات مستوى متوسط الدخل و عدد السكان و مستوى الأسعار، و الحدود المشتركة و العلاقات اللغوية و التاريخ الإستعماري المشترك، و أسعار الصرف أو تذبذبها بالإضافة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر المتبادل، كذلك فقد تم اعتماد متغيرات وهمية لتقييم أثر الإتفاقيات الإقليمية في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنتمية لهذه التكتلات.

ونظرا لبساطة هذا النموذج الذي عرض في مجال الإقتصاد عن طريق **إيزارد** (1954)، **و تنبرجن**(1962) **و بوهنن** (1963) فقد تحول إلى أحد أهم النماذج المستخدمة في تحليل التجارة الدولية.

و تركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج إعتمادا على منهجيات الإقتصاد القياسي الحديثة، و توسيع نطاقها، لتشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة، و أخيرا لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية، و يجدر الذكر في هذا الخصوص بأن نموذج الجاذبية للتجارة تعرض في السابق (رغم استخدامه الواسع من طرف الإقتصاديين القياسيين) لانتقادات عديدة وذلك بالنظر لافتقاره إلى الأسس النظرية.[4]

ومما يلاحظ هو أن النظرية الإقتصادية للتجارة نفسها تقوم على أسس مختلفة، بما في ذلك هبات الطبيعة و الإختلافات التقنية، وتزايد الغلة في ضوء النموذج **الريكاردي ونموذج هيكشر- أولين**، ونماذج تزايد الغلة على مستوى الوحدات الإنتاجية على التوالي.

و خلصت العديد من الدراسات التي قام بها الإقتصاديون أمثال: **أندرسون(1979)**، **هيلبمان و كروغمان** (1985)، **هيلبمان** (1987)، **بركشن** (1989)، **أندرسون و فان وينكوب** (2003)، **و إفينت و كيلير** (2002)، إلى أن الأسس النظرية للتجارة الخارجية

[4] انظر: عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق ص 4.

تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة، و تذليل المسافة بين مخرجات نموذج الجاذبية و أهم الأسس النظرية في تفسير التجارة الدولية.

المطلب الثاني: النموذج الموسع لنموذج الجاذبية و تقييم أثر الإتفاقيات الإقليمية للتجارة.

بالإضافة إلى عاملي المسافة و حجم الإقتصاد، فقد سعت الأدبيات التطبيقية إلى توسيع محددات التدفقات التجارية، غلى سبيل المثال، تبين أن لمتوسط دخل الفرد للشريك التجاري أثر إيجابي على الصادرات لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين. كما تظهر الدراسات أن المتغيرات التي تعبر عن القرب مثل الحدود و اللغة و التاريخ المشترك تؤثر إجمالا بشكل إيجابي على التدفقات التجارية، كذلك الحال، فإن نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة و قيام الأعمال و الفساد، تؤثر إيجابا بالتدفقات التجارية إذا ما عكست مؤسسات راقية و سلبا إذا عكست بيئة مؤسسية رديئة تقف عقبة في وجه تعزيز التدفقات التجارية.

وقد توجهت العديد من الدراسات إلى تقدير الآثار التجارية للإتفاقات الإقليمية للتجارة، كالمجموعة الأوربية و مجموعة دول شمال أمريكا، و منظمة آسيا و المحيط الهادي للتعاون الإقتصادي باستخدام متغيرات وهمية تأخذ قيمة 1 إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الإتفاقية و 0 ما عدا ذلك، مثلما يشير إليه بعض الإقتصاديين منهم: أوكليدو وماكبي (1994)، كروجر (1999)، سيرنت(2001)، آدمس (2003)، فيليبيني و موليني (2003)، جاكرانث (2007)، و كاندوجان (2008).

وقد أدى ذلك إلى العديد من الإنتقادات، حيث يظن البعض أن استعمال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملائمة النموذج الخطي للجاذبية، وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي لاستخدام **طريقة المربعات الصغرى(MCO)**، وهذا ما ذهب إليه بعض الإقتصاديين من أمثال: **فيك ومولیجان** (1989)، **أندرسون (1979)**، **ماتياس** (1997)، **بولاك** (1996) **وسانتوس سيلفا، و تينرير** (2006).

و بالرغم من هذه الإنتقادات و غيرها، إلا أن نموذج الجاذبية يستخدم بشكل واسع مدفوعا بالتطور الهام في منهجيات الإقتصاد القياسي المختلفة، التي تمكن من تقدير العلاقات السببية بين المتغيرات المفسرة و تدفقات التجارة، وقد مكنت هذه الدراسات من الوقوف على أهمية هذه التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء، في حين لم تحظ الإتفاقات الإقليمية العربية إلا بالقليل من الإهتمام إلا في الآونة الأخيرة، حيث تناول الإقتصادي **باريدي** (2006)، **وليد عبد مولاه** (2009)، **وبيتشاريا وولد** (2010) التكامل التجاري في المنطقة العربية إعتمادا على نموذج الجاذبية.

وعلى قدر علمنا، فإن استخدام نموذج الجاذبية في أدبيات التجارة العربية البينية محدود، حيث استخدم الأطرش و يوسف نموذج جاذبية لدراسة ما إذا كانت التجارة العربية البينية دون ما يجب [5] ، وكان النموذج المستخدم نموذجا عاديا مع إضافة متغيرات تعبر عن تأثير السياسات التجارية و العوامل الثقافية والترتيبات التجارية الإقليمية. وشملت قاعدة البيانات 29 دولة عربية و 43 دولة أخرى تمثل حوالي 90% من صادرات وواردات الوطن العربي. وغطت البيانات الفترة الممتدة 1990 إلى 1997 حيث حسبت متوسطات كل المتغيرات خلالها.

ووجد الكاتبان أن التجارة البينية العربية و التجارة العربية مع باقي العالم أقل مما تقدره معادلة الجاذبية، وتوصل النموذج إلى أن مجمل التجارة البينية يجب أن يكون أعلى مما تحقق بما يتراوح بين 10 و 15 بالمئة. و تؤيد النتائج الحاجة إلى مزيد من تحرير التجارة في الوطن العربي، بما في ذلك ما يجري في إطار مزيد من التكامل الإقليمي، كما أنهما توصلا إلى أن تأثير العضوية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية و الإتحاد المغاربي كان سالبا ومعنويا.

قد تناولت دراسة د.وليد عبد مولاه (2009) تدفقات التجارة ل 21 دولة عربية مع 77 شريك تجاري للفترة 1990- 2007، في محاولة لتقديم أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (التي تضم: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا،عمان، قطر،

[5] AL-Atrash and youcef, « Intra Arab Trade : is it Too little ? »

الكويت، لبنان، ليبيا،مصر، المغرب، اليمن، العراق، فلسطين، السودان و الجزائر)، بالإضافة إلى ثلاثة تكتلات إقليمية أخرى هي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية[6] والإتحاد المغاربي[7] و اتفاقية أغادير 2004 و التي تضم كل من مصر، الأردن، المغرب و تونس، في تحفيز التجارة العربية البينية.

وقد تم تقدير نموذج موسع للجاذبية، اشتمل على 16 متغير مفسر للصادرات من الدولة i للدولة j في السنة t، هي:

$Ln(Exports_{ijt})$: لوغاريتم صادرات الدولة i إلى الدولة j في السنة t.

$Ln\ GDP_{ijt}$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة i ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولة j في السنة t.

$Ln\ Distance_{ij}$: لوغاريتم المسافة بين الدولتين i و j .

$Border_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين i وj و 0 ما عدا ذلك.

$Language_{ij}$ متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت اللغة الأولى مشتركة بين الدولتين i وj و 0 ما عدا ذلك.

$Colonizer_{ij}$ متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشتركت الدولتين i وj في التاريخ الإستعماري و 0 ما عدا ذلك.

$Trade\ Freedom_{ij}$ مؤشر الحرية التجارية للشريك التجاري j في السنة t.

$Complementarity_{ijt}$ مؤشر توافق التجارة بين الدولتينi وj في السنة t، يعبر عن مدى توافق صادرات i مع واردات j.

[6] تضم: السعودية، الكويت، عمان، قطر، الإمارات و البحرين.
[7] يضم كل من موريتانيا و الجزائر، تونس وليبيا.

$Arab_{ij}$ متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj تنتميان إلى الدول العربية و 0 ما عدا ذلك.

$GAFTA_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj تنتميان إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و 0 ما عدا ذلك.

GCC_{ij} : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj تنتميان إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية و 0 ما عدا ذلك.

UMA_{ij} : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمت الدولتان i وj إلى الإتحاد المغاربي و 0 ما عدا ذلك.

$AGADIR_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj تنتميان إلى اتفاقية أغادير و 0 ما عدا ذلك.

EU_{ij} : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان الشريك التجاري عضوا في الإتحاد الأوربي و0 ما عدا ذلك.

$NAFTA_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضوا في مجموعة شمال أمريكا للتجارة و 0 ما عدا ذلك.

$ASEAN_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضوا في إتحاد دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الهند و الصين، و 0 ما عدا ذلك.

وقد خلص الباحثون إلى تأثر مستوى الصادرات العربية إيجابا بحجم الإقتصاد وسلبا بالمسافة، كما يتنبأ النموذج الأساسي للجاذبية، بالإضافة إلى ذلك، بأن تلعب متغيرات النموذج الموسع كالحدود المشتركة و التاريخ المشترك دورا مهما في تحفيز التدفقات التجارية.

من ناحية أخرى، تبين أن الحرية التجارية كمؤشر للبنية المؤسسية للشريك التجاري لا تؤدي كما هو متوقع إلى تحفيز التجارة، وذلك على عكس مؤشر توافق التجارة، الذي يلعب دورا مهما يزيد عن أهمية الحدود و اللغة المشتركة مجتمعتين. تشير هذه النتيجة إلى أن تعزيز التجارة البينية العربية لا يمر إلا عن طريق تنويع و تشجيع المنتجات المحلية بعيدا عن هيمنة منتجات الطاقة.[8]

كذلك خلصت الدراسات إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أدت إلى تعزيز التجارة بين السبع عشر دولة عربية مقارنة بمستوى التجارة البينية لمجموعة الدول العربية، و لكن مستوى التجارة داخل منطقة التجارة الحرة الكبرى يبقى دون المستوى المرجو إذا ما قورن بما حققته العديد من الإتفاقيات الإقليمية للتجارة حول العالم أو بمستوى التجارة البينية بين دول إتفاقية أغادير 2004 رغم حداثتها. و يرجع هذا الفشل النسبي جزئيا إلى ارتباط العديد من الدول العربية إلى دول خارج المنطقة بحكم التاريخ، وباتفاقيات التجارة البينية الحرة، وكذلك إلى ارتفاع التدفقات التجارية مع الكتل الإقتصادية الكبرى وأهمها الآيسين.

خلاصة المبحث الأول:

ينطوي تحليل التدفقات التجارية بين الدول على نظام معقد من العلاقات الإقتصادية و الجغرافية و السياسية، و قد لاقى نموذج الجاذبية نجاحا كبيرا منذ إيزارد (1954) وتنبرجن (1962) على الرغم من كل الإنتقادات المتعلقة بمبرراته النظرية، بالإضافة إلى عدم توافق الإقتصاد القياسي في ما يخص صياغة النموذج أو طريقة التقدير.

ويمكن إرجاع نجاح نموذج الجاذبية في قدرته على استخدام العديد من المتغيرات المؤثرة على التجارة، بالإضافة إلى متغيرين أساسين ،وهما المسافة وحجم الإقتصاد، حيث يمكن هذا النموذج من تأثير مستوى الدخل وعدد السكان ومستويات الأسعار، واللغة والحدود المشتركة والتاريخ المشترك والعملة الموحدة بالإضافة إلى تقدير أهمية الإتفاقات الإقليمية للتجارة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء .

[8] لاحظ: د. عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق ص 6.

من خلال الإعتماد على نموذج مبسط للتدفقات التجارية للدول العربية ،يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الإتفاقات الإقليمية العربية الأربعة وهي منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية ومجلس التعاون الخليجي والإتحاد المغاربي وإتفاقية أغادير، لم تحقق الغرض من بعثها على غرار بعض التكتلات التجارية كالإتحاد الأوروبي ومجموعة شمال أمريكا يستدعي ذلك المزيد من الجهود البحثية للوقوف على أهم المعوقات في وجه التجارة البينية العربية.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية للتدفقات التجارية بين دول شمال إفريقيا.

بعد التطرق إلى نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة لا سيما في ما يتعلق بالتدفقات التجارية في المنطقة العربية في المبحث الأول من خلال التطرق إلى المبررات النظرية لنموذج الجاذبية، و بعدها تناولنا النموذج الموسع للجاذبية ودوره في تقييم أثر الإتفاقات الإقليمية للتجارة، في شكل نظري، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة هذا النموذج عن طريق دراسة قياسية للتدفقات التجارية، لكن **بين دول شمال إفريقيا**.[9]

ويلخص هذا المبحث من خلال إعطاء نظرة عامة عن إقليم دول شمال إفريقيا في مطلب أول، يليه بعد ذلك وصف النموذج مع تقديم البيانات في مطلب ثان، وبعدها استنباط النتائج و تقديم اسقاطات للدراسة القياسية في مطلب أخير.

المطلب الأول: نظرة عامة عن إقليم دول شمال إفريقيا.

إن جل الدراسات الإقتصادية للتجارة الدولية أثبتت أن هناك ميل إلى تكوين تكتلات تجارية وذلك لتركز التجارة لمجموعة من الدول التي يضمها إقليم جغرافي واحد، كما أن التركيز يتزايد بالنسبة إلى الأقاليم التي تقيم في ما بينها ترتيبات إقليمية، و يثور التساؤل عن مدى صحة هذه المقولة بالنسبة إلى **إقليم شمال إفريقيا**.

ومن هنا تأتي أهمية إختيارنا لدول شمال إفريقيا، كونها أولا تضم سبعة دول تنتمي كلها إلى إقليم واحد أو بالاحرى قارة واحدة ألا وهي قارة إفريقيا، بالإضافة إلى أن الدول محل

[9] تضم دول شمال إفريقيا كل من: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس،ليبيا،مصر و السودان.

الدراسة تجمعها ترتيبات إقليمية على غرار إتحاد المغرب العربي الذي يجمع خمس دول من أصل سبعة دول، وكذا اتفاقية أغادير التي تضم ثلاث دول تنتمي لإقليم شمال إفرقيا، هذا بالإضافة إلى كون أن العلاقات و العادات و الثقافات تتشابه في هذه الدول و التي تجمعهم اللغة المشتركة أيضا، وهي مؤشرات تسمح بتطبيق نموذج الجاذبية.

وسوف نسلط الضوء على هذا الإقليم من خلال إبراز أهم الخصائص التي يمتاز بها من حيث الموقع والسكان و التضاريس...إلخ.

فمن حيث الموقع، فيقع هذا الإقليم في شمال القارة الإفريقية، تطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا و البحر الأحمر شرقا و المحيط الأطلسي غربا، بحيث يقطن هذا الإقليم حولي 208.106.663 نسمة حسب تقدير الأمم المتحدة لسنة 2007، و يتركز معظمهم في منطقة الأطلس شمال غرب القارة، و لا سيما السواحل المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي، و هناك مساحات تخلو من السكان كالصحراء فيما عدا الواحات الصحراوية ، و تنقسم أنماط السكان في شمال إفريقيا إلى:

- **البدو الرحل و أشباه الرحل:** و يتركز معظمهم في السودان و يتوزعون في منطقة كردفان و دارفور كقبائل الكبابيش و البقارة و الزغاوة، و في صحراء شرق السودان البجة، كما يعيش حوالي 05 ملايين نسمة في الصحراء الكبرى في ليبيا، الجزائر، المغرب و غرب مصر.
- **سكان الريف:** وهم يشكلون الغالبية العظمى و تصل نسبتهم إلى 65% من مجموع السكان.[10]
- **سكان المدن:** و هذا نتيجة حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة، وازداد سكان المدن بسبب توفر فرص العمل و الخدمات المختلفة التي تقدمها المدينة، وتتوزع المدن الكبرى في مصر و ليبيا و تونس و الجزائر و المغرب و موريتانيا و السودان، وتضم حوالي 8 من كبرى المدن.

[10] المصدر: الموسوعة الجغرافية/ المجلة الجغرافية..نافذة الجغرافيين العرب، **من قسم:** قسم جغرافية إفريقيا.

أما فيما يتعلق بالتضاريس: فهناك تأثير واضح للتضاريس على مناخ الإقليم، حيث تكسو الثلوج قمم الجبال المرتفعة و تؤثر كذلك على توزيع الأمطار و كثافتها و توزيع درجة الحرارة.

ولعل ما يميز مناخ شمال إفريقيا هو التطرف في درجات الحرارة وسوء توزيع الأمطار، ويحتضن الإقليم عدة مناخات وهي:

- المناخ الإستوائي و المعتدل.
- المناخ الصحراوي.
- مناخ البحر الأبيض المتوسط.

أهم المحاصيل الزراعية للإقليم تتمثل في: الزيتون، النخيل، القطن، الفول السوداني، الحمضيات، قصب السكر و الحبوب بأنواعها.

و يمكن تلخيص بعض المعطيات لسنة 2011 عن دول شمال إفريقيا من خلال الجدول الآتي: **جدول رقم 27**: المعطيات عن دول شمال إفريقيا.

الدولة	المساحة ($كم^2$)	عدد السكان	الكثافة لكل $كم^2$	العاصمة	مجموع الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	العملة	اللغة الرسمية
الجزائر	2.381.741	36.692.000	15	الجزائر	197,450	دينار جزائري	العربية
تونس	155.566	10.669.000	69	تونس	46,431	دينار تونسي	العربية
المغرب	710.850	32.249.000	45	الرباط	93,574	درهم مغربي	العربية
ليبيا	1.775.500	8.026.000	5	طرابلس	37,468	دينار ليبي	العربية
مصر	1.009.450	80.472.000	80	القاهرة	235,584	جنيه مصري	العربية
السودان	2.505.805	43.048.000	23	الخرطوم	69,960	جنيه سوداني	العربية
موريتانيا	1.030.700	3.443.000	3	نواقشط	4,064	أوقية موريتاني	العربية

المصدر: من إعداد الطالب وفق استبيان التقرير العربي الموحد لعام 2012.

المطلب الثاني: وصف النموذج و تقديم البيانات.

إن نموذج الجاذبية (modèle de gravité) هو نموذج قياسي متعدد يستخدم في تحليل حالات وبيانات التبادل التجاري الدولي بين التكتلات والدول، ويرجع الأساس النظري لفكرة النموذج إلى علم الفيزياء وخصوصا الفرع المعرفي المتخصص بدراسة الجاذبية وفي ذلك الاتجاه يستند النموذج أعلاه إلى قانون الجذب العام لنيوتن الذي ينص على أن قوة الجذب ترتبط طرديا بكتلة الجسم المراد دراسة قوته الجذبية وعكسيا مع البعد بينه وبين الأجسام الأخرى.

وسنتطرق في دراسة الحال هذه إلى تحليل متغيرات التبادل الدولي وفق اختيار (دول شمال إفريقيا) وهما من الحجم بمكان.

وصف النموذج: تتعلق بيانات التجارة بين دول شمال إفريقيا وفق دولة المنشأ ودولة المقصد للفترة 2000-2011، حيث ستشمل 07 دول تمثل الدول العربية لشمال إفريقيا، وتم الإعتماد على جداول الإستبيان الإحصائي المعدة من قبل صندوق النقد العربي ضمن التقرير الإقتصادي العربي الموحد لنفس السنوات، أما اتجاهات التجارة فتم اعتماد تقارير صندوق النقد الدولي حول اتجاهات التجارة العالمية، وبخصوص حجم الناتج المحلي لكل دولة وعدد السكان و المتغيرات التنموية فقد جرى اعتمادها من تقريري مؤشرات التنمية العالمية و المنشورين على موقع البنك الدولي.

تقدير معادلة الجاذبية من خلال ما تم ذكره، سنحاول أن نضع المعادلة الرياضية المراد تقديرها في إطار دراستنا للحالة وفق قائمة المتغيرات التي نفترضها وهي كالآتي:

اعتمادا على المعادلة التالية:

$$TRAD = (GDP_{ijt}, POP_{ijt}, BORD_{ijt}, WTO_{ijt}, V_{ijt}, l_{ijt}, \mathbf{Colonizer_{ij}}, \mathbf{GAFTA_{ij}}, \mathbf{UMA_{ij}}, \mathbf{AGADIR_{ij}})$$

والمعادلة التي يفترض تقديرها هي المعادلة اللوغاريتمية المزدوجة الآتية:

$$log(TRAD\ ijt) = \beta 0 + \beta 1 \log(GDPit\ GDPjt) + \beta 2 \log(POPit\ POPjt) + \beta 3BORDij + \beta 4COLONIZERij + \beta 5GAFTAijt + \beta 6UMAijt + \beta 7AGADIRijt + \beta 8WTOijt + +\beta 9 \log(Iijt) + \beta 10 \log(Vijt) + Eijt$$

حيث أن:

$Trad_{ijt}$: التجارة بين الدولتين i و j في الزمن t ، حيث تمثل الصادرات+ الواردات، وهو العامل التابع (y).

$GDP_{it}GDP_{jt}$:تمثل حاصل ضرب قيم الناتج المحلي الإجمالي للدولتين i و j في الزمن t.

POP_{it} POP_{jt}: تمثل حاصل ضرب عدد السكان في البلدين i و j في الزمن t.

Bord $_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين i وj و 0 ما عدا ذلك.

$Colonizer_{ij}$ متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشتركت الدولتين i وj في التاريخ الإستعماري و 0 ما عدا ذلك.

$GAFTA_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj تنتميان إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و 0 ما عدا ذلك.

UMA_{ij} : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمت الدولتان i وj إلى الإتحاد المغاربي و 0 ما عدا ذلك.

$AGADIR_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj تنتميان إلى اتفاقية أغادير و 0 ما عدا ذلك.

WTO_{ijt}: تمثل إنضمام الدولتين i و j عبر الزمن t إلى منظمة التجارة العالمية.

I_{ijt}: تمثل تدفقات الإستثمار بين الدولتين i و j عبر الزمن t.

V_{ijt}: تمثل تذبذب صعر الصرف بين الدولتين i و j في الزمن t.

10..... 1 β: تمثل **معلمات** النموذج (**coefficients**).

β_0 : ترمز إلى **المتغيرات الثابتة** (constants) وهي مجموعة من المتغيرات الإقتصادية و الثقافية و المؤسسية للدولتين، تتغير ولكنها لا تملك تأثير على المتغير التابع في النموذج.

وسنورد حالة دراسية وفق ما توفر لنا من توصيف للنموذج، وتجدر الإشارة هنا أن توصيف النموذج في الدراسات السابقة في هذا الإطار قد أعطته عدة صيغ، ولكننا حاولنا الإستفادة ممن سبقنا في ذلك وقد أضفنا متغيرين للمتغيرات المستقلة أحدهما قد تطرقت الدراسات السابقة إلى متغيرات ذات طبيعة مشابهة له وهذا المتغير هو عضوية منظمة التجارة العالمية (**WTO**)، حيث تجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية كما هو معروف اتفاقية ومؤسسة عالمية متعددة الأطراف وذات إلزام تعاقدي في حالة الإنضمام إليها، لذلك فإنها يمكن أن تكون ذات أثر فاعل.

فضلا عن تناول متغير تدفق الإستثمار بين الدولتين i و j في إطار المتغيرات المضافة من وجهة نظر الأهمية النسبية لمتغير تدفقات الإستثمار على حجم التجارة الخارجية في وقت تمر تدفقات الإستثمار في حالة تحرير بمستوى عالي نسبيا.

وعليه سنحاول في المطلب الموالي التطرق إلى نتائج تقديرنا للدالة القياسية ونحاول تحليل نتائجنا.

المطلب الثالث: نتائج و إسقاطات الدراسة القياسية.

بالاستعانة ببرنامج Eviews وبعد إدخال المعطيات تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول أدناه ، والتي سنتطرق لها بالتفصيل من خلال تحليل هذه البيانات:

الجدول رقم 28:نتائج الدراسة القياسية باستخدام برنامج EVIEWS :

Dépendent Variable: TRAD
Méthod: Least Squares
Date: 27/04/13 Time: 29:06
Sample: 2000 2011
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGADIR	-0.166697	0.045852	-3.635527	0.0359
BORD	0,022478	0,058476	0,384394	0,7664
COLONIZER	-0,030432	0,049411	-0,615890	0,6486
GAFTA	0.037843	0.010547	3.587955	0.0371
GDP	0.245133	0.065863	3.722980	0.0338
I	0.004045	0.005292	0.780527	0.4920
POP	2.979764	0.332536	8.960736	0.0029
UMA	0.135971	0.037652	3.611253	0.0365
V	0.157676	0.270684	0.582507	0.6011
WTO	0.048782	0.017872	2.729466	0.0720
C	-7.709659	1.717472	-4.488958	0.0206

R-squared	0.799012	Mean dependent var	5.874717
Adjusted R-squared	0.793376	S.D. dependent var	0.225431
S.E. of regression	0.013571	Akaike info criterion	-5.647993
Sum squared resid	0.000553	Schwarz criterion	-5.284313
Log likelihood	42.88796	F-statistic	379.0079
Durbin-Watson stat	2.279433	Prob(F-statistic)	0.000204

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة برنامج Eviews.

نتائج تقدير معالم النموذج كانت كالأتي وفق بيانات الجدول التالي:

β_0	β 1	β2	β 3	β4	B5	β6	β7	β8	β9	β 10
C	GDP	POP	BORD	COLONIZER	GAFTA	UMA	AGADIR	WTO	I	V
-7.709	0.245	2.979	0,022	-0,030	0.037	0.135	-0.166	0.048	0.004	0.157

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة برنامج Eviews.

تقييم النموذج الأول:

1) من الناحية الاقتصادية:

نلاحظ من خلال صيغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد أن علاقة التجارة البينية لدول شمال إفريقيا بكل من الناتج المحلي الخام والإنضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و عدد السكان والإنضمام إلى إتحاد المغرب العربي الكبير هي علاقة طردية وهذا ما يتوافق مع نموذج الجاذبية ، إلا أن علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر والحدود المشتركة والإشتراك في التاريخ الإستعماري وسعر الصرف والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الإنضمام إلى اتفاقية أغادير هي علاقة عكسية وهذا ما يتنافى والنموذج محل الدراسة، كما نلاحظ من صيغة الانحدار أن قيمة مقدرة المعلمة الثابتة والتي تمثل مقدار التجارة البينية المستقلة عن المتغيرات الخارجية المفسَّرة[11]، هي ذات إشارة سالبة(7.709-) وهذا بدوره ما هو غير مقبول من الناحية الاقتصادية، لهذا فإن هذا النموذج مرفوض من الناحية الاقتصادية ولا داعي للمرور للدراسة القياسية.

النموذج الثاني: وبعد القيام بعدة محاولات من خلال الحذف في كل مرة لمتغير سالب أو غير معنوي، تحصلنا على نموذج في الأخير حيث قمنا برفع الاستثمار الأجنبي المباشر، حذف اتفاقية أغادير، حذف متغير الإشتراك في الحدود وكذا التاريخ الإستعماري، ورفع متغير الإنضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و متغير الإنضمام إلى الحدود المشتركة، لنحصل على صيغة نموذج الانحدار الخطي بأربع متغيرات والتي تفسر حجم التجارة بدلالة الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والإنضمام إلى إتحاد المغرب العربي وسعر الصرف، ويمكن التعبير عن هذا النموذج رياضيا كما يلي:

$$TRAD = (GDP_{ijt} , POP_{ijt}, \mathbf{UMA_{ij}}, V_{ijt}).$$

والنتائج الخاصة بالتقدير موضحة في الجدول الموالي:

[11] قيمة التجارة في حالة تساوي الناتج المحلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف مع الصفر.

الجدول رقم 29: نتائج الدراسة القياسية للنموذج الثاني باستخدام برنامج EVIEWS

Dependent Variable: TRAD
Method: Least Squares
Date: 10/06/14 Time: 20:57
Sample: 2000 2011
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.421740	0.048436	8.747191	0.0001
POP	1.904801	0.233788	8.176547	0.0001
UMA	0.028342	0.012998	2.290526	0.0489
v	0.033697	0.012896	2.613004	0.0458
C	4.208904	0.593569	7.090843	0.0002
R-squared	0.894287	Mean dependent var		5.874717
Adjusted R-squared	0.891023	S.D. dependent var		0.225431
S.E. of regression	0.021359	Akaike info criterion		-4.560348
Sum squared resid	0.003193	Schwarz criterion		-4.358303
Log likelihood	32.36209	F-statistic		304.5849
Durbin-Watson stat	1.603701	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة برنامج Eviews.

وتكون صيغة الانحدار كما يلي:

TRAD **=** 4.208**+** 0.421 GDP + 1.904 POP + 0.012 UMA +0.020 V

تقييم النموذج:

1) من الناحية الاقتصادية:

نلاحظ من خلال صيغة الانحدار الخطي البسيط لحجم التجارة بدلالة الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والإنضمام إلى إتحاد المغرب العربي وسعر الصرف أن هناك علاقة طردية بينهما، وهذا ما يتوافق مع النموذج الاقتصادي كما أن المعلمة الثابتة والتي تمثل مقدار حجم التبادل المستقل عن الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والإنضمام إلى إتحاد المغرب العربي وسعر الصرف في النموذج (قيمة التبادل التجاري في حالة تساوي سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي مع الصفر) هي ذات قيمة موجبة(4.208)، وهذا أيضا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، لذلك يجب المرور لدراسة هذا النموذج من الناحية القياسية.

2) من الناحية القياسية:

2-1) معامل التحديد R^2:

انطلاقا من نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (29) فإن هذا النموذج مفسَّر بنسبة 89,42% وهو ضمن حدود المعنوية المقبولة، كونه يفسر أكثر من 50% من الظاهرة الإقتصادية.

2-2) قيمة الاحتمال بالنسبة للمتغيرات المفسَّرة:

من النتائج الموضحة في نفس الجدول رقم(29)، فإننا نقبل إحصائيا مقدرة معلمة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لكون احتمالها أقل من 5% (00.01%)، كما نقبل أيضا كل من متغير عدد السكان كون احتماله أقل من 5% (00.01%)، ونقبل متغير الإنضمام لاتحاد المغرب العربي كون احتماله قدر ب 04,89%، ونقبل كذلك مقدرة معلمة سعر الصرف كون أن إحتمالها كان أقل من 5% (04,58%).

2-3) المعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج (اختبار ستودنت):

المعلمة الثابتة(C): حيث نقوم بوضع الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : c = 0 \\ H_1 : c > 0 \end{cases}$$

ويتم التفضيل على أساس المقارنة بين قيمتي ستودنت، الحسابية والجدولية (كما سبق الاشارة لذلك في الجانب النظري).

ولدينا عند n=29 ومستوى معنوية α = 5% فإن قيمة ستودنت الجدولية هي 2.052[1]، أما قيمة ستودنت الحسابية حسب الجدول رقم(**29**) فتبلغ 7.090 وهي أكبر من القيمة الجدولية، لهذا فإننا نقبلH_1 ونرفض H_0 أي أن لـ C دلالة إحصائية (مقبولة إحصائيا).

- **مقدرة معلمة الناتج المحلي الإجمالي:**

إن قيمة ستودنت الحسابية الخاصة بمقدرة معلمة **الناتج المحلي الإجمالي** (**8,747**) كما هو موضح في الجدول رقم (29) أكبر من القيمة الجدولية لستودنت (2.179) لهذا فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي أن مقدرة معلمة الناتج المحلي الإجمالي مقبولة إحصائيا.

- **مقدرة معلمة عدد السكان:**

إن قيمة ستودنت الحسابية الخاصة بمقدرة معلمة **عدد السكان** (**8.176**) كما هو موضح في الجدول رقم (29) أكبر من القيمة الجدولية لستودنت (2.179) لهذا فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي أن مقدرة معلمة عدد السكان مقبولة إحصائيا.

- **مقدرة معلمة اتفاقية إتحاد المغرب العربي:**

إن قيمة ستودنت الحسابية الخاصة بمقدرة معلمة **اتفاقية اتحاد المغرب العربي** (**2,290**) كما هو موضح في الجدول رقم (29) أكبر من القيمة الجدولية لستودنت (2.179) لهذا فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي أن مقدرة معلمة إتفاقية إتحاد المغرب العربي مقبولة إحصائيا.

- **مقدرة معلمة سعر الصرف:**

إن قيمة ستودنت الحسابية الخاصة بمقدرة معلمة **سعر الصرف** (**2,613**) كما هو موضح في الجدول رقم (29) أكبر من القيمة الجدولية لستودنت (2.179) لهذا فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي أن مقدرة معلمة سعر الصرف مقبولة إحصائيا.

2-4) اختبار المعنوية الكلية للنموذج(اختبار فيشر):

لدينا عند مستوى معنوية α =5% و n=12 فإن قيمة فيشر الجدولية هي4.96[12]، ومن الجدول رقم (29) نستخرج قيمة **فيشر** الحسابية والتي تبلغ 304.584 وهي أكبر من القيمة الجدولية، ومنه فإنه توجد **على الأقل** مقدرة معلمة واحدة من معالم الانحدار الخطي البسيط تختلف عن الصفر.

حيث ومن خلال مقارنة (F_0) المحسوبة مع القيمة (F_t) الجدولية، يتبين لنا من جدول (F) تساوي

(4.96) وكما نرى ان $F_0 > F_t$ هذا معناه ان العلاقة المفترضة في نموذجنا معنوية وأن هناك أثر ايجابي من متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Y) والذي يمثل هنا مستوى التبادل التجاري بين طرفي العلاقة التجارية (i-j) وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الأساسية التي استخدمناها في تقدير معالم النموذج مدرجة في اطار ملحق الدراسة.

[12] $F_{n-2,\ K-1} = F_{12-2,\ 2-1} = 4.96$

وسنتطرق في فقرة الاستنتاجات من الدراسة الاستنتاجات المستندة الى نتائج التقدير القياسي للنموذج الذي تطرقنا إليه أعلاه .

الاستنتاجات والإسقاطات:

إن أهم ما يتعلق بالاستنتاجات والدلائل العملية الناتجة من النموذج القياسي وتقدير الدالة السلوكية لحالة دراستنا فكانت كالآتي:

إن المتغيرات المستقلة التي كان اثرها كما اظهرت عملية التقدير القياسي للمعادلة السلوكية للنموذج في دراستنا متوافقاً مع الفرضية الاساسية للنموذج القياسي أي بمعنى إنها كانت ذات اثر ايجابي على المتغير التابع (y) كانت الاتية :

1.متغير الناتج المحلي الاجمالي لطرفي العلاقة التجارية (GDP) حيث كانت المعلمة المقدرة لهذا المتغير تساوي (0.421) بحيث تفسر هذه القيمة المعنوية التغيرات التي تحدث في التجارة الخارجية بحيث أن زيادة 1 % في الناتج المحلي الإجمالي في السنة سيؤدي إلى زيادة في حجم التجارة الخارجية بنسبة تقدر ب 42,1% ، وهي كما نرى قيمة موجبة عالية تعكس قوة العلاقة والتأثير هنا حيث كما هو معلوم إن الناتج المحلي الاجمالي عاملٌ مهم في توجيه متغيرات التجارة الدولية لأي بلد لأنه صورة عن نشاط جانبي الطلب والعرض الكلي والذي يمثل الطلب على الاستيرادات وعرض الصادرات جزء فاعل منه حيث لا يمكن لبلد ما أن يكون فاعلاً في روابطه التجارية الخارجية ما لم يكن يؤشر ناتج محلي ذات معدلات نمو ايجابية كما اوردت ذلك بوضوح نظريات تحليل التجارة الدولية ولو بشكل غير مباشر ابتداءً بنظرية الميزة المطلقة لآدم سميث مرورا بنظرية هكشر- أولين ووصولاً الى بعض النظريات الأحدث كنظرية التداخل الصناعي.

2. متغير عدد السكان في طرفي العلاقة التجارية (POP) حيث سجل تقدير المعلمة قيمة تساوي (1,904) وهذه القيمة تعكس الأثر الإيجابي لعدد السكان على تدفقات التجارة الخارجية حيث تبرز هنا مسألة كون إن العدد الكبير للسكان ربما يتيح توفر اليد العاملة وهذا ما يتماشى مع النظرية الإقتصادية لهيكشر أولين و ذلك من خلال كثافة العمل ، وما حالة الصين إلا دليل على كون السكان الهائل لا يقف مانعاً عن التوجه الى السوق الدولية ، هذا الأمر اثبته معنوية هذه المعلمة وفق اختبار (t) ، هذا ما يبرر

توجه الكتل السكانية الكبيرة للمتاجرة دوليا لرفع معدلات نمو الدخل القومي باستخدام اثر التجارة الخارجية كمولد وماكنة النمو.

3. وبخصوص المتغيرات الإنضمام إلى تكتل إقليمي مثل إتحاد المغرب العربي، فقد سجلت تقدير معلماتها قيمة موجبة قدرت (0,028)، وتم تأكيد معنوية هذا التكتل بموجب إختبار ستودنت وكانت ذات معنوية جد مقبولة، بحيث أن الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي وبحكم أنه يضم خمسة دول من بين سبعة دول شمال إفريقيا (محل الدراسة)، ولو تتوافق الإرادات السياسية وتعمل على إزاحة كافة العوائق الجمركية والغير الجمركية فسيمكن الإتحاد من رفع مستوى التجارة بنسبة 02,83 % خلال السنة.

4. متغير تحركات سعر الصرف (V) حيث سجل تقدير المعلمة قياسياً لهذا المتغير قيمة موجبة قدرها (0.033)، ولكنها كما نرى قيمة واطئة نوعا ما هنا في حالة دراستنا لأن الدول فيها من الاقتصادات التي تتمتع بإستقرار نسبي في اسعار صرف عملاتها، وهذا الذي اعطى القيمة هذا المستوى الواطئي ولكن هذا لايمنع من كون هذا المتغير يحمل اثراً بالغا في تدفقات التجارة الخارجية لجميع الدول المتاجرة بشكل شبه عام حيث ان متغير سعر الصرف في التجارة الخارجية يمثل احد مكونات الخليط التنافسي بين المناشئ المختلفة دولياً وقد دعمت ذلك الدلائل النظرية والعملية واشارت اليه نظريات التجارة الخارجية ذات الشأن كنظرية تعادل القوة الشرائية على سبيل المثال.

5. ومن بين نتائج هذا النموذج نجد معامل التحديد (R^2) الذي تشير قيمته إلى **89 %**، والتي مفادها أن العوامل الخارجية المفسَّرة (الناتج المحلي الخام وسعر الصرف وعدد السكان وكذا الإنضمام لإتحاد المغرب العربي) تفسَّر وتحدد هذا النموذج بهذه النسبة (**89%**) وهي تعتبر نسبة جد مقبولة، أما النسبة المتبقية والتي تقدر بـ **11%** فتعود لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج والتي من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تذبذب بياناته.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى تقديم **مجموعة من التوصيات** هي كالآتي:

1.يجب أن يصار دولياً ومن خلال مراكز القرار والمراقبة للحياة التجارية الدولية الى التقليل من الاتجاهات التكتلية التي تُشكَل على مستوى اقليمي والتي يمكن أن تحمل في طياتها دعوات حمائية شديدة أو مايمكن أن يطلق عليه بالحمائية الجديدة التي تتعاكس مع اساسيات واهداف المنظمات التي تهتم بما يسمى بالتحررية التجارية التي يشوبها ايضاً الكثير من مواطن الضعف ومواطن التحفظ كمنظمة التجارة العالمية **(WTO)** .

2. يجب الانتباه وتركيز الاهتمام بالنسبة للدول النامية على مسألة البحث عن التكتل ذا المحتوى المناسب من حيث نوعيات الدول المنتمية له ومن حيث اتجاهات السياسات التجارية التي يعتنقها ومن حيث قائمة المغانم التي يوفرها للبلد النامي انطلاقاً من اهمية التجارة الخارجية لهذه المجموعة من الدول في اطار التنمية الاقتصادية المستدامة والمستقلة .

3.اما ما يتعلق بدول شمال إفريقيا، فيجب أن ينظر بعمق لمستقبل الشراكات التجارية والبحث عن الشريك التجاري الدولي الذي يوفر درجة نسبيةً من المغانم من حيث تدنية تكاليف الاستيراد والكلف المرافقة انطلاقاً من منطق نموذج الذي يشير الى الاهمية النسبية للبعد الجغرافي نوعا ما في تدنية التكاليف حيث إن الاقليم الاقرب جغرافياً والأقل كلفة من ناحية كلف النقل والتأمين هو الاقليم الاوربي والأسيوي فضلا عن الشركاء من الدول المجاورة.

4. العمل على الاستفادة من التجارب التكتلية المتقدمة التي بنيت على اساس تجاري وتوصلت الى ابعد من ذلك بكثير إلى مستوى الوحدة المؤسسية الكاملة كما هو الحال في الاتحاد الاوربي حيث يمكن الابتداء بهذا النمط الذي يمكن تطبيقه عملياً وتدريجياً للوصول الى ثمار متكاملة وخصوصا أن مقومات النجاح في مشاريع مماثلة يمكن توفيرها في منطقتنا اذا انطلقنا اصلاً من نظرة اقتصادية محترفة في تقييم المتطلبات والأهداف والسياسات اللازمة ووضع البرامج اللازمة للتطبيق.

5. يمكن الانتباه عند اقرار اتجاهات الاستيراد والتصدير في دول شمال إفريقيا خاصة و الدول العربية عامة الى مسألة تنويع المصادر في الاتجاهين دولياً لتجنب الخسائر والأخذ بالحسبان القدرة على المناورة في امداد السوق الداخلية بطلبها على الاستيرادات ، كذلك المحافظة على معدل جيد للتصدير الذي يمكن أن يمثل احد مصادر توليد جزء كبير من الدخل القومي .

6.ومن الامور المهمة هنا ايضا هو العمل على ايجاد مراكز بحثية دولية متخصصة في مراقبة التكتلات الكبيرة الحجم والتأثير في الحياة الاقتصادية الدولية للعمل على دراسة هذه التكتلات واثاراها غير المرغوب فيها وخصوصاً على الدول الصغيرة والنامية ويمكن ان تكون هذه المراكز في اطار دولي واسع كي تكتسب القدرة على اسماع صوتها المحلل لاثار التكتلات السلبية ولايجاد الاستشارة اللازمة في هذا الاطار .

7.في زمن التكتلات لا مفر من وسيلة للوقوف الآمن في هذا العالم سوى تكوين تكتل اقتصادي عربي يتكون على مراحل مشابهة للمراحل التي تكون فيها التكتل الاوربي .

خاتمـــة:

من خلال العرض السابق يتضح بما لا يدع مجالا للشك أن الدول العربية تعاني من خلل كبير في هيكلها الإنتاجي يجعلها غير قادرة على المنافسة الفعلية في الأسواق المفتوحة، بحيث مرت التجارة العربية بمراحل عدة واجهت من خلالها منعطفات حادة اتصفت بتشتت في الأداء و بالتالي عدم الرضى عما تحقق من نتائج و السبب يعود إلى طبيعة الإختلالات الهيكلية في بنية العملية الإدارية و التنموية للإقتصاديات العربية، وكذلك اختلالات العملية الإنتاجية الناتجة عن عدم توحد الأهداف و السياسات الإقتصادية العربية بل و تناقضها في أغلب الأحيان على المستويين القطري و الكلي، أي أن عجز الجهود الإقتصادية يعود إلى تجزؤها وعدم وضوح الإقتصاديات العربية و غياب الاستراتيجيات البعيدة المدى، إضافة إلى اختلال و ضعف دور الدولة و القوى الإقتصادية الأخرى وهامشيتها.

فالغاية الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها جل الأنظمة الإقتصادية العربية على الرغم من العقبات و المعوقات التي تقف أمامها، هي محاولة توحيد الإقتصاديات العربية في سبيل الوصول إلى وحدة سياسية و تنمية شاملة تنهي سيطرة وهيمنة القوى الدولية الخارجية على مقدرات و ثروات الوطن العربي، و لن يتأتى ذلك إلا باتباع سياسات نمو متوازن يتم من خلالها استغلال المقدرات الإقتصادية العربية استغلالا أمثل، يتحقق فيه التوظيف الصحيح للاستثمارات في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدماتية، وهذا ما يؤكد فرضيتنا الأولى من البحث.

وجدير بالذكر أن اتفاقيات الجات قد فتحت الباب على مصراعيه أمام الدول الأطراف لإنشاء التكتلات الإقليمية كإتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، و أجازت اتخاذ قرارات و سياسات تفضيلية داخل التكتل لمصلحة الدول الأطراف المشتركة فيها.

و إذا كان البعض يعتقد أن هناك فرصة أمام الدول العربية لتحقيق مكاسب من النظام التجاري العالمي الجديد، فمن الواضح أن ذلك لن يحدث إلا إذا تعاملت الدول العربية

مع معطيات هذا النظام بشكل جماعي، واتجهت إلى تكوين شكل عربي موحد للتفاوض، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة من البحث.

إلا أن الشواهد و المعطيات تشير إلى أن هذا النوع من التنسيق غير وارد في الوقت الحالي، فرغم مضي أكثر من خمسة عقود على قيام جامعة الدول العربية، شهدت خلاله إنشاء العديد من المجالس و المنظمات، ومرور أكثر من ثماني سنوات عن قيام منطقة التجارة العربية الحرة، و ظهور العديد من الإتفاقيات الإقليمية على غرار مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي و اتفاقية أغادير كما تم التطرق إليه في الفصل الأول، إلا أن التكامل العربي المنشود مازال بعيد المنال، كون أن حجم التجارة العربية البينية لم يتعد 10% منذ سنوات، لذلك نقول أن تعدد الإتفاقيات بأنواعها الثنائية و المتعددة الأطراف من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على حجم التجارة العربية البينية شريطة مضاعفة حجم المبادلات التجارية فيما بينها و العمل على تذليل عقبات جمركية و اجرائية و تنظيمية مما يعيق انسابية تدفق السلع و الإستثمارات، ويأتي هذا عكس الفرضية الثانية للبحث.

وفي ضوء ما تم عرضه من خلال تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية، وكذا تحليلنا للنتائج المترتبة عنه، تبين أن نموذج الجاذبية من أحدث و أنجح النماذج المستخدمة لقياس تدفقات التجارة داخل الإقليم أو حتى بين الأقاليم، فمن خلال دراستنا لتطبيق هذا النموذج على إقليم شمال إفريقيا أعطى نتائج جد مقبولة بحيث و إثر تحليل النتائج تبين أن انضمام دول شمال إفريقيا في اتفاق متعدد الأطراف يؤثر إيجابيا على حجم التجارة، بينما على سبيل المثال نتائج اتفاقية أغادير جاءت سلبية كون أنها تشمل دولة الأردن التي لا تنتمي إلى شمال إفريقيا، و بالتالي نظرية الجاذبية تعتبر أهم نموذج قياسي لدراسة حجم التبادل التجاري البيني لدول شمال إفريقيا، ما يرسم و يؤكد الفرضية الأخيرة.

وإذا كانت العوامل الخارجية قد لعبت الدور الأكبر في فشل مشروع التكامل العربي، حيث تشكل التبعية الإقتصادية للخارج أهم عوامل عدم التوازن الإقتصادي الذي تعاني منه البلدان العربية ككل، ذلك أن السمة المشتركة بين كل إقتصاديات الدول العربية هي اعتمادها في أغلب الأحيان على تطورات الإقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بأسواق

المواد الأولية و على رأسها البترول الذي يشكل عصب الإقتصادات العربية، فإن العوامل الداخلية الإقتصادية و السياسية قد أثرت أيضا بشكل سلبي على إنجاز أي مشروع تكاملي بين الدول العربية، و هذا ما يدفع إلى البحث عن مخرج من الإنتكاسة الخطيرة في العمل العربي المشترك، و خاصة في جانبه الإقتصادي.

آفاق البحث:

رغم طرحنا لكل عناصر البحث، فلا ندعي أننا أحطنا إحاطة تامة في دراسة هذا الموضوع الهام و الواسع، لأنه يبقى موضوع علمي قابل للنقاش، وتبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث أخرى تفتح آفاقا واسعة للبحث العلمي، لكنه يكفينا أننا أضفنا لبنة تفتح المجال لدراسات لاحقة.

وعلى ذكر الآفاق و الدراسات اللاحقة، يمكن أن نقترح على سبيل المثال بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون أبحاثا أكاديمية مستقبلية وهي:

- دور الإرادة السياسية في تفعيل التبادل التجاري العربي البيني.
- أثر اتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية.
- دور القطاع الخاص في الرفع من مستوى و حجم التجارة العربية البينية.
- التجارة الإلكترونية كأحد اتجاهات التجارة العربية البينية.
- التكتلات الإقتصادية ودورها في تفعيل التبادل التجاري البيني للدول العربية.
- أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية.
- تأثير النفط في التجارة العربية البينية.

قائمة الجداول و الأشكال المستخدمة في البحث:

01/ الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نمط التجارة الدولية تبعا لطريقة هيكشر أولين	15
02	دورة حياة المنتوج	20
03	تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010	83
04	الناتج المحلي حسب بنود الإنفاق	99
05	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2010	107
06	حصة الصادرات و الواردات البينية في إجمالي الصادرات و الواردات للتجمعات العربية (2010-2007)	109

02/ الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد سكان مجلس التعاون الخليجي عام 2008	49
02	الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من 2004- 2008	50
03	تطور إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (صادرات + واردات)	52
04	المؤشرات المالية و التجارية لبلدان المغرب العربي عام 2008	59
05	حجم المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي عام 2008	61
06	تطور الصادرات و الواردات العربية للفترة 1998-2004	65
07	تطور الصادرات و الواردات العربية للفترة 2005-2010	66
08	معدلات نمو الصادرات و الواردات البينية مقارنة بالإجمالية	67
09	مؤشرات الأداء الإقتصادي الرئيسية للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير عام 2006	70
10	قيمة التبادل التجاري الدولي و البيني للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير	71
11	قيمة التبادل التجاري البيني للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير	72
12	تطور المساحة المزروعة مطريا و سقيا في الدول العربية خلال الفترة (1990-2000-2009)	78
13	الموارد المائية المتاحة في الدول العربية عام 2008	79
14	إنتاج النفط الخام للدول العربية خلال الفترة 2006-2010	80
15	احتياطي الغاز الطبيعي للدول العربية خلال الفترة 2006-2010	83
16	معدلات البطالة في عدد من الدول العربية لسنتي 2010/2009	87
17	الإنفاق العام في الدول العربية المجمعة(العجز أو الفائض) سنتي 2010/2006	89
18	الموازنة العامة العربية المجمعة (العجز أو الفائض) سنتي 2006-2010	90

19	المديونية العامة الداخلية للدول العربية عامي 2010/2009	91
20	المديونية العامة الإجمالية للدول العربية عامي 2010/2009	93
21	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (1995 و 2000 و 2005-2010)	95
22	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2000 و 2005- 2009-2010)	98
23	هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق (2000 و 2005- 2009-2010)	100
24	التجارة الخارجية العربية (2006-2010)	103
25	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2007-2010)	108
26	الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية	111
27	معطيات عن دول شمال إفريقيا	124
28	نتائج الدراسة القياسية باستخدام برنامج eviews	128
29	نتائج الدراسة القياسية للنموذج الثاني باستخدام برنامج eviews	130

قائمة المراجع بالعربية:

- أحمد محمد فراج قاسم : "مقومات و معوقات التكامل الإقتصادي العربي و إقترحات إحيائه"، مركز الخليج للأبحاث، العدد 87، ديسمبر 2011.
- بلا بالاسا : "نظريات التكامل الإقتصادي"، ترجمة راشد البراوي- دار النهضة العربية، القاهرة، 1964،
- عبد الوهاب حميد رشيد: "التكامل الإقتصادي العربي"، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977.
- عيسى محمد الغزالي: "نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة" ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 97، 2010.
- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الإقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009
- محمود الحمصي : "خطط التنمية العربية و إتجاهاتها التكاملية و التنافرية" ، دراسة للإتجاهات الإنمائية في خطط التنمية المعاصرة إزاء التكامل الإقتصادي العربي من 1960 – 1980 "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
- محمد لبيب شقير: "الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها"، الجزء 1 و 2، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.
- محمد محمود الإمام: " الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر2005.
- محمد محمود الإمام: "تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- كامل بكري : "الإقتصاد الدولي"، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1988.
- تومي صالح :"مدخل لنظرية القياس الإقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 1، الجزائر، 1999.
- سامي خليل: "الإقتصاد الدولي :نظرية التجارة الدولية"، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- سامي عفيف حاتم: "الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي و التجارة الدولية "، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
- سامي عفيف حاتم: "التكتلات الإقتصادية بين التنظير و التطبيق" ،الدار المصرية اللبنانية، 2005.
- هجير عدنان زكي أمين: الإقتصاد الدولي، النظرية و التطبيقات، جامعة النهرين العراق، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010.
- زايري بلقاسم: "إقتصاديات التجارة الدولية" ،دار الأديب للنشر و التوزيع، وهران، 2006.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- J. BERGSTRAND: « the gravity équation in international Trade, some microeconomic foundations and emprical évidence » review of Economics and statistics, vol 67 N°03, 1985.
- J.E. Anderson : « A Theoretical foundation for the gravity équation » American economic review, vol 69 N°01,1979.
- Régis bourbonnais : « économétrie, manuel et exercices corrigés » 3eme édition, DUNOD, Paris, 2000.
- Régis bourbonnais : « exercices pédagogiques d'économétrie» édition Economica, Paris,2008.
- André Tiano : « le développement économique du Maghreb » Paris, 1968.
- Henri Regnault, Bernard Roux : « relation Euro-méditerranéennes et libéralisation agricole » l'harmattan,2001.
- M.Sunso, R.Gueiran and F.sanz : « bilatéral Trade flous, the gravity équation and fonctional form » review of Economics and statics, vol75 N° 2,1993.
- Staffan Burenstam Linder, An Essay On Trade And Transformation (New York :Wiley,1961)
- Michael V.Posner (International Trade and Technical Change) ; Oxford Economic Papers (new series)vol 13 N°3 (October 1961).
- Feldstein - Horioka . Local saving and International Capital Flows .Economic Journal. 1980

رسائل ماجستير:

- العالية الشرع، أثر إتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير سنة 2010، المركز الجامعي بغرداية.

التقارير و الدراسات:

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، أفريل 2011.
- قاعدة الإحصائيات للأنكتاد 2009.
- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية المنعقدة في نطاق جامعة الدول العربية، القاهرة 1974.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث، التكامل و الوحدة، مركز المعلومات، مطبعة الأمانة العامة، الرياض 2009.

- مؤتمرات، ندوات وملتقيات:

- فايز ابراهيم الحبيب، تطور حجم ونمط واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في الفترة من 1968_1985، الإدارة العامة، العدد 60، 1988.
- محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى، بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، 2008.
- محمد أحمد الطوير: الأبعاد الإستراتيجية و الإقتصادية لإتحاد أقطار المغرب العربي، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد 3، 1991.
- محمد الشكري، تجربة التكامل الإقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الإقتصادية، الدوحة، 7_8 نوفمبر 2007.
- رشا مصطفى عوض: اتفاقية أغادير، نحو بيئة أعمال أفضل، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار،مجلس الوزراء المصري.

المواد و الأحكام:

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية، المواد (10، 6، 2).
- البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المادة التاسعة، قرار المجلس الإقتصادي و الإجتماعي رقم 1317 د.ع بتاريخ 19-02-1997.

مواقع الأنترنيت:

- مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة، تاريخ الإطلاع 12.12,2011, www.yemen-nic.org
- مجلس التعاون الخليجي في عقده الثالث www.library.gcc.sg.org-
-

الفهرس	الصفحة
مقدمـــــة	
***الفصل التمهيدي*: الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي**	
المبحث الأول: تطور نظرية التجارة الدولية.	11
المطلب الأول: تحليل نظرية التجارة الدولية عند الكلاسيك.	11
المطلب الثاني: نظرية تفاوت هبات عناصر الإنتاج لهيكشر أولين.	14
المطلب الثالث: تحديث نظرية التجارة الدولية.	18
المبحث الثاني: موقف الفكر الإقتصادي من تحرير التجارة.	25
المطلب الأول: المكاسب المحققة من التكامل التجاري.	26
المطلب الثاني: الآثار الإستاتيكية للتكامل التجاري.	29
المطلب الثالث: الآثار الدينامكية للتكامل التجاري.	30
المبحث الثالث: الإعتبارات الواجب مراعاتها في إقامة التكامل.	31
المطلب الأول: التماثل و التباين بين الهياكل الإقتصادية لأعضاء التكامل.	32
المطلب الثاني: التقارب في مستويات نمو و معدلات أداء أعضاء التكامل.	33
المطلب الثالث: تعدد العضوية في التجمعات التكاملية.	34
المطلب الرابع: حدود تحرير التبادل التجاري و درجة الإنفتاح على العالم.	35
الفصل الأول: تحليل إمكانيات التكامل الإقتصادي العربي	
المبحث الأول: مقومات التكامل الإقتصادي العربي.	39
المطلب الأول: تعدد و تنوع الموارد الطبيعية.	39
المطلب الثاني: حجم السوق العربية.	40
المطلب الثالث: توفر الكوادر.	42
المبحث الثاني: معوقات التكامل الإقتصادي العربي.	43
المطلب الأول: التناقضات الهيكلية و التنموية.	44
المطلب الثاني: تعدد الأنماط التنموية.	45
المطلب الثالث: غياب الإرادة السياسية.	47
المبحث الثالث: الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي.	48
المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي 1981.	48
المطلب الثاني: إتحاد المغرب العربي 1989.	55
المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	62
المطلب الرابع: اتفاقية أغادير 2004.	68
الفصل الثاني: دراسة أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول العربية	
المبحث الأول: دراسة موارد الإقتصاد العربي.	76
المطلب الأول: دراسة الإمكانيات الزراعية.	76
المطلب الثاني: دراسة الإمكانيات و الموارد الطاقوية.	79
المطلب الثالث: دراسة الطاقات البشرية.	85
المطلب الرابع: دراسة الإمكانيات المالية و التجارية.	88

المبحث الثاني: دراسة الناتج المحلي الإجمالي العربي.	94
المطلب الأول: تحليل أداء الناتج المحلي الإجمالي.	94
المطلب الثاني:الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.	97
المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق	99
المبحث الثالث: نمط التجارة الخارجية للدول العربية واتجاهاتها.	102
المطلب الأول: تحليل أداء التجارة الخارجية للدول العربية.	102
المطلب الثاني: اتجاهات التجارة العربية الإجمالية.	104
المطلب الثالث: التجارة البينية للتجمعات العربية.	107
المطلب الرابع: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية	109
الفصل الثالث: دراسة قياسية للتجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية	
المبحث الأول: نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة.	114
المطلب الأول: المبررات النظرية لنموذج الجاذبية.	114
المطلب الثاني: النموذج الموسع لنموذج الجاذبية و تقييم أثر الإتفاقيات الإقليمية للتجارة.	117
المبحث الثاني: نمذجة قياسية للتدفقات التجارية بين دول شمال إفريقيا.	122
المطلب الأول: نظرة عامة عن إقليم دول شمال إفريقيا.	122
المطلب الثاني: وصف النموذج و تقديم البيانات	125
المطلب الثالث: نتائج و اسقاطات الدراسة القياسية.	128
خاتمـــة	
قائمة الجداول و الأشكال المستخدمة في البحث	
المراجع	
الملاحق	

ملحق 01:عدد سكان دول الأعضاء للفترة الممتدة من 2000-2011.

(بالمليون نسمة)

الـــــدولـــــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائـــــــــر	30,420	30,880	31,360	31,850	32,360	32,910	33,480	34,050	34,591	35,268	35,978	36,692
تونـــــــــس	9,564	9,674	9,782	9,840	9,930	10,030	10,130	10,240	10,329	10,434	10,551	10,669
الســـــــودان	31,081	31,910	32,770	33,650	34,510	35,400	36,300	37,220	39,154	40,16	41,709	43,048
ليبيـــــــــا	5,640	5,842	6,021	6,221	6,420	6,630	6,840	7,060	7,294	7,53	7,774	8,026
مصـــــــــر	63,305	64,652	65,986	67,313	68,648	70,000	71,350	72,770	75,229	76,925	78,685	80,472
المغـــــــرب	28,705	29,170	29,631	30,105	30,172	30,506	30,584	30,850	31,195	31,543	31,894	32,249
موريتانيـــــا	2,645	2,710	2,780	2,840	2,910	2,980	3,050	3,130	3,204	3,282	3,362	3,443
المجمـــــوع	140,940	143,958	146,970	149,969	152,590	155,546	158,254	161,270	200,996	205,142	209,953	214,599

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2012.

ملحق 02: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية.

مليون وحدة عملة محلية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	4.123.514	4.227.113	4.522.773	5.252.321	6.150.400	7.563.600	8.520.600	9.306.200	10.993.800	10.135.600	12.049.500	14.384.800
تونس	29.433	31.747	32.901	35.373	38.839	41.871	45.756	49.874	55.297	58.768	63.397	65.370
المغرب	393.381	426.402	445.426	477.021	505.015	527.679	577.344	616.254	688.843	730.453	764.302	802.607
ليبيا	17.669	20.551	27.844	33.922	43.500	62.402	72.731	85.829	107.268	79.712	93.196	43.694
مصر	340.100	358.700	378.964	417.519	485.342	538.511	617.744	744.788	895.502	1.038.612	1.206.620	1.371.806
السودان	33.663	40.659	47.756	55.734	68.721	85.707	98.719	114.018	127.747	148.137	162.204	186.556
موريتانيا	256.837	285.133	311.087	338.041	396.562	493.308	725.001	733.748	854.818	793.503	997.054	1.170.334

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2012.

ملحق 03: **تطور الصادرات و الواردات العربية (و. مليار دولار).**

السنوات / المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	%9,2	%8,1	%6,2	%7,3	%8,5	%8,4	%8,7	%8,5	%8,5	%8,8	%8,7	%10,28	%8.60
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات	%7,9	%9,7	%10,5	%10,6	%11,8	11,2%	%12,2	%12,6	%13,11	%12,0	%11,04	%11,2	%11.84
التجارة العربية البينية (صادرات+واردات)/2	13	13.87	15.87	17.15	20.5	23.55	32.15	46,2	56,1	67,6	82,5	74.6	77.40
الصادرات البينية	13,72	14,12	16,05	17,25	20,9	25,47	34,67	48,3	58,6	71,0	86,8	76.8	77.7
الواردات البينية	12,27	13,62	15,7	17,08	20,16	21,87	29,75	44,1	53,6	64,2	78,2	72.4	77.20
نسبة التجارة العربية البينية إلى الإجمالية	%9	%8,7	%7,8	%8,6	%9,9	%9,6	%10,1	%10,55	%10,80	%10,4	%9,87	%10,72	%10.20

المصدر: السنوات 2000-2004 من التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2005 أما السنتين 1998و 1999 من التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2003، و السنوات 2005-2010 التقرير الاقتصادي الموحد لسنوات 2006-2010و أما النسب من إعداد الباحث.

*بيانات تقديرية.

الماحق 04: اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2006- 2010)

	الصادرات (مليون دولار أمريكي)					معدل التغير (في المائة)	الواردات (مليون دولار أمريكي)					معدل التغير (في المائة)
	2006	2007	2008	2009	2010*	2010	2006	2007	2008	2009	2010"	2010
العالم	**685,416**	**795,766**	**1.070,629**	**722,331**	**904,497**	**25,2**	**406,354**	**538,698**	**673,173**	**594,336**	**655,213**	**10,2**
الدول العربية	58,471	70,657	95,005	76,834	77,719	1,2	53,441	64,046	86,877	72,443	77,155	6,5
الإتحاد الأوربي	132,976	143,917	184,254	114,306	138,556	21,2	131,053	184,882	217,423	171,773	172,535	0,4
الولايات المتحدة	63,821	83,533	111,917	63,19	69,47	9,9	27,512	49,686	59,759	51,787	56,725	9,5
آسيا	215,932	279,229	395,605	291,236	383,358	31,6	97,336	168,61	200,645	201,257	214,924	6,8
- اليابان	78,379	93,673	134,645	92,804	96,88	4,4	16,172	30,929	35,896	25,998	29,569	13,7
- الصين	27,73	43,949	71,428	48,187	73,201	51,9	23,613	56,055	71,446	67,405	73,426	8,9
- باقي دول آسيا	109,823	141,608	189,532	150,245	213,278	42	57,55	81,625	93,303	107,854	111,93	3,8
باقي دول العالم	214,216	218,429	283,849	176,765	235,393	33,2	97,012	71,474	108,47	97,077	133,874	37,9
	المساهمة في الإجمالي (في المائة)											
العالم	100	100	100	100	100		100	100	100	100	100	
الدول العربية	8,5	8,9	8,9	10,6	8,6		13,2	11,9	12,9	12,2	11,8	
الإتحاد الأوربي	19,4	18,1	17,2	15,8	15,3		32,3	34,3	32,3	28,9	26,3	
الولايات المتحدة	9,3	10,5	10,5	8,7	7,7		6,8	9,2	8,9	8,7	8,7	
آسيا	31,5	35,1	37	40,3	42,4		24	31,3	29,8	33,9	32,8	
- اليابان	11,4	11,8	12,6	12,8	10,7		4	5,7	5,3	4,4	4,5	
- الصين	4	5,5	6,7	6,7	8,1		5,8	10,4	10,6	11,3	11,2	
- باقي دول آسيا	16	17,8	17,7	20,8	23,6		14,2	15,2	13,9	18,1	17,1	
باقي دول العالم	31,3	27,4	26,5	24,5	26		23,9	13,3	16,1	16,3	20,4	

* بيانات أولية

المصادر: -استبيان التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2011، و مصادر وطنية أخرى.

- صندوق النقد الدولي،اتجاهات التجارة الخارجية ،أفريل 2011.

الملحق 05:

الصادرات و الواردات لدول شمال إفريقيا:

import	الجزائر		السودان		المغرب		تونس		جمهورية مصر العربية		ليبيا		موريتانيا	
export	expo	impo	expo	impo	expo	impo	expo	impo	expo	impo	expo	impo	Expo	Impo
2000	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
2001	88,5	109,1	104,5	150,7	98,2	98,2	114,8	114,7	94,1	93,1	101,5	119	103,5	104,3
2002	99,7	131,3	121,9	159,1	104,8	104,8	119,1	115,4	109,1	90,9	88,3	119,6	100,9	97,9
2003	105	140,2	135,5	178,4	105,6	112,7	134,9	122,2	124,4	73	112,2	110,2	93,9	114,9
2004	111,3	175,6	159,9	233,6	108,6	127,2	154,5	131,9	129	78,3	120,6	149,6	119	183,2
2005	109,6	187,9	148,1	365,9	121,5	139,9	156,1	125,7	136	110,6	130	131,4	123,6	268,7
2006	105,7	187,5	146	419,3	131,7	155	166,6	133	146,7	107,8	138,1	122,8	230,3	204,4
2007	108,8	215,5	207,9	429,1	142,9	182,8	199,1	156	162,7	126,3	138,5	123,2	223,6	224,7
2008	100,3	279,8	201,7	421,7	121,4	207	207,8	176,3	203	195,5	143,7	145,8	207,8	260,7
2009	89,4	293,9	206,6	459,8	91	179,9	170,4	150,4	209,3	198,7	132,9	171,6	178,7	211,4
2010	97,8	300	225,9	454,9	106,7	178,6	182,1	161,6	214,4	218	133,6	170,6	273,2	261,2
2011	99	299,6	146,9	373,3	104,4	190,1	171,2	149,1	202,7	208,7	36,7	145,7	307,4	281,9

المصدر:مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ودليل الإحصاءات وملفات البيانات، وصندوق النقد الدولي، والإحصاءات المالية الدولية.

- استبيان التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2011، و مصادر وطنية أخرى.

<u>الملحق رقم 06</u>: أسعار صرف عملات دول شمال إفريقيا مقابل الدولار.

	ALG	TUN	SUDAN	LIBYA	EGYPT	MOROCCO	MOURITANI
2000	75,343	1,385	2,574	0,54	3,69	10,619	253,3
2001	77,82	1,468	2,614	0,65	4,49	11,56	264,173
2002	79,723	1,334	2,617	1,21	4,5	10,167	268,71
2003	72,613	1,208	2,602	1,3	6,153	8,75	265,6
2004	72,614	1,199	2,506	1,244	6,131	8,218	257,19
2005	73,38	1,363	2,305	1,352	5,732	9,249	270,61
2006	71,158	1,297	2,013	1,284	5,704	8,457	270,61
2007	66,83	1,221	2,053	1,223	5,504	7,713	252,88
2008	71,18	1,31	2,18	1,25	5,5	8,098	234,875
2009	72,731	1,317	2,33	1,233	5,586	7,86	254,827

<u>المصدر</u>: بيانات التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2011.

- صندوق النقد الدولي،اتجاهات التجارة الخارجية ،أفريل 2011.

ملحق (9) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربي

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	8 149	8 461	8 975	9 582	10 196	11 398	12 711	14 318	16 011	20 030
الامارات	55 181	70 221	68 677	75 285	88 579	103 784	133 583	168 263	198 674	260 141
البحرين	6 617	7 966	7 927	8 446	9 734	11180	13 381	16 065	19 660	21 236
تونس	20,76	19 456	19 988	21 054	25 000	28 129	28 817	30 620	35 010	40 348
الجزائر	48 845	54 749	55 181	57 053	68 013	85 016	102 500	114 322	135 502	159 669
السعودية	161 172	188 693	183 257	188 803	214 859	250 673	309 531	348 604	376 029	481 631
السودان	10 723	12 365	13380	14 976	17 780	21 691	28 462	37 564	46 155	57 911
سوريا	16 834	19 861	21 017	22780	22 719	24 703	27 971	31 505	37 760	54 803
العراق	…	20 969	17 682	17 437	10 621	25 800	31 719	50 400	61 700	90 907
عمان	15 711	19 868	19 949	20 325	21 784	24 749	30 733	35 992	40 059	52 584
قطر	12 393	17,76	17 538	19 363	23 534	31 734	42 463	52 722	71 041	102 302
الكويت	30 123	37 721	34 901	38140	47 835	59 268	80781	96 132	111 339	158 089
لبنان	17010	16 822	17 212	18 717	19 802	21 369	22 050	22 622	24 640	28 939
ليبيا	33 957	36 125	32 199	19 832	24 015	30 475	41 632	50 330	57 064	100 071
مصر	89 942	99 155	95 399	87 506	81 384	78 802	89 171	107 375	127 930	162 164
المغرب	35 249	33 335	33 901	36 093	43 813	50 031	52 024	57 407	73 429	86 394
موريتانيا	1 195	1 081	1 122	1150	1 285	1 495	1 938	2 663	2 756	2 979
اليمن	7530	9 561	9 533	9 985	11 869	13 565	16 309	18 700	21 664	27 151
الإجمالي	550 631	656 409	657 838	666 527	742 822	873 862	1 065 776	1 255 604	1 456 423	1 887 319

المصدر: صندوق النقد الدولي: قاعدة المعلومات:اكتوبر 2009، مصادر وطنية

ملحق (10): النمو الحقيقي للناتج المحلي في الدول العربية (نسبة مئوية)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	4,2	8,4	7,2	6,3	6,6	5,6
الامارات	11,9	9,7	8,2	9,4	6,3	7,2
البحرين	7,2	5,6	7,9	6,5	8,1	6,1
تونس	5,6	6	4	5,5	6,3	4,4
الجزائر	6,9	5,2	5,1	2	3	3
جيبوتي	3,2	3	3,2	4,8	5,1	5,8
السعودية	7,7	5,3	6,1	3	3,5	4,4
السودان	7,1	5,1	6,3	11,3	10,2	6,8
سوريا	1	2,4	3,3	4,4	4,2	5,2
عمان	2	5,3	6	6,8	6,4	6,2
قطر	6,3	8,2	9,2	15	15,3	16
الكويت	16,5	10,5	11,4	5,1	4,6	6,3
لبنان	4,1	7	1,1	0,6	7,5	8
ليبيا	5,9	5	6,3	10,3	6,8	6,1
مصر	3,2	4,1	4,5	6,8	7,1	7,2
المغرب	6,1	5,2	3	7,8	2,7	5,4
موريتانيا	5,6	5,2	5,4	11,4	1	2,2
اليمن	3,7	4	5,6	3,2	4,3	4,6

المصدر: مصادر وطنية و صندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات ، 2009

ملحق (11): أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار .

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709	0,709
الامارات	3,673	3,673	3,673	3,673	3,673	3,673	3,673	3,673	3,673	3,673	3,673
البحرين	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376	0,376
تونس	1,139	1,186	1,371	1,439	1,422	1,288	1,245	1,297	1,331	1,281	1,232
الجزائر	58,739	66,574	75,260	77,215	79,682	77,395	72,061	73,276	72,647	69,292	64,582
السعودية	3,750	3,750	3,750	3,750	3,750	3,750	3,750	3,747	3,745	3,748	3,750
السودان	119,447	251,600	257,140	258,700	263,300	260,900	257,900	243,610	217,150	202,000	2,015
سوريا	49,270	48,410	47,770	50,190	51,590	51,580	52,200	53,360	52,890	55,410	46,500
عمان	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385	0,385
قطر	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640	3,640
الكويت	0,305	0,304	0,307	0,307	0,304	0,298	0,295	0,292	0,290	0,284	0,284
لبنان	1516,130	1507,840	1507,500	1507,500	1507,500	1507,500	1507,500	1507,500	1507,500	1507,500	1507,500
ليبيا	0,468	0,464	0,512	0,605	1,271	1,293	1,305	1,308	1,314	1,263	1,223
مصر	3,388	3,395	3,472	3,973	4,500	5,851	6,196	5,779	5,733	5,636	5,432
المغرب	9,604	9,804	10,626	11,303	11,021	9,574	8,868	8,865	8,796	8,192	7,750
موريتانيا	188,476	209,514	238,923	255,629	271,739	263,030	257,190	265,528	268,600	268,600	268,000
اليمن	135,882	155,718	161,718	168,672	175,625	183,448	184,776	191,509	197,049	198,953	199,764

المصدر: قاعدة الاحصاءات لوحدة الاستخبارات الاقتصادية EIU، و مصادر وطنية

ملحق (12): الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية.

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	180	75	442	816	1 774	3 219	1 950	1 954
الامارات	1 184	1 307	4 256	10 004	10 900	12 806	14 187	13 700
البحرين	80	217	517	865	1 049	2 915	1 756	1 794
تونس	486	821	584	639	782	3 312	1 618	2 761
الجزائر	1 196	1 065	634	882	1 081	1 795	1 662	2 646
السعودية	504	453	778	1 942	12 097	18 293	24 318	38 223
السودان	574	713	1 349	1 551	2 305	3 541	2 436	2 601
سوريا	110	115	180	275	583	659	1 242	2 116
الصومال	-	-	-	-	24	96	141	87
العراق	-	-	-	-	515	383	485	488
عمان	5	109	489	229	1 538	1 688	3 125	2 928
فلسطين					47	19	28	29
قطر	296	624	625	1 199	2 500	3 500	4 700	6 700
الكويت	-175	4	-67	24	234	122	123	56
لبنان	1 451	257	2 860	1 899	2 624	2 675	2 731	3 606
ليبيا	-113	145	142	357	1 038	2 013	4 689	4 111
مصر	510	647	237	2 157	5 376	10 043	11 578	13 200
المغرب	2 808	257	2 860	1 899	1 653	2 450	2 803	2 388
موريتانيا	77	67	102	392	814	155	153	103
اليمن	102	102	6	144	-302	1 121	917	463
الاجمالي	9 275	6 978	15 994	25 274	46 632	70 805	80 642	99 954

المصدر: قاعدة الاحصاءات للانكتاد 2009

ملحق (13) : القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	1 253	1 554	1 761	2 227	2 481	2 547	2 614	3 338
الامارت	9 566	10 269	11 496	13 659	16 665	23 054	26 330	30 856
البحرين	977	1 019	1 118	1 215	1 615	1 951	2 824	3 421
تونس	3 658	3 917	4 523	5 018	5 004	5 264	6 008	7 309
الجزائر	3 319	3 338	3 598	4 188	4 354	4 533	5 321	7 977
السعودية	18 454	19 460	23 004	25 553	29 453	33 087	35 587	38 736
السودان	912	1 681	1 925	2 479	3 006	4 102	5 193	6 564
سوريا	1 674	1 577	1 690	2 409	2 516	2 636	2 918	3 059
العراق	314	319	157	530	829	824	941	421
عمان	1 659	1 647	1 917	2 081	2 838	3 741	4 601	6 469
قطر	1 074	1 158	1 583	2 935	3 169	3 943	5 269	6 975
الكويت	2 054	3 024	3 886	5 020	5 907	6 805	5 657	7 937
لبنان	2 069	2 159	2 330	2 509	2 511	2 663	2 807	3 328
ليبيا	1 882	1 164	1 544	1 884	2 409	2 753	3 200	3 890
مصر	16 420	15 990	12 549	13 240	16 310	18 169	30 188	33 922
المغرب	5 024	5 429	6 067	6 611	7 777	7 467	8 421	10 000
موريتانيا	64	55	57	39	70	107	102	104
اليمن	596	686	762	1 022	1 177	1 480	1 763	2 314
الإجمالي	70 968	76 288	81 266	93 918	109 796	123 774	149 744	176 620

المصادر: وطنية

ملحق (14): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	248	270	274	329	376	392	407	974
الامارات	20 609	19 955	25 210	33 793	47 416	64 784	76 948	94 233
البحرين	1 957	1 978	2 092	2 738	3 556	4 333	4 618	6 340
تونس	838	1 040	1 083	1 266	1 702	2 090	2 520	4 382
الجزائر	18 699	18 530	24 145	32 192	45 760	53 444	59 166	77 446
السعودية	61 399	63 180	78 429	102 524	148 839	173 452	195 374	268 053
السودان	1 139	1 253	1 517	1 893	3 205	5 065	6 888	7 227
سوريا	3 848	3 730	3 957	5 130	6 871	8 275	9 135	13 770
العراق	15 906	14 762	10 414	20 257	27 011	36 670	53 342	50 155
عمان	8 541	8 544	9 047	10 631	15 288	17 533	19 023	31 094
قطر	10 113	10 373	13 164	20 830	23 434	31 500	40 240	63 112
الكويت	14 963	14 743	20 051	27 050	44 363	56 791	62 096	84 483
لبنان	0	0	0	0	0	0	0	0
ليبيا	11 269	10 732	14 682	20 944	30 486	38 262	46 796	57 935
مصر	6 178	6 641	8 266	9 297	10 644	15 615	18 422	26 029
المغرب	643	758	817	870	976	1 197	1 694	5 822
موريتانيا	127	143	120	184	253	815	681	731
اليمن	3 069	3 198	3 562	4 295	5 877	6 645	6 872	8 334
الإجمالي	179 546	179 829	216 831	294 231	416 102	516 494	601 546	800 120

المصادر: وطنية

ملحق (15) : نسبة القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

(نسبة مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	2,76	2,81	2,69	2,89	2,96	2,62	2,75	4,9
الامارات	30,01	26,51	28,46	32,56	35,50	36,34	38,00	36,2
البحرين	24,69	23,42	21,49	21,75	19,45	21,32	26,06	29,9
تونس	4,19	4,94	4,33	4,50	5,90	6,64	7,20	10,9
الجزائر	33,96	32,48	35,50	38,02	45,19	42,59	44,00	48,5
السعودية	33,50	33,46	36,50	40,90	48,09	49,76	51,29	55,7
السودان	8,51	8,36	8,53	8,72	10,96	9,15	11,81	12,5
سوريا	18,31	16,38	17,42	20,77	24,57	26,27	24,19	25,5
العراق	89,96	84,66	98,05	78,52	81,65	56,84	86,45	55,2
عمان	42,81	42,04	41,53	42,96	49,74	48,71	45,60	59,1
قطر	57,66	53,57	55,94	65,64	55,19	61,86	59,25	62,0
الكويت	42,87	38,66	41,92	45,64	54,92	58,31	55,77	53,4
لبنان	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,0
ليبيا	35,00	54,11	61,14	68,73	73,23	70,72	82,01	57,9
مصر	6,48	7,59	10,16	11,80	11,35	11,75	14,40	16,1
المغرب	1,90	2,10	1,87	1,74	1,88	2,04	2,31	6,7
موريتانيا	10,87	17,65	13,69	12,00	15,60	31,80	27,60	24,5
اليمن	32,19	32,03	30,01	31,67	36,04	36,12	33,70	30,7
القيمة المضافة الاجمالية /الناتج المحلي الإجمالي	27,30	26,99	29,20	33,65	38,85	39,24	41,21	42,4

المصدر: حسابات من ملحق (9) وملحق (14)

ملحق(16): القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول العربية

	2004			2005			2006			2007			2008		
	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي
الاردن	2 227	329	2 556	2 481	376	2 857	2 547	375	2 922	2 665	440	3 105	3 338	974	4 312
الامارات	13 659	33 793	47 452	16 665	47 416	64 081	19 998	61 152	81 150	24 998	76 948	101 946	30 856	94 233	125 089
البحرين	1 203	2 432	3 635	1 799	2 603	4 402	1 861	3 424	5 285	2 304	5 123	7 427	3 421	6 340	9 761
تونس	5 018	1 266	6 284	5 004	1 702	6 706	5 264	2 032	7 296	6 008	2 520	8 528	7 309	4 382	11 691
الجزائر	3 197	32 320	35 517	2 749	46 320	49 069	2 885	48 695	51 580	5 321	59 166	64 487	7 977	77 446	85 423
السعودية	25 553	102 524	128 077	29 453	148 839	178 292	32 885	173 452	206 337	36 348	192 883	229 231	38 736	268 053	306 789
السودان	2 479	1 893	4 371	3 006	3 119	6 124	3 405	3 438	6 843	5 193	6 888	12 081	6 564	7 227	13 791
سوريا	2 409	5 130	7 540	2 516	6 871	9 388	2 636	8 275	10 911	2 918	9 135	12 053	3 059	13 770	16 829
العراق	530	20 257	20 787	829	25 899	26 728	939	28 647	29 586	941	53 342	54 283	421	50 155	50 576
عمان	2 081	10 631	12 712	2 838	15 288	18 126	3 741	17 533	21 274	4 046	18 268	22 314	6 209	31 094	37 303
قطر	2 935	20 830	23 765	3 169	23 434	26 603	3 873	32 612	36 485	5 269	40 149	45 418	6 975	63 112	70 087
الكويت	5 020	27 050	32 070	5 907	44 363	50 269	6 805	56 056	62 861	5 657	62 096	67 753	7 937	84 483	92 420
لبنان	2 509	0	2 509	2 377	0	2 377	2 527	0	2 527	2 807	0	2 807	3 328	0	3 328
ليبيا	584	20 944	21 528	1 010	30 486	31 496	1 315	35 592	36 907	3 200	46 796	49 996	3 890	57 935	61 825
مصر	14 510	9 297	23 807	18 009	10 121	28 130	19 863	12 613	32 476	23 657	18 422	42 079	33 708	26 029	59 737
المغرب	7 141	870	8 010	8 300	976	9 276	8 658	1 174	9 832	8 421	1 694	10 115	10 000	5 822	15 822
موريتانيا	39	184	255	70	253	394	107	815	1 019	102	681	494	104	731	835
اليمن	1 022	4 295	5 318	1 208	5 877	7 054	1 676	6 754	8 234	2 374	7 300	8 859	2 314	8 334	10 648
الإجمالي	92 115	294 078	386 193	107 359	414 012	521 371	120 772	492 753	613 525	141 430	601 546	742 976	176 146	800 120	976 266

المصادر: من إعداد الطالب من مصادر وطنية ودولية

الملحق 17: نتائج الدراسة القياسية لتدفقات التجارة بين دول شمال إفريقيا باستخدام برنامج EVIEWS 4.

Dépendent Variable: TRAD
Méthod: Least Squares
Date: 27/04/13 Time: 18:06
Sample: 2000 2011
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGADIR	-0.166697	0.045852	-3.635527	0.0359
BORD	0,022478	0,058476	0,384394	0,7664
COLONIZER	-0,030432	0,049411	-0,615890	0,6486
GAFTA	0.037843	0.010547	3.587955	0.0371
GDP	0.245133	0.065863	3.721880	0.0338
I	0.004045	0.005182	0.780527	0.4920
POP	2.979764	0.332536	8.960736	0.0029
UMA	0.135971	0.037652	3.611253	0.0365
V	0.157676	0.270684	0.582507	0.6011
WTO	0.048782	0.017872	2.729466	0.0720
C	-7.709659	1.717472	-4.488958	0.0206

R-squared	0.799012	Mean dependent var	5.874717
Adjusted R-squared	0.793376	S.D. dependent var	0.225431
S.E. of regression	0.013571	Akaike info criterion	-5.647993
Sum squared resid	0.000553	Schwarz criterion	-5.284313
Log likelihood	42.88796	F-statistic	379.0079
Durbin-Watson stat	2.279433	Prob(F-statistic)	0.000204

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج EVIEWS 4.

الملخص

سعت الدراسة إلى البحث وتسليط الضوء على الحجم المنخفض للتبادل التجاري بين الدول العربية عامة، والتعرف على التبادل البيني بين دول شمال إفريقيا بصفة خاصة بالاعتماد على نموذج الجاذبية الذي يأخذ بعين الاعتبار عوامل التكامل والترابط كالتقارب الجغرافي والارتباط الثقافي والديني بين دول المنطقة، حيث أنه في ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق و الانفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية، فانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات للاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وذلك باتخاذ مجموعة من السياسات و الاستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام و التجارة العربية البينية بشكل خاص، حيث تجسد ذلك من خلال التكتلات العربية المختلفة عبر الزمن وصولا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وبعد تطبيق نموذج الجاذبية لتفسير التدفقات التجارية بين دول شمال إفريقيا، خلصت الدراسة إلى تحديد أربعة متغيرات مستقلة (الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والانضمام إلى إتحاد المغرب العربي وسعر الصرف) لها علاقة طردية مع حجم التجارة، على عكس باقي المتغيرات مثل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي كانت سلبية.

الكلمات المفتاحية:

نموذج الجاذبية؛ التجارة العربية البينية؛ مجلس التعاون الخليجي 1981؛ اتحاد المغرب العربي1989؛ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ اتفاقية أغادير 2004؛ التكامل الاقتصادي العربي؛ دول شمال إفريقيا؛ اتجاهات التجارة العربية الإجمالية؛ التجارة البينية للتجمعات العربية.

Abstract:

The study sought to research and highlight the low volume of trade exchange between Arab countries in general, and to identify the exchange interface between the countries of North Africa, in particular depending on the gravity model, which takes into account the factors of integration and interdependence ; geographical and link the cultural and religious among countries in the region, where it is In light of the growing role of foreign trade in all countries of the world in the light of the policies of liberalization and openness of international trade, Arab states recognized the importance of the growing role of foreign trade, Engaged in many bilateral trade agreements and regional and international organizations to keep pace with these developments to take advantage of their advantages and avoid some of the negative aspects her, by taking a set of policies and business strategies for promotion of foreign trade in general and inter-Arab trade in particular, where the reflected through clusters of various Arab over time and access to the area Greater Arab Free Trade., and after the application of gravity model to explain trade flows between the countries of North African, concluded the study to identify the four independent variables (GDP and population and to join the Arab Maghreb Union and the exchange rate) correlate with the volume of trade, unlike other variables, such as joining the World Trade Organization, which were negative.

Keywords: gravity model, inter-Arab trade, the Gulf Cooperation Council in 1981, the Arab Maghreb Union in 1989, the Free Trade Area of the Greater Arab, Agadir Agreement 2004, the economic integration of the Arab, North African countries, the overall trends in the Arab trade, intra-trade of the Arab communities.

نوقشت يوم 08 جوان 2014